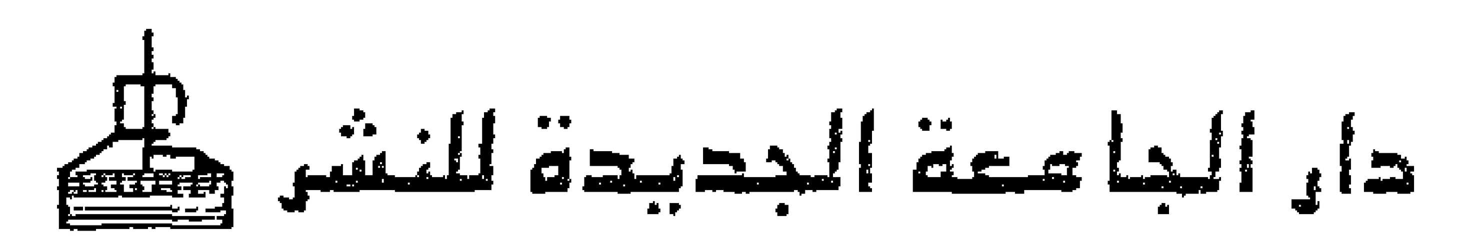
تطور نظريات واستراتيجيات
التنمية الاقتصادية



الدكتور
خبابة عبد الله
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة المسيلة - الجزائر



دار الجامعة الجديدة



٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة الإسكندرية ت ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com

تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

دكتور

خبابة عبد الله

كليـة العلـوم الاقتصاديـة

وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جـامعة المسـيلة ـ الجزائر

2014



٣٨-٤٠ ش سـوتير - الأزاريطة - الإسـكندرية

تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ فاكس: ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقل رب زدني علمـــا }

صـــدق الله العظيم

الإهـــــــــــــداء

إلى الصدر الذي احتضنني عطفا وحنانا، روح أمي

إلى الذي علمني معنى الحياة، روح أبي

إلى التي كانت لي السند المعنوي، زوجتي

إلى كل من علمني حرفـا.

إلى جزائرنا الحبيبة.

أهدي هذا المـؤلف

د.خبابه عبدالله

بسم الله الرحمـــن الرحيم

الحمد لله وبه نستعـين

المقدمة العامة

بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة وجـدت دول العـالم كافـة ضـرورة وجـود مـنهج للتخطـيط المـستقبلي لمواجهـة مـتغيرات المجتمـع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبفعل الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب على الأسـواق اكتسبت مسمى ""العـالم الأول""، أما شرق أوربا فمع منهجيتها نحو التوجه المركـزي لبنـاء الدولـة الاشـتراكية والتي تستطيع التحكم بالغايات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية "" العـالم الثـاني""، أمـا بـاقي الـدول فقـد أطلـق عليهـا ""العـالم النـامي"" أو ""العالم الثالث""

وبمرور الـزمن وجدت الـدول في العـالمين الأول والثـاني نفسها في تقدم مستمر وتخصص معروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرأسمالية بـالنمو السريع وتجديـد نفسها بعـد أن أنجـزت المهـام العلميـة والفكريـة والتقنيـة الرأسمالية حتى بلورت ما يُسمى الآن بـالعولمة تحت مسميات كثيرة منهـا الثورة العلمية، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومـات عالمية في الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كبيرة في شـرق أوربـا، بينمـا بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية،

إن مفكري العالم الثالـث لعبوا دوراً مهمـا في التنبيـه لمـا حولهم مـن مـشكلات اقتـصادية واجتماعيـة وأبـرزوا في نـصائحهم انعكـاسـات الآثار السلبية للتخلف ومـا يعنيـه مـن الفشل مـن الاسـتفادة الكاملة مـن موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسـسات الاجتماعيـة، وبينـوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الـدول المتقدمـة، كمـا بينـوا طـرق

الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

كما أن عمليات تمويل التنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة والدول الأقل تقدما والدول النامية بصفة خاصة تعتمد على عمليات التمويل وتدفق رؤوس الأموال إليها ، ولقد كانت تلك العمليات سببا فى تأخر التنمية فى الدول النامية ، ومع تغير البيئة الدولية و العمل على تأكيد عولمة النظم وضلوع المنظمات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية في تأكيد ذلك ، وخاصة أن معظم دول العالم تحولت إلى نظم ساهم فى تغييرها تلك المنظمات الدولية ومازالت تؤثر فيها ، أصبح النظر إلى رؤية جديدة لتمويل التنمية فى ظل تلك المتغيرات أمرا ضروريا .

وعليه نهدف من خلال هذه المذكرة تحقيق جملة من الأهداف:

١. تمكين الطالب الإلمام بالدراسات الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية المعاصرة .
٢. تدعيم المكتسبات القبلية المحصل عليها في مرحلة التدرج .
٣. مسايرة الإطار المفاهيمي للتنمية.
٤. تقييم مسار تمويل التنمية في الجزائر

وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى :

الفصل الأول : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني : سياسات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسه وسياسات توجيهه .

الفصل الرابع : الإستراتيجية الجزائرية في مجال التنمية المستدامة.

الفصل الخامس : تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي دراسة مقارنة

الفصل السادس: الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية- حالة الجزائر-

هذه المطبوعة عبارة عن مجموعة من المواضيع للنقاش قام باختيارها الأستاذ الدكتور خبابه عبدالله وقام طلبة السنة الأولى ماجستير – نقود وبنوك وتأمينات –بعرضها ومناقشتها في حلقات أسبوعية تحت إشرافه، إرتأيت عرضها لتعميم الفائدة العلمية . أملي أن أكون قد ساهمت بقسط قليل، لإلمام بالموضوع بجوانبه المختلفة - العلمية والعملية.

والله المستعان والهادي إلى سبيل الرشاد .

د.خبابه عبدالله

Khababa_ab@yahoo.fr

الفصل الأول
نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد :

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت مند زمن طويل واتسعت الآن وتجسيد هده العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر ومن بلد لآخر فشغلت قضية التنمية العالم النامي و المتخلف في علاقته بنفسه من جهة و بالعالم المتقدم من جهة أخرى وان كانت مصطلحات العالم النامي أو المتخلف لا تخلو من إشكالية نتيجة السياق الذي ظهرت فيها .فخلال العقود الماضية كانت التنمية كقضية موضع اهتمام حكومي ودولي ودلك من خلال صياغة الأهداف أو السياسات أو الاستراتيجيات أو الاتفاقيات أو البرامج من أجل تنمية مجتمعات ودول العالم ،ومن أجل تسهيل هده السياسات و الأهداف و البحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتنمية اقتصاديات دول العالم .

المبحث الأول
ماهية النمو و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما

المطلب الأول
مفهوم النمو الإقتصادي وتطوره

١ـ تعريف النمو الاقتصادي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا .

- كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط الناتج للفرد" نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط ، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.
- أيضا يعرف بأنه يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.
- ويرى simon kuznets أن هناك تصورين للنمو أحدهما كمي و الاخر نوعي :

❖ النمو بالتصور الكمي : هو الزيادة الدائمة للسكان و الناتج للفرد

❖ أما التصور النوعي فيعرفه كما يلي : هو التوسع في جهاز الانتاج بالمعنى الواسع للكلمة الذي يرتكز على التطبيق الدائم للعلم أي جهاز منظم من المعارف المتحكم فيها.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن النمو الاقتصادي :

على أنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد في كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

٢ـعناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي :

- العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق: الدخل الوطني و عدد السكان.

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان وهذا يطلب أن يكون:

فإذا كانت النسبة السابقة تساوي ١ فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

وإذا كانت النسبة السابقة ١ فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

- العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة.

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون. فإذا كانت هذه النسبة ١ فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وإذا كانت هذه النسبة ١ فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دول ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الإقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار "معدل التضخم".

- العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون

هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي، أي أنها لا تحدث[1] .

بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

و من ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

٣- خصائص النمو الاقتصادي :

- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- ✓ النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- ✓ التنمية الاقتصبادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- ✓ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.

- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة.
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار .
- ✓ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

المطلب الثاني
مفهوم التنمية

تمهيد : ظلّ مفهوم التنمية لفترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية، حيث كان يفهم من هذا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية ظنًّا أنّه إذا تحسّن الوضع الاقتصادي تحسّنت بقية الأوضاع، لكن مع مرور الزمن تبيّن خطأ هذا المنهج، وتبيّن معه أنّ التنمية تعتمد على عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، وفي ضوء ذلك أدخلت الأمم المتحدة منذ التسعينيات مفهوما جديدا للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والفكرية، والسياسية، والقيمية، والثّقافية، والبيئية، ومنها ظهرت مصطلحات جديدة للتنمية منها الشاملة، والمستدامة... الخ.

إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور كيم الاستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نام– مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك،

فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية.[1]

يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تتبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الإمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث.[2]

١ـمحاور اقتصاديات التنمية:

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الاسئلة النظرية التي يتم تدأولها:

١. إن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي. .

---

(١).محمد نبيل جامع/التنمية في خدمة الأمن القومي/منشأة المعارف المصرية٢٠٠٠الصفحة٤٩

(٢) ميشيل تودارو/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أد محمود حسن حسني/دار المريخ/السعودية٢٠٠٦ :ص ٥٩.

٢. إن اندماج الاقتصاديات تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
٣. هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي رغم عدم الاستقرار السياسي؟
٤. إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية.
٥. الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.
٦. من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع النامي.
٧. ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.
٨. البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في العالم النامي.
٩. البنيان الاجتماعي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.
١٠. إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
١١. التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية ومجموعة الشركات الإستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
١٢. أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
١٣. إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه العالم النامي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.
١٤. إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.
١٥. إن إرادة الفلسفات السياسية للدول النامية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

١٦. ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد إلا طار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

١٧. مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول النامية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان النامية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

ولذا أضحى من المفيد أن نورد بعض التعاريف للتنمية نقوم بتجميعها وتقسيمها في مفهومين، المفهوم الأول وهو مفهوم ضيق يخصّ كلاسيكيات الفكر التنموي، والمفهوم الثاني يخصّ الفكر التنموي الحديث و يعرف بالمفهوم الواسع أو الشامل محاولين الخروج بأهم العناصر أو الخصائص التي تنطوي تحت هذا المفهوم الشامل.

٢ـتطور مفهوم التنمية(١)

a. تحديد مفهوم التنمية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية:

كانت عملية المقايسة والمقارنة بين تلك المؤشرات المستهدفة أو المتحققة في البلدان النامية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة التي تمثل نموذجا للتنمية .

---

(١) صالح صالحي- نظريات وسياسات التنمية- محاضرات لطلبة مدرسة الدكتوراه ٢٠٠٩/٢٠٠٨ جامعة سطيف..

تعريـف كنيـد ليبرجـر الـذي يعـرف التنميـة الاقتـصـادية بأنهـا : "الزيادة التي تطـرأ علـى النـاتج القـومي مـن سلع وخـدمات فـى فـترة زمنيـة معينة."

b. تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادى :

كـان التأكيـد علـى اعتبـار عمليـة التنميـة اقتـصادية فـى المقـام الأول تتحقـق في إطـار المـنهجين الرأسمـالي والاشـتراكي اللـذين لا بـديل عنهما .

عــالج فكــر الخمــسينيات والــستينيات أو الفكــر التنمــوي الكلاسيكي قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية فى المقام الأول.

c. تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب :

تزايـد الإحـساس بشكل واضـح بـأن التنميــة ليسـت مجـرد نمـو اقتصادي بحت؛ بل هـي حـدث تـاريخي حضـاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والسياسية في المجتمع .

إن هــذا التطـور الحاسـم في النظـرة المتميـزة للعمليـة التنمويـة لم يأخذ مجراه فى الميدان التطبيقي في شكل سياسات للخروج من الأزمات

d.التخلص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية:

بعـد تطـور الأزمـة التنمويـة وبـروز بعـض جوانبهـا بـصورة واضـحة كالمديونيــة ، بــدأ الفكــر التنمــوى يتجــه إلى ربــط عمليــة التنميــة بالإصـلاحات ، تـبين أن إهمـال تلـك الإصـلاحات في الميـدان التطبيقـي في كثير من الدول، قد أدى إلى مزيـد مـن التبعية والانـدماج فـى ظـل النظـام الدولى الجديد.

٣.المفهوم الضيق للتنمية:

يختلـف مفهـوم التنميــة الاقتــصادية حــسب اخــتلاف المعــايير أو المؤشـرات المـستخدمة ، وأيضا راجـع لاخـتلاف الإيـديولوجيات والمـدارس الفكرية ، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية.[1]

ونوضح آراء بعض هذا الفكر التنموي الكلاسيكي من خلال بعض الكتاب التاليين:

١.١ الكاتب جيرالد ماير:

يعرّف التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدّخل القومي الحقيقي لدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معيّنة " وفي تعريف آخر: "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر..."

ومن خلال تعريفه يضع ثلاث ظواهر أو مؤشرات أساسية لإحداث التنمية هي:

- التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية وليست حدثا عفويا .
- الهدف هو زيادة الدّخل القومي لفترة طويلة من الزّمن، لا لفترة طارئة.
- زيادة متوسط دخل الفرد لفترة طويلة من الزّم

٢.١ـ يعرفها(صبحي محمد قنوص) على أنها :

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم.

٣.١ـالدكتور مدحت العقاد :

يرى بأنّ التنمية الاقتصادية هي : "العملية التي تستخدمها الدّولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زياد ة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسّط نصيب الفرد منه".

٤ـ المفهوم الشامل للتنمية:

إنّ التنمية في حقيقتها عملية حضارية شاملة لكونها تشمل مختلف أوجه النّشاط في المجتمع من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، بما يحقّق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء

للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وبذلك أصبح الإنسان يمثّل الغاية والوسيلة لها بكلّ عناصره ومقوّماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والبيئية، وأصبحت هذه المفاهيم و المصطلحات شائعة ومتداولة في الهيئات والمؤتمرات العالمية.

المجموعة الأولى : تعريف التنمية انطلاقا من معيار الدخل :

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية "هى عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع فى تحقيق زيارات مستمرة فى الدخل القومى تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدى إلى زيادات حقيقية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل"

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي "الزيادات التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة زمنية معينة اتفق عليها أنها سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو التى ينتظر إنشاؤها فيما بعد".

المجموعة الثانية: تعريف التنمية انطلاقا من التغيرات التى تحدث فى الهيكل الاقتصادى

التعريف الاول: التنمية بأنها "إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن بحيث سيستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد " .

التعريف الثاني: التنمية هى" مجموعة المحاولات التى تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادى للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبى لرأس المال، وفى الوقت نفسه يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية ".

المجموعة الثالثة : تعطى تعريفا شاملا للتنمية فى إطار استمرار النظرة الاقتصادية

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية هي "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي فى الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه" .

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي "عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها " .

- المجموعة الرابعة : تعريفا شاملا لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية.

التعريف الأول: "التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم فى متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردى والاجتماعى والقومى"

التعريف الثاني: " التنمية المعاصرة تذهب إلى أبعد من كونها عملية إنسانية فقط، ولكنها تذهب بشموليتها وعمقها إلي تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية " .

٥- مفهوم التنمية من خلال التجربة التطبيقية للنموذج الياباني والنموذج التركي

جوانب التباين	التجربة اليابانية	التجربة التركية
١- طبيعة العلاقات الخارجية والمكانية الدولية قبل مرحلة التطور الحاسمة	مكانة جيوستراتيجية ضعيفة ، وعزلة عن التأثيرات الخارجية ، وعلاقات خارجية ضعيفة وليست تصادمية مع القوى الغربية المتنامية .	مكانة جيوستراتيجية هامة ، وعلاقات خارجية فاعلة ، انطبعت بتزايد الصراع والاحتكاك مع القوى الغربية المتنامية.
٢- طبيعة العلاقات أثناء مرحلة التطور الحاسمة .	انفتاح تدريجي على الحضارة الغربية متحفظ ومدروس وهادف.	انفتاح كبير على الحضارة ، متسرع وغير مدروس.
٣- طبيعة التعامل مع الخصوصية الحضارية	تعامل إيجابي يتجلى في التوفيق الجاد والفعال بين الهوية الحضارية وبين احتياجات التطور ومتطلبات التحديث .	تعامل سلبي يتجلى في محاولة إحداث القطيعة مع الهوية الحضارية من أجل الوصول إلى مستويات التطور الغربية.
٤- التركيب الديني ودوره التفاعلي الداخلي مع المحيط الحضاري الغربي	توظيف المنظومة الدينية وتثمين دورها رغم طابعها الوضعي الوثني الجزئي ، على المستوى الداخلي ، وانعدام الصراع العقائدي مع المحيط الحضاري الغربي وذلك لعدم الخوف من اليابان كمنافس إيديولوجي.	لم توظف المنظومة الدينية رغم طابعها الإلهي الشمولي والقيام بإجراءات تهدف إلى تجاوز وتجاهل الدور الفعال للدين في حياة المجتمع التركي ، واشتداد الصراع مع المحيط الحضاري الغربي ،وذلك لتزايد خوفه من البديل الحضاري الإسلامي.

جوانب التباين	التجربة اليابانية	التجربة التركية
٥- دور الدولة في فترة التحول	مكانة سياسية نابعة من التركيب العقائدي ، دور حيوي فعال في حماية الاقتصاد الوطني وتنمية عوامل التماسك الاجتماعي والتميز الحضاري .	مكانة سياسية نابعة من التسلط النخبي على مجموع الأمة،ودور سلبي في حماية الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق عوامل التماسك والاستقرار والتميز.

المصدر : صالح صالحي،نظريات وسياسات التنمية،محاضرات لطلبة مدرسة الدكتوراه ٢٠٠٨/٢٠٠٩ جامعة سطيف.ص١٤

وعليه:

التنمية الاقتصادية الشاملة عملية اقتصادية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفرد والاجتماعي والقومي.

نستنتج من التعريف السابق تتضمن التنمية العناصر التالية :

١. التنمية عملية مجتمعية واعية بمعني أنها عملية إرادية تشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع وهي عملية واعية لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى .
٢. عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية لها قدرة الاستخدام لموارد المجتمع من أجل تحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية .
٣. إيجاد تحولات هيكلية في المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الثقافي والمجال الاقتصادي.
٤. أطلاق طاقة إنتاجية ذاتية .

5. تحقيق تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد.
6. تحقيق تزايد منظم في قدرات المجتمع المتعددة:القدرات الاجتماعية والسياسية ،القدرات الثقافية والعلمية، القدرات الاقتصادية
7. المناخ الاجتماعي والسياسي :إن عملية التنمية تطلب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة الاجتماعية المناسبة بحيث يتحقق في هذا المناخ :
   - ✓ ارتباط المكافأة بالجهد المبذول؛
   - ✓ تعميق متطلبات المشاركة؛
   - ✓ توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة؛
   - ✓ تحقيق الأمن الشامل الفردي والاجتماعي والقومي.[1]

6.أهمية التنمية الاقتصادية:

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
6. تسديد ديون الدولة.
7. تحقيق الأمن الوطني.

7.متطلبات التنمية الاقتصادية:

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
2. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
3. توفير الموارد البشرية المتخصصة.
4. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

٥. توفير الأمن والاستقرار.
٦. نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

عمليــة التخطيــــط:

هنــاك الكــثير مــن أســاليب التخطـيط لعمليـة التنميـة وهنــاك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان الناميـة، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:

١. يبـدأ التخطـيط مـن الاتجاهـات والأهـداف الـسياسية الحكوميـة ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.
٢. تضع خطة التنمية إستراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.
٣. تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.
٤. تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.
٥. لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.
٦. في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث الكلي والقطاعي والمشروع تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط..

المبحث الثاني
خصائص الدول النامية.

تمهيد: أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت حركات وثورات التحرير في مختلف أنحاء المعمورة على الاستعمار بمختلف أشكاله. فبعد نضال وتضحيات جسيمة استطاعت الدول الحصول على استقلالها لتشكل مجموعة من الدول تتمركز في قارتي إفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية، وأصبحت تعرف بالدول المستقلة حديثا أو دول العالم الثالث، دول الجنوب، ..إلى غير ذلك من المصطلحات، فورثت عنه التخلف المعبر عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية متدنية في مستوى التطور والتقدم تسود في زمان ومكان معين لمجتمع أو دولة معينة أو دول محدودة[1]، فهذه الدول تسعى جاهدة بكل ما تتوفر على وسائل

---

(١) طلال البابا – قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – دار الطليعة –بيروت ١٩٨٢ ص.٥٠.

وإمكانيات الخروج من هذا التخلف وإحداث التنمية الشاملة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول

الخصائص الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصاد المختلط.

١ـتعريف الاقتصاد المختلط: مجموعة من البلدان مستوى تطورها الاجتماعي متدنيا ومحدودا استنادا إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها على الخصوص حسب إيف لاكوست(1): - ضعف مستوى التغذية، ضعف الإنتاج الفلاحي، ضعف الدخل القومي، ضعف الصناعة الوطنية، ضعف استهلاك الطاقة، التبعية الاقتصادية، ضعف التركيبة ألاقتصادية، وجود بطالة مقنعة، ضعف المستوى التعليمي، ارتفاع معدل النمو الطبيعي، انخفاض المستوى الصحي.

٢ـ الخصائص الاقتصادية للاقتصاد المختلط.:ـمجموعة من السمات النابعة من تركيبة الاقتصاد الوطني للدولة النامية، نوجزها فيما يلي :

١ـالتبعية الاقتصادية : لو ألقينا نظرة على اقتصاد بلد متخلف وبخاصة علاقاته الاقتصادية الخارجية التي تشكل الصمامات الأساسية لمجمل عمليات الاقتصاد الوطني، نرى أن الميادين الاقتصادية الأساسية لا تزال تقع تحت مراقبة و سيطرة الاحتكارات الأجنبية ويتجلى ذلك في القطاعات الآتية :

Aـالصناعة الاستخراجية : من المعروف أنها ليست سوى استخراجا للمواد الخام أساسا من باطن الأرض أو من سطحها الحديد، الزنك، ...الخ. فبعد الاستقلال السياسي ومع تنامي حاجة البلدان المتخلفة إلى

---

(١) محمد احمد الدوري – التخلف الاقتصادي –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ١٩٨٣. ص ٤،ص.٢ .

وسائل مادية بهدف بناء قاعدة اقتصادية أصبح التخصص في تصدير المواد الخام، وساعد على تعميق الوضع التبعي، وذلك لعدة أسباب :

١- تحكم الاحتكارات العالمية الأجنبية في أسعار المواد الخام في السوق العالمي يرافق ذاك حاجة البلدان المتخلفة لبيع صادراتها من المواد الخام، مما يسمح بتشديد التحكم في أسعارها.

٢- تذهب عائدات الصناعة التصديرية أساسا لشراء الحاجات الغذائية الاستهلاكية، دون أن تشارك في خلق قاعدة إنتاجية وطنية سليمة.

B.**الصناعة التحويلية** : تقتصر على الصناعات الحرفية واليدوية وبعض المصانع الحديثة المرتبطة باستيراد المعدات وقطع الغيار من الخارج ومن البلدان الرأسمالية المتطورة أساسا؛ ومن هنا تراقب الاحتكارات الأجنبية عملية بناء الصناعة التحويلية في البلدان المتخلفة حيث لا تعط إلا تلك الأنواع من الصناعات التي لا تشكل خطرا على مصالحها الاقتصادية واستمرارية تبعية البلد لها :

C.**التمويل** : تشكو الكثير من الدول المتخلفة من ندرة رأس المال. فلاحتياجات التنمية تحصلت البلدان المتخلفة على قروض، وبسبب عدم توجيهها إلى توسيع التراكمات الإنتاجية بل ينفق على الحاجات أو التسلح. فقد زاد من تبعيتها وأصبحت تعاني من مشكلة المديونية وما ينجر عنها من عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع، وهذه تشكل وسيلة من وسائل التبعية.

٢ـ **سوء تركيبة وضعف الهيكل الاقتصادي** : اقتصاد البلدان المتخلفة يسوده الاختلال في تركيبته الاقتصادية، إضافة إلى ضعفه ومحدودية تنوعه، ويتجلى ذلك واضحا فيما يلي[1] :

---

(١) توماس سنتنش - ترجمة فالح عبد الجبار – الاقتصاد السياسي للتخلف دار الفارابي بيروت ١٩٧٨ الجزء الثاني ص.٢١٠

١. ازدواجية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الحديث والتقليدي.
٢. تعايش اقتصاد عصري مع اقتصاد الكفاف.
٣. تشوه البنية القطاعية وضعف العلاقة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.
٤. الإنتاج السائد في هذه الاقتطاعات هو إنتاج المواد الأولية زراعية ومعدنية.

أما القطاع الزراعي الصناعي فهو صغير وضعيف ومحدود فقسم منه استخراجي للمواد الخام والقسم الآخر تحويلي صناعات، تحويلية استهلاكية صغيرة في حجمها وغير متطورة في فنونها الإنتاجية. هذا إلى جانب الصناعات اليدوية والحرفية.

٥.عدم تنوع النشاط الإنتاجي والسلعي.

٦.انخفاض مستوى الإنتاجية: تتميز البلدان المتخلفة عموما بانخفاض مستوى الإنتاجية، كما تعكسه إنتاجية الوحدة الواحدة من عناصر العملية الإنتاجية، سواء كان خاص برأس المال، والأرض، أو العمل وفي مختلف القطاعات، وهذه المشكلة الحيوية مرتبطة ومتأثرة بالعديد من العوامل المختلفة ومن أبرزها :

أ- ضآلة رأس المال وسوء استخدامه.

ب- سوء وعدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

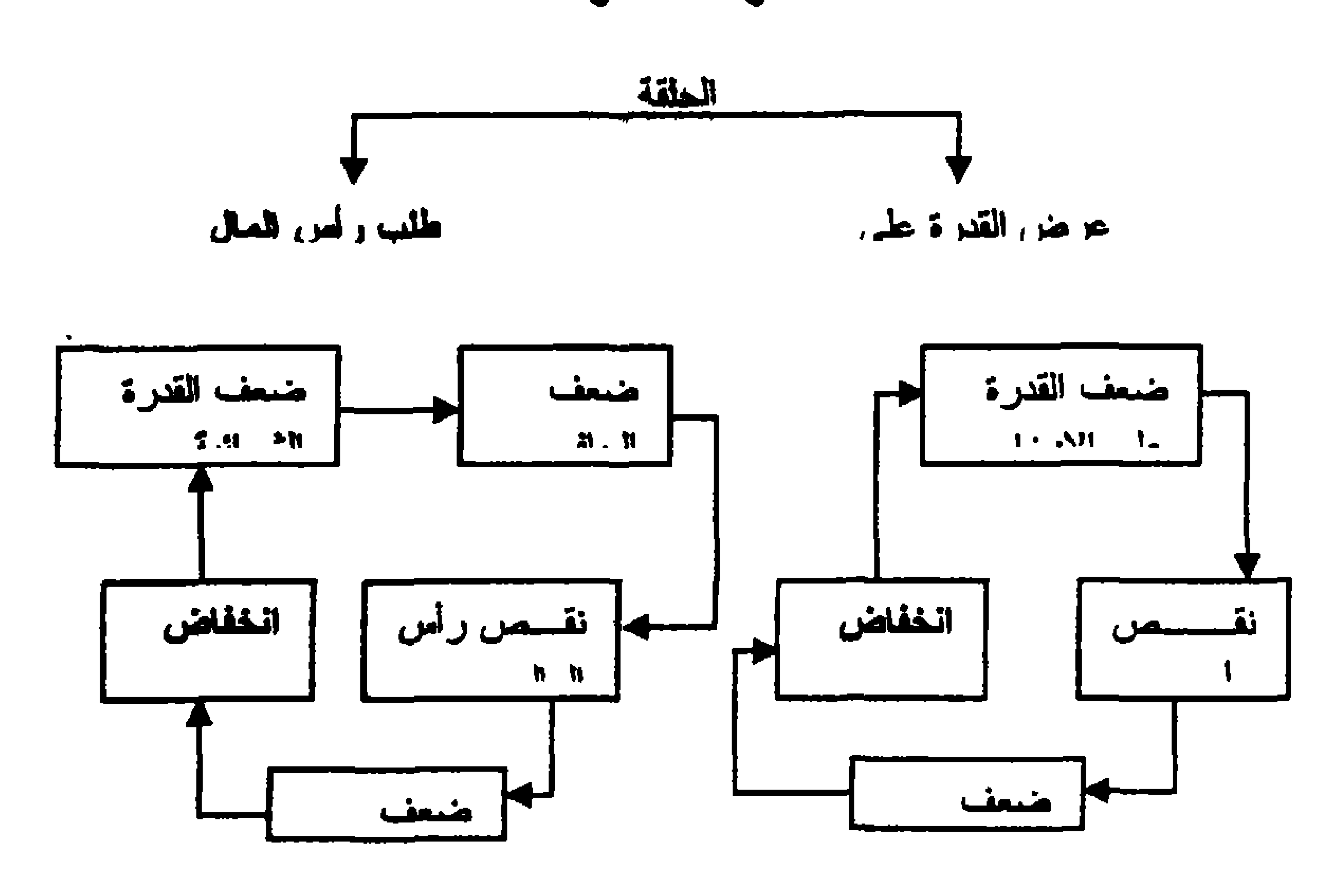
ج- تخلف الفن الإنتاجي حيث المعدات والأساليب الإنتاجية المستخدمة بدائية من حيث مستوى فنياتها وتكنولوجياتها، مقارنة بما هو حاصل في البلدان المتقدمة.

د- انتشار البطالة بمختلف أشكالها "دورية، موسمية، فنية، مقنعة".

هـ- انعدام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين مما يؤثر سلبا على سير العمل ونتائجه.

ـندرة رأس المال وسوء استخدامه[1] : إن غالبية البلدان المتخلفة تتميز بندرة رأس المال وسوء استخدامه ومحدودية تراكمه "باستثناء الدول البترولية"، وإن نصيب الفرد من رأس المال منخفض جدا عما هو عليه في البلدان المتقدمة، ويرجع نقص تراكم رأس المال لانخفاض الادخار "العام والخاص" وفي هذه البلدان قياسا لما هو عليه في البلدان المتقدمة "فمثلا قدر خبراء هيئة الأمم المتحدة للتنمية أن نسبة الادخار المحلي من الدخل الوطني ٥٪ في إفريقيا و ١٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية". إن ضآلة وندرة رأس المال ومحدودية تكوينه في البلدان المتخلفة مرتبط تاريخيا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي المتأخر والمشوه والمتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى سبيل المثال من العوامل الداخلية الحلقة المفرغة، التي تشمل عرض رأس المال وكذلك الطلب على رأس المال كما يوضحها الشكل الآتي:

حلقة المفرغة للفقر



المصدر: محمد أحمد الدوري ـمرجع سابق ذكره، ص ٢٣.

(١) محمد أحمد الدوري – مرجع سابق ذكره.ص.٢٦

إضافة إلى محدودية رأس المال فإنه لا يستخدم بطريقة عقلانية منها [1] :

١- استخدام رؤوس الأموال في مجالات وعمليات غير إنتاجية كالتعليم والصحة والأمن، كما أن رأس المال الفردي يستخدم في مجالات التجارة والمضاربة ...الخ.

٢- ضخامة الإنفاق الإداري على أجهزة الدولة في شكل رواتب وأجور العمال في القطاع الحكومي...الخ ،مما يؤدي إلى خلق فئة طفيلية.

٣- التقليد الاستهلاكي لنمط الحياة السائد في الدول المتقدمة، كاقتناء السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية وخاصة لدى الطبقات الاجتماعية ذات الدخول العالية أو حتى المتوسطة.

٤- السياسات الاقتصادية الإنمائية، عادة ما ينقصها وضوح الرؤيا للأهداف المطلوبة وعدم تكاملها، وهذا راجع للتدخل الأجنبي واللإستقرار السياسي.

٥- هروب ونزوح رأس المال من البلدان المتخلفة نحو الخارج في شكل رأس مال نقدي أو بشري أصحاب الخبرات والكفاءات، توظف وتستخدم في العديد من الأقطار المتقدمة بدل أقطارها الأصلية.

ضيق الأسواق الداخلية[2] : من المعضلات الشائعة في البلدان النامية ضيق أسواقها الداخلية نتيجة للتوزيع غير عادل للدخل، فالقطاع الحديث المنتج للسلع التصديرية لا يولد أية وفرات أو حوافز للاقتصاد الداخلي والطلب في غالبية الحالات مرهون بالخارج، ويميل نحو الصناعة الأجنبية وهذا راجع للأسباب التالية :

- لم تتطور الصناعة الثقيلة المحلية.

---

(١) علي لطفي – التنمية الاقتصادية – دار المعارف مصر ١٩٧٥ ص١٩، ١٨، ١٧.

(٢)توماس سنتش - ترجمة فالح عبد الجبار – مرجع سابق ذكره ص.٢١٥.

- عدم توفر الحماية وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة الصناعة الأجنبية حتى في السوق المحلية.
- التصدير هو تحت رحمة البلدان الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات.
- لا يمارس القطاع المنتج للمواد الأولية تأثيرا ملحوظا محفزا للطلب على الإنتاج الوطني للسلع الاستهلاكية.
- منافسة التكتلات الاقتصادية لأسواق البلدان النامية.
- قوة المنافسة للدول المتقدمة ذوي الخبرة الواسعة في الوقت الذي يوجب في افتقار إلى الصناعة المحلية تنتج الآلات والمعدات[1].

المطلب الثاني
الخصائص الاجتماعية

مجموعة الخصائص النابعة من تركيبة المجتمع والسلوكات الفردية؛ فهي عديدة ومتنوعة وسنكتفي بعرض المميزات التي تؤثر على الأسعار، منها على وجه الخصوص ما يلي :

١ـ الإنفاق الاستهلاكي المشوه[2]: الطلب الاجتماعي في الدول المتخلفة هو طلب استهلاكي مشوه معرفا لعمليات التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي.فالإنفاق الاستهلاكي غير عقلاني، بل تبذيري والذي لا يقتصر على أصحاب الدخول العالية بل المتوسطة وبدوافع التقليد والمحاكاة المظهرية والتفاخر مثل :

- بذخ وتبذير موظفي الدولة في مجال مكاتب عملهم ووسائل نقلهم ...الخ.

---

(١) محمد فؤاد علي ، د.عاطف عبيد – التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج – دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص٦٤.

(٢) محمد أحمد الدوري – مرجع سابق ذكره ، ص.٤٢، ٤١.

- المبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة.
- الإسراف في اقتناء العديد من السلع الاستهلاكية وخاصة المستديمة.
- الإنفاق الكبير وغير الضروري على مناسبات الأفراح والأحزان.

٢ـعادات وتقاليد بالية وغير ملائمة للتطور: البلدان المتخلفة تسودها مجتمعات متخلفة وتتواجد فيها أنواع عديدة من العلاقات الإنتاجية خاصة المتناقضة والمتباينة والعلاقات العشائرية والإقطاعية وشبه الإقطاعية الرأسمالية...الخ.لذلك تتواجد في هذه المجتمعات عادات وتقاليد موروثة ومعرقلة بصورة كبيرة لعملية الإسراع في تقدم وتطور تلك المجتمعات.ومن تلك العادات والتقاليد نذكر بعضها منها على سبيل المثال"عادات تعظيم دور الرجل وتضييق دور المرأة، الروح الإتكالية، الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي، عدم تحبيذ مزاولة بعض النشاطات، أو استغلال واستهلاك بعض السلع...الخ".

٣ـالظاهرة الديموغرافية:ـ تتميز البلدان المتخلفة بارتفاع كبير للمواليد، وفي نفس الوقت انخفاض معدل الوفيات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي إذ وصل مثلا في الجزائر إلى ٣,٤٪ في سنة ١٩٨٩[(١)] وترتبط هذه الزيادة بجملة من العوامل المتخلفة منها :

١. سيادة الزراعة وغلبة السكان من الريف.
٢. انخفاض الوعي الاجتماعي والحياتي.
٣. عادات وتقاليد بالية منها فكرة العائلة الكبيرة، وكذلك الميل نحو كثرة الأطفال وتعدد الزوجات.
٤. عدم تبلور وتكامل سياسة اجتماعية في موضوع تنظيم النسل.

---

(١)الدليل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري – المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر ١٩٨٩ ص.٢٥١.

- إن هذه الزيادة السكانية الكبيرة وغير المخططة تؤدي إلى :

أ- البطء والتأخير في عملية التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأن هذه العملية السكانية تمتص وتستوعب ما يحصل من زيادة في الإنتاج والدخل الوطني.

ب- تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي لارتفاع عدد ونسبة القوى غير المنتجة التي تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد عن ٦٥ سنة فمثلا نسبة السكان في العمل من "١٥- ٦٤ سنة" حوالي ١٩٦٠- ١٩٧٧ ويعمل منهم ٧٣٪ في قطاع الزراعة أي حوالي ٤٥٪ من السكان هم غير منتجين بل مستهلكين[1].

ج- عرقلة بناء صناعة ثقيلة التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستكمال الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاتجاه نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

خلاصة لما سبق فإن جملة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تؤثر على سياسة الأسعار ومختلف الإجراءات التي تتخذ في هذا المجال، مما ينتج عنه سياسة سعرية، تختلف جوهريا عن السياسة المنتهجة في النظام الرأسمالي.

المطلب الثالث

الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

أن مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي كلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما فالنمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي في لفترة طويلة . من الزمن

---

(١) البنك العالمي للإنشاء والتعمير B.I.R.D – تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٧٩، جدول رقم ١٩ ص ٤٦، ٤٧

دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية و السياسية و الثقافية ....الخ بينما تعني التنمية الإقتصادية ، إضافة إلى الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة وهناك إثنان من أهم التغيرات الهيكلية وهما :

- ✓ ازدياد الحصة الصناعية في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض حصة الزراعة وزيادة نسبة السكان اللذين يعيشون في المدن بدلا من الريف .
- ✓ كما أن نمط الإستهلاك يتغير لإن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون إلى السلع الإستهلاكية المعمرة ونحو السلع وقت الفراغ والخدمات .
- ✓ و العنصر الأخير في التنمية الإقتصادية هو أن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هاته التغيرات الهيكلية.

يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو و التنمية في جوانب عديدة حيث تأكد السيدة هيكس hicks بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى البلدان المتقدمة كما يفرق Schumpeter بين الإثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة بينما أن النمو هو التغير التدريجي ومستقر في الأمد الطويل ، و الذي يحدث نمن خلا ل الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان .

ويأكد البروفيسور bonne بأن التنمية الإقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها .[1]

وعليه فإن التنمية الإقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لإفراد المجتمع .

- إذن يمكن إن نستخلص النتائج التالية :٢
- أن النمو يتحقق تلقائيا و التمية عملية مصطنعة .
- النمو الاقتصادي يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادى من المستفيدو التنمية العكس.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية.
- التنمية الإقتصادية أشمل و أوسع من النمو الإقتصادي.
- النمو يحدث تلقائيا أي لا يحتاج إلى تدخل حكومي الدولة .
- التنمية عملية و ليست حالة.

وفي مايلي ملخص لمفهوم التنمية وخصائص الدول النامية

محددات البيئة السياسية	
فلسفة الفكر الاقتصادي	القرار السياسي
التشريعات والقوانين	سيادة الثقافات غير الاقتصادية
سلطة القرارات	نظام الحكم
التنمية السياسية	تبعية القرار
التخطيط	عدم الاستقرار السياسي الأمن القومي

↓

ا لتخلف الاقتصادي	
ضعف الإنتاج وعدم كفاءته	الزيادة السكانية
انخفاض الدخل القومي	انخفاض الفن الإنتاجي –التكنولوجيا
البطالة	التخلف الاجتماعي
ارتفاع نسبة الامية	انخفاض مستوى التعليم
تأخر المرأة	عمل الاطفال
↑ الانفاق البذخي	

خصائص الدول المتخلفة

الخصائص الاجتماعية	الخصائص السياسية	الخصائص الإدارية	الخصائص الاقتصادية
انتشار الأمية	الدكتاتورية	الفساد الاداري	ضعف الإنتاج الصناعي
انخفاض المستوى الصحي	التبعية للخارج	الوقت الضائع	المديونية /قلة المدخرات /التفاوت في توزيع الدخل
ارتفاع معدل المواليد	عدم الاستقرار السياسي	نقص التنسيق	انتشار البطالة
ارتفاع معدل الوفيات	سيطرة فئة على الحكم	نقص في القيادات	الاعتماد على الإنتاج الزراعي
عمل الاطفال			انخفاض متوسط الدخل

المبحث الثالث
نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول
نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية

١ـ: نظرية النمو الكلاسيكية

تعددت أراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي ومنهم مالتوس، دافيد ريكاردو، آدم سميث......الخ

ولكن سوف نركز على رأي أب المدرسة الكلاسيكية أدم سميث وهذا قبل التطرق إلى مفاهيم نظرية النمو الكلاسيكية وهده بعض أراى الكلاسيكيون

١ـفرضيات دافيد ريكاردو :

اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هدا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج إذ بفضل الاختراعات الحديثة مبدأ تناقص الغلة لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هدا المبدأ وكذلك قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات : الرأس ماليون ،العمال ،الإقطاعيون .

٢ـ نظرية روبرت مالتس :

تتلخص هذه النظرية التي ظهرت سنة ١٧٩٨ أن المتاعب الاقتصادية الفقر والحروب والمجاعات سببها الزيادة السكانية وعدم تناسب معدل المواليد مع الموارد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان وقد بنى هذه النظرية على جملة من الفرضيات:

- الطعام ضروري لكل فرد.
- الغريزة الجنسية ضرورية لبقاء الإنسان.
- إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الطبيعة

على إعطاء الموارد الإقتصادية، فالمواد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ... وعدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ... وأن كل جيل يتضاعف بعد ٢٥ سنة ، ومن هنا فإن السكان سيواجهون مشكلة الغذاء آجلا أو عاجلا ، إقترح جملة من الحلول:

١. إن الإنسان يختص بقوة فكرية وعقلية فعلية بحفظ النفس والعفة.
٢. سن التشريعات التي تحد من الزواج المبكر "تأخير سن الزواج".

٣. عوامل طبيعية مثل الحروب والجفاف ... إلخ.
٤. نقـد النظريـة: أحـدثت ضـجة كـبيرة في الأوسـاط الـسياسية والاقتصادية والدينية. فالكنيسة اعتبرته زنديقا لأنه خرج عن تعليمات المسيحية والرأسماليون يعتبرون أن العمل هو الأساس لبناء المجتمع الرأسمالي أما الاشتراكيون يرجعون الفقر إلى العلاقة الإنتاجية الرأسمالية وليس الزيادة السكانية.

٣- فرضيات آدم سميث:

١. **القانون الطبيعي** : اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة .

٢. **تقسيم العمل** : يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادى لدى آدم سميث حيث تؤدى إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة

٥. **عناصر النمو** : وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال و يساعد على ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدى إلى زيادة التنمية الاقتصادية..

٦. **عملية النمو** : يفترض آدم سميث إن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجى معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

ومن خلال الفرضيات السابقة نستنتج أن العناصر الرئيسية لنظرية النمو الكلاسيكية هى :

١. سياسة الحرية الاقتصادى: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أى تدخل حكومى في الاقتصاد

٢. التكوين الرأسمالى هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين على التكوين الرأسمالى على أنه مفتاح التقدم الاقتصادى، و لذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

٣. الربح هو الحافز على الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسى الذى يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالى و الاستثمار

٤. ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالى، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التى تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

٥. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالى، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالى، و يستقر حتى السكان و يصل معدل الأجور مستوى الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذى يوقف النمو الاقتصادى هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون.

نقد نظرية النمو الكلاسيكية :

١. اعتقدوا أن الأرباح هى مصدر للادخار لكن في الواقع توجد مصادر أخرى للأرباح مثلا القطاع الحكومي.

٢. كانت نظرتهم تشاؤمية للنظام الرأس مالى و القوانين التى وضعوها غير واقعية .قانون تناقص الغلة ونظرية مالتوس في السكان.[1]
٣. اكدو على أن كل الادخار موجه للاستثمارات ولكن في الحقيقة يمكن للاستثمار إن يزيد عن الادخار من خلال القروض البنكية
٤. تصورهم ضعيف في التحليل الاقتصادى في تأييد سياسة التجارة الحرة
٥. لم يأخذوا بالحسبان الدور الذى يلعبه القطاع الحكومى.
٦. إهمالهم للتقدم العلمى و التكنولوجى.
٧. تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح.

نظرية شومبيتر في النمو :

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي وقد ألف كتاب :نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام ١٩١١والتنمية في نظره هي : تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري.فماذا يقصد بأنها تغير تلقائي وغير مستمر؟.

معناه أنه فترات ازدهار تليها فترات ركود وله حدود يصل إليها وتتمثل في :لما تكون بيئة الاستثمار البيئي غير مواتية وذلك نتيجة توسيع الائتمان المصرفي حتى يصل إلى حدوده أو توسيع الإنتاج حتى يصل إلى الفائض بالسوق.

وهناك عاملان أساسيين في تحليله النمو الاقتصادي هما الابتكارات والمنظمون .

١- دور الابتكارات التكنولوجية: يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما ، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبيتر"خمسة أصناف من الابتكارات:

١- إنتاج سلعة جديدة.

٢- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

٣- توسيع في الأسواق

٤- الحصول علي مواد أولية جديدة أو بديلة

٥- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

٢- دور المنظم:هو المبتكر أو المجدد ولا يقصد به الرأس مالي، فالمنظمون : عبارة عن أشخاص من نوع خاص يقومن بتحريك عملية الاستثمار ليدفعوا عملية التنمية إلى الأمام من ميزاتهم وصيفاتهم :

١- لهم أهداف أكبر من رجال الأعمال العاديين

٢- لهم القدرة على العمل في الظرف الغير العادية

٣- لهم مجال واسع من المعرفة الذي يساعدهم علي الابتكار

أما في مجال تمويل الاستثمارات فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي وليس من الادخار.

نقد النظرية :[1]

١- من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتير" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين؛ حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق المتطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية ،و يحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع " كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير؛ الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.

٢- تجاهل أثر النمو السكاني علي التنمية.

٣- التقليل من عملية الادخار في عملية التنمية

٤- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلي الائتمان المصرفي ولكن في الأمد الطويل عند عجز الجهاز المصرفي عن تقديم

أموال فإنها تلجأ لمصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من سوق رأس المال.

٥- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٦- المبالغة في التأكيد على أهمية المنظم في عملية النمو الاقتصادي متناسيا العوائق المتعلقة بالاستثمار والتمويل والسياسات الاقتصادية........الخ .

نظرية التنمية عند كينز

تمهيد : يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية. انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التى بنيت فيها النظريات السابقة. أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التى أصابت العالم الغربى سنة ١٩٢٩، والتى من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات العرض يفوق الطلب.
- توقف العملية الإنتاجية وبالتالى عملية النمو الاقتصادى.
- ارتفاع مستويات البطالة.
- انخفاض مستويات الأسعار.

أولاً: نقد النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها.

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائى.
- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصاً الأجور في اتجاهها التنازلى.
- عدم صحة قانون ساى للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

ثانياً: فرضيات كينز.

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لايمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادى او للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذى يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

ثالثاً: بناء النظرية الكينزية.

اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هى أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض.

وهو يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالى استعادة عملية النمو لسيرورتها.

وعليه فإن الأمر يتطلب –حسب كينز- تحديد محددات الطلب الكلى القومى، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.

تحريك الطلب الكلي يكون إما:

- بتحريك الطلب الاستهلاكى الخاص وذلك برفع الدخل.
- أو بتحريك الطلب الاستثمارى الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة.
- أو بتحريكهما معاً.

لكن المشكل هو:

- استحالة تحريك الطلب الاستهلاكى عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.
- استحالة تحريك الطلب الاستثمارى عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.
- أى استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد ١٩٢٩.

الحل الذي اقترحه هو:

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي.
- فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين.
- كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام

شروط الإنفاق: يجب أن يخصص هذا الإنفاق:

- إما في الاستهلاك العام زيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين....
- أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس.... وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

النـــقد:

- سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف ظروف الكساد، لكن غير ذلك في ظروف أخرى مثل أزمة الركود التضخمي.
- سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك بسبب:
  - عدم رشادة الإنفاق الحكومي.
  - عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة.
  - عدم كمال الاسواق.

تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة وهذا الأمر غير متوفر للدول المتخلفة.

المطلب الثاني

نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية

تمهيد: من أهم سمات نظريات التنمية بعد الحرب العالمية ، أنها جاءت لتحلل أوضاع الدول المتخلفة. وكان السبب الذي وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدولة المتخلفة هو كسب ودها وضمها إلى معسكرها. وقد انقسمت نظريات التنمية في هذه الحقبة إلى اتجاهين:

- اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم المشاكل والمعوقات.
- واتجاه ثاني يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

وسنتناول أهم تلك النظريات بشيء من التفصيل، وذلك على النحو التالي:

١.نظرية النمو عند "هارود – دومار":

يعتبر هذا النموذج كامتداد للفكر الكينزي الجديد.

حاولا هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية.

وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية، على الشكل التالي: $DY/Y = s / k$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي / معامل رأس المال. وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج: $DY/Y = s / k - n$ أي أن:

معدل النمو الاقتصادي = [معدل الادخار القومي / معامل رأس المال – معدل نمو السكان].

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه:

علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار.

علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكانى المرتفعة.

الخلاصة:

انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج مايلي: سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي.

وإما لارتفاع معامل رأس المال رأس المال / الناتج، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي.

أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني،.

والحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة:

ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار بسبب ارتفاع الدخل، وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة.

انخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي.

انخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.

مثال عددي:

لنفترض أن معد الإدخار بلد ما هو ٦٪ ومعامل رأس المال كان ٣٪، هذا يعني أن:

معدل النمو الاقتصادي = ٦٪ / ٣٪ = ٢٪ سنوياً.

فلو كان النمو السكاني هو ٣٪ فمعنى ذلك أن:

معدل النمو الاقتصادى= ٢٪ - ٣٪ = - ١٪.

٢ـ : نموذج سولو

١- عرض النموذج: ، K رأس المال ، Y تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج

حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من A؛ و مردودية العمل ، L العمل، العوامل الثلاثة المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي: Yt=FKt,AtLt ، تمثل الزمن : t .حيث

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني ، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ؛ أماالذي يرفع من العمل A يسمى بالعمل الفعلي ، و يقال على التقدم التقني AL الجداء التالي على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة A الفعلي بأنه حيادي ؛ وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

٢ـ فرضيات النموذج: الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة ، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية ؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة ، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة ، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية .

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي .

- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات.

٣- نتائج سولو:

نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصادها في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها Y و K قيم يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيدعن وضعيته النظامية، وبالتالى فإن التقارب المطلق يكون غير محقق

٣- نظرية النمو الجديدة الداخلية

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو المحدثة النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات والتي تؤكد انه هناك خاصية فى الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة وفى غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنلوجى فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف

النمو،وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت فى إعطاء تفسير مقنع للنمو الخارجى المستمر في الاقتصاديات المختلفة فى العالم.

إن اى زيادة في الناتج القومي الاجمالى التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنلوجى وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة فينهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات ولم تفلح في تفسير التباعد بين البلدان المختلفة.

ومن منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد و التي سميت بالنظرية الجديدة للنمو ، و عليه فعدم إلتقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية ، و التي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد عوامل الإنتاج ومنه فإن الإستثمار يكون منهما جدا للنمو طويل الأمد ، وإن مثل هذا النمو يكزن داخليا .

وقد إبتدأ هذا النموذج الإقتصاديان R- lucus 1988 و PAUL ROMER و الذي يفترض وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشرى و التى تمنح الناتج الحدى لرأس المال من الإنخفاض .

ـ اختبار النظرية الجديدة :

- هل البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية
- هل هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج و معدل دخل الفرد

ويتعزز موقف هذه النظرية بان التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المتخلفة .

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو الني وكلاسيكية لسولو ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.[1].

هـ : نظرية الدفعة القوية

تؤكد الفكرة الأساسية لهذه النظرية، على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة، حتى يتمكن الاقتصاد من الخروج من طوق الركود، والوصول إلى حالة من النمو في مختلف الأنشطة الاستثمارية.

يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، و أخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة

ويُعتبر روزنشتين- رودان Rosenstein- Rodan من أهم مؤيدي هذه النظرية ، حيث يبرر إتباع هذه الإستراتيجية في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم في انخفاض مستوى الإنتاجية

فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكّون هذه الصناعات فيما بينها سوقاً واسعاً وكبيراً بدلاً من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية، ويعلل مؤيدو هذه النظرية أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة .

ويؤكد مؤيدو هذه النظرية ذلك أيضاً بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي، وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم، وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية، أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لإرتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساساً بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب، والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما سوقاً للآخر

وتعتمد نظرية الدفعة القوية على مبدأ الوفورات الخارجية ، حيث تؤدي هذه الوفورات إلى مزايا تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة، بمعنى آخر أن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به أحد المشروعات تستفيد منه مشروعات أخرى، دون أن يحصل المشروع الأول على مقابل لهذه الفوائد من الشركات الأخرى،

فمثلاً قيام مزرعة من الورود بجانب منحل لإنتاج العسل، ففي هذه الحالة يستفيد صاحب المنحل من قيام [1]

المزرعة، دون أن يعود ذلك بالفائدة على صاحب المزرعة. وبصفة عامة فقد استخدم مصطلح الوفورات الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على التكامل بين المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى اتساع نطاق السوق. ومن ثم انخفاض التكاليف والأسعار، ومن ثم زيادة الدخول بمعدلات كبيرة مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.

غير أن استخدام أسلوب التنمية بالاعتماد على نظرية الدفعة القوية يحتاج إلى تمويل كبير قد تكون الدول النامية غير قادرة على الحصول عليه أو قد يكون غير مجدي بالنسبة لها.

وأيضاً يرى منتقدو الدفعة القوية، أن هذا الأسلوب قد أسس على افتراضات أن العرض سيصنع طلباً موازياً له، وهذا غير واقعي ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضيق السوق.

ويرى أيضا أصحاب هذه النظرية أن إستراتيجية النمو غير مناسبة ولا سيما للدول النامية، وذلك لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل.[1]

نقد نظرية الدفعة القوية :

مما سبق يمكن القول أن أسلوب الدفعة القوية هو أسلوب غير مناسب لحالة البلدان النامية وذلك لعدة أسباب منها ضيق السوق الداخلي، ونقص الموارد الطبيعية، وانخفاض الإمكانيات المالية والتي تعتبر ضرورية لإنجاز الدفعة القوية، وضعف البنية التحتية الصناعية، والافتقار إلى مؤسسات التمويل المتخصصة، وكذلك بسبب الإجراءات والمعوقات التي تفرضها سلطات هذه الدول على مرور السلع والخدمات إلى العالم الخارجي.

٥ـ :نظرية النمو المتوازن والنمو الغير المتوازن

١ـ نظرية النمو المتوازن:

وتـرتكـز هـذه الإسـتراتيجية علـى تنميـة جميـع القطاعـات الاقتصادية دون تمييز بحيث تنمو هـذه القطاعـات المختلفة بمعدّل يتواءم واحتياجات الطلب الكلّي، كما أنّها تفترض وفرة عرض رأس المال

الذي تحكمه المقدرة والرّغبة في الادّخار، كما يتوّقف الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار؛ وترجع هذه النظرية القائمة على التنمية الشاملة إلى الأهمّية التّكاملية التي يشكل كلّ قطاع فيها سوقا لناتج القطاع الآخر، بغرض إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلّب على كثير من عوائق التنمية، لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوّي ذاتها بذاتها، ويؤكد مؤيّدو نظرية النمو المتوازن روزنشيتن – رودان على أهمية العلاقة بين القطاعين الزّراعي والصّناعي، حيث R. Nurks ورجنر نيركسه

يعتمد معدّل التنمية في القطاع الصّناعي إلى حدّ كبير على معدّل التنمية في القطاع الزّراعي، كما يؤكدون على ضرورة إقامة توازن بين التّجارة الدّاخلية والخارجية، وعلى أهمية تدخل الدّولة للتعويض عن البطء في آلية السّوق، للاستفادة من الوفورات الخارجية أو لكسر الحلقات المفرغة للتخلف في المراحل الأولى من التنمية.بالإضافة إلي دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية حيث تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرًا لكونها تستلزم حجمًا كبيرًا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارًا مبدئيًا ضخمًا، نظرًا لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظرًا لنقص هذه

الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرًا لها ، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ومن أهم تبريرات روز نشتين رودان و نيركسه لإتباع نظرية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية ، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الذي يسهم فيه انخفاض مستوى الإنتاجية وتستهدف نظرية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السّلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السّوق المحلّية ، وليس لغرض التّصدير على الأقل في المراحل الأولى ، وذلك لعدم قدرة السّلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصّناعات المتقدّمة في وجه صادرات الدّول المتخلّفة وفي صدد توفير التمويل لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضّخم في نظرية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحّلية في

المراحل الأولى، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتّجارة الخارجية التي تتحوّل شروط التّبادل فيها لغير صالح الدّول النّامية التي تصدّر المواد الأولية ، ويرى أنّ توفير الموارد المحلّية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزّراعي .[1]

ويرى نيركسه أنّه يجب على الدّول أن تطوّر مدى واسعا من الصناعات في آن واحد عن طريق بناء عدد من المصانع في آن واحد ، وذلك لمنع حدوث اختناقات في جانب العرض وبناء على ذلك فإنّ بناء مصنع للصلب يحتاج إلى تطوير مناجم الحديد الخام ،والفحم ، والتّسهيلات الأخرى التي تلزم له.

---

(١) عجمية محمد ، أحمد عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩ ، ص: ١١٥

كما تؤدّي تنمية القطاع الزّراعي للدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلي زيادة دخولهم وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي، نتيجة لارتفاع دخولهم، كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعة الأغذية، وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب.............الخ.

والمحصّلة النهائية أنّ الاستثمار يجب أن يوزّع ما بين القطاع الصناعى والزراعى بحيث يكون كلّ منهما يمثل سوقا للآخر.

نقد النظرية:

أ- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرًا لاعتماد هذه النظرية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

ب - إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

ت - احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

ث - عدم واقعية مشروع كهذا، نظرًا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

٢ـنظرية النمو غير متوازن:

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هيرشمان، حيث ينتقل هذا الأخير

من عدم واقعية النظرية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات النظرية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

يرى أنصار نظرية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدول على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، والتي سيؤدي هذا القطاع الرّائد إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التّنمية المنشود ة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنّه ليس من الضّروري بأن تنمو جميع القطاعات الاقتصاديّة بالمعدّل نفسه، بل إنّه يستحسن التّركيز على بعض القطاعات الرّائدة ألّتي تكون بمثابة النّواة ألّتي تبني عليها التّنمية ويرى هيرشمان، أنّه يجب التّركيز أوّلا ولفترة محدودة على قطاع الإنتاج المباشر، وبعدئذ يتم توجيه الاستثمارات صوب البنية الأساسية كبناء الطرق والجسور والسدود.[1]

نقد النظرية: أهم الإنتقدات الموجهة لها هي:

١. كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي.
٢. نقص النمو في بعض القطاعات ذلك بتركيز على قطاع واحد.
٣. أن عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتجية و في ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية و مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.[2]

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سابق، ص ١١٩

(٢) مدحت القريشي مرجع سابق.ص.ص ٩٩,١٠٠.

أيا كانت النظرية المقترحة أو المّتبعة، فالدّول النّامية تعاني من قلّة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزّع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدّولة والاجتماعية في الدّولة.

لذلك لابدّ من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرّائدة دفعة قوية من الاستثمارات ولكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأنّ جميع القطاعات جزء لا يتجزّأ من الاقتصاد الوطني، كما أنّ التخطيط الشامل ضروري للدّول النامية فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات لتحقيق النّمو المنشود لكافة القطاعات تدريجيا كما أنّه أيّة نظرية يجب أن تتبع ن طبيعة وظروف وإمكانيات كلّ الدوّل النّامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافّة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن لا تغفل النظرية المّتبعة عن وضع أهداف وخطط تنمؤية لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولوياتها.

٦- **نظرية أقطاب مراكز النمو:**

كان الفرنسي فرانسو بيرو هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن . وبخصوص ظاهرة مراكز النمو ويوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وسوق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية .

والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المركز يتأثر بعوامل عددية أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي .

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها آثار متعددة أهمها :

- الآثار الهيكلية : مثل الهياكل السكانية بحيث ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل نمو السكان .
- الآثار الاقتصادية : مثل أن يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار للعمل .
- وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو بين البلدان المتطورة والمتخلفة فالأولى تبدأ عملية النمو في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين ، والبحيرات الأمريكية الكبرى ، أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دور جزئي وبسيط في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم هذه النقاط المذكورة ، وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز تغيير الهيكل .بالإضافة إلى هذه البلدان فيحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة الارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة .على العكس في البلدان المتقدمة فإن هروب هذه الأموال يكون من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

٧ـ : نظريات التغير الهيكلي و أنماط التنمية

١ـنظرية نماذج التغيير الهيكلـــــي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـــا :

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ آرثر لويس
- أنماط التنمية التى تمثل تحليلاً عملياً لـ هولين و تشينرى

٢ـنظريــة التنميــة لـ آرثر لويــس:

وهـي مـن أهـم النظريـات الحديثـة في عـالم التنميـة، وركـز هـذا النمـوذج علـى التغـيير الهيكلـي للاقتـصاد الأولـي الـذي يعـيش حـد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لـويس علـى جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل مـن Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامـة في عمليـة التنميـة القائمـة علـى فـائض العمالـة في دول العـالم الثالـث خـلال الـستينات والـسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليـدي الـذي يتـسم بالإنتاجيـة الـصفرية لعنـصر العمـل، والـصناعي الحـضري الـذي تتحـول العمالـة إليـه تـدريجياً مـن القطـاع التقليـدي، ممـا سمح للويس إمكانية سـحب هـذا الفـائض مـن القطـاع الزراعـي بـدون أيـة خسـائر في النـاتج مع تحقيق إنتاجية عاليـة، أمـا عـن الـسرعة الـتي يـتم بهـا هـذا التحـول فإنهـا تتحـدد بمعـدل النمـو في الاسـتثمار الـصناعي وتـراكم رأس المـال في القطـاع الـصناعي، فبمجـرد الاسـتثمار يـسمح بزيـادة أربـاح القطـاع الحـديث عـن الأجـور بالاعتمـاد علـى الفـرض القائـل بإعـادة المستثمرين اسـتثمار أربـاحهم يحـدث التوسـع في هـذا القطـاع مفترضـاً مـا يأتي بالنسبة للأجور:

- إنه ثابت.
- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابـت في المتوسـط والقـائم إلى حـد الكفـاف في القطـاع الزراعـي التقليـدي، حيـث يفـترض لـويس أن الأجـور في القطـاع الحـضري يجـب أن تكـون أعلـى في الأقـل بنحـو ٣٠٪ مـن متوسـط الـدخل الريفـي حتـى تحـدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.
- هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

- لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي [1]

إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور.

في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية ، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

٣ـنظرية هوليس تشينري: Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدولية..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل

المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظريــة ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة [1]

٨- مراحل النمو لروستو

بعيدا عن الفكر العقيم إلي حد ما والتي نتجت عن الحرب الباردة التي امتدت من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩١ ونتيجة لتنافس الدول المستقلة حديثا جاء نموذج مراحل النمو في التنمية لروستو .[2]

---

(١) مصطفى صالح مرجع سابق.ص.٨٨

(٢) ميشيل تودارو/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ/السعودية٢٠٠٦.ص ١٢٤

لقد لخص "روستو" نظرية المراحل في كتابة "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي ظهر عام ١٩٦٥ كما أن "روستو" يستخدم المنهج التاريخي هو كذلك في تحليله لنظرية النمو، فكما كان الحال عند "ماركس" هو الآخر يرى أن المجتمعات تتطور من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

ويرى كذلك أن آخر مرحلة من مراحل النمو هي بناء الرأسمالية، فيبين بذلك انتماءه إلى المجتمع الرأسمالي. يقول "روستو" أن المجتمع يتطور عبر خمسة مراحل هي:

١ - المجتمع التقليدي. ٢ - التهيوء للانطلاق. ٣ – الانطلاق . ٤- الاندفاع نحو الاكتمال ٥ - الاستهلاك الواسع.

١-مرحلة المجتمع التقليدي : "روستو" يرى فيها أن المجتمع يكون تقليديا ويتميز هذا المجتمع بمميزات أساسية هي :

- هو مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاج، كما أن ٨٥٪ من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية . الدخل الوطني يصرف معظمه في أشياء غير إنتاجية.
- وجود فائض من الأيدي العاملة والأجور تكون في مستويات منخفضة
- - إن السلطة السياسية تكون في أيدي ملاك الأرض، ومركزية يدعمها الجيش

إن أهم ميزة للمجتمع التقليدي هي ضعف مرد ودية الأرض للهكتار الواحد، لأن المجتمع التقليدي لا يملك من إمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد الواحد، فهو لا يقدر على استخدام العلم و التكنولوجيا الحديثة.

٢-مرحلة التهيئة للانطلاق : تميزت هذه المرحلة بالمميزات التالية

- إنهاء المرحلة الانتقالية للانطلاق، حيث تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات الصناعية تطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة
- تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة
- تغلغل التقدم الاقتصادي من الخارج، عن طريق نقل التكنولوجيا
- ظهور فئة جديدة من المنظمين وظهور بعض المؤسسات والمصارف.
- إنشاء قاعدة هيكلية للاقتصاد الوطني.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، وهذا يعمل على زيادة الاستثمار ، خاصة في النقل و الموارد الأولية

٣ـمرحلة الانطلاق الأخرى : تتميز هذه المرحلة بقصرها نسبيا بالمقارنة مع المراحل يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد ، وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة و التي تعتبر أهم الخصائص لهذه المرحلة تعتبر هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية يرى روستو أن هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من ٥٪ إلى ١٠٪ من الدخل الوطني ، وكان موجودا في كندا قبل ١٨٩٠ و الأرجنتين قبل ١٩١٤ حيث كان الاستثمار يفوق ٥ ٪ من الدخل الوطني.

٤ـمرحلة الاندفاع نحو الاكتمال : تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا ، وحجم الاستثمارات يقدر ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية يزداد تطبيق التكنولوجيا الحديثة، وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ، ويصبح مستوى الاقتصاد ذا مستوى عالمي.

تتطور التجارة الخارجية فتزداد الموارد المصدرة، كما تتطور المشتريات ويصبح البلد في غنى عن المواد التي كان يستوردها.

تتغير بنية العمال، فتدخل طبقة العمال الماهرين.

اكتساب الاقتصاد الوطني مكانة ضمن الاقتصاد العالمي.

مثلا :فرنسا بلغت هذه المرحلة في سنة ١٩١٠ وكندا.١٩٥٠

٥مرحلة الاستهلاك الواسع : في هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد المجتمعي يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية الأكل، اللباس، السكن

فيتغلب عدد السكان المتمدنين على عدد الريفيين، ويتغلب كذلك عدد العمال الإداريين على عدد العمال الآخرين ويصبح التقدم التقني ليس هدف، لأنه يصبح أمرا سهلا و الوصل إليه أو بلوغه أمر بسيط. وأهداف المجتمع في هذه المرحلة هي:

١- توفير جزء من موارد الدولة لرفع قدراتها العسكرية
٢- توجيه بعض الموارد لتوفير الأمن الاجتماعي
٣- رفع مستوى الاستهلاك بتحسين نوعية الخدمات المقدمة .

وقد تنبأ روستو سادسة سميت ب:

٦ـمرحلة ما بعد الاستهلاك الوفير: وقد بدأت بوادرها تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية لان الطبقة الغنية تتوسع وتزداد احتياجاتها.

نقد النظرية :

١- يحاول روستو تفسير المراحل التي تمر بها المجتمعات بواسطة خصائص اقتصادية و اجتماعية لكن هذه الخصائص غير كاملة بل تبدوا مبسطة جدا و يعتمد على مؤشرات كمية فقط و لهذا لم يوضح الفرق بين هذه المراحل .

٢- يرى الكاتب كابرتكوس أن روستو لم يعط تفسيرات واضحة و دقيقة لمعنى المراحل حيث في سنة ١٩٧٠ كانت نسبة استثمارات الجزائر تقدر بحوالي ٣٥٪ أي كما يقول أستاذ بن يسعد و هل يمكن اعتبار الجزائر في السبعينيات كانت مرحلة النمو .

٣- إن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية فالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ولدت حرة ولم تمر بالمرحلة التقليدية

٤- له نظرة تفاؤلية من خلال إتباع هذه المراحل .

٥- هذا التحليل جعل روستو ينظر إلى الاستعمار بنظرة ايجابية ولكن العكس الاستعمار له أثار سلبية .

٦- التحليل السابق كأنه يظهر التخلف ما هو إلا حالة اعتيادية

المطلب الثالث

خلاصة تقييمية للسياق التاريخي لمفاهيم التنمية

لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يُعَرِّفُون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي GNP بنسبة تتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي GDP، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

وخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات انغمرت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت – بعضها - أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقًا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في

أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورًا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، ممَّا أثر سلبًا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية والمخزية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها.

إعادة تعريف التنمية في السبعينيات :

وخلال منتصف السبعينيات تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ، وصار تعبير "إعادة التوزيع من النمو" شعارًا عامًّا ومألوفًا، ولقد حاول البروفسور دودلي سيزر أن يصيغ سؤالاً مهمًّا حول معنى التنمية بقوله: "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟! إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين. وفي هذا السياق يضيف البروفسور إدغار أوبينس: "إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية.

أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع، إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب

للمجتمعات المعاصرة، بل أيضًا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء".

تحسين نوعية الحياة أساس التنمية :

حتى البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمّي منذ الثمانينيات كهدف رئيسي للتنمية الاقتصادية يُعْلِن في تقريره عن التنمية لعام ١٩٩١م: "إن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، إن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليمًا جيدًا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقرًا أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة "ثقافية غنية".

مفاهيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية :

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وضع مقياسًا جديدًا للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كُوِّنَ لهذا الغرض وأصدر تقريرًا بهذا الخصوص في ١٩٩٠م، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، حيث يُرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن المقياس معايير اقتصادية وأخرى مثل: التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية، الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية.

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية "Basic Needs" غطّى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية.

جوانب متعددة للتنمية :

الاقتصادي الضليع "مايكل تودارو" مؤلف كتاب "التنمية الاقتصادية في العالم الثالث" يرى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديًا ومعنويًا.

ثلاث قيم تحدد اتجاه التنمية :

إن الاتجاه الجديد في تعريف عملية التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات. ويمكن تحديدها في التالي:

١- توفير قوت المعيشة: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

٢- تقدير الذات : وتعني أن يكون الشخص إنسانًا مكرمًا، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً

أساسيًا في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.

٣- التحرر من العبودية: ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادرًا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من ربقة الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضًا لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.

ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الاختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضًا الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

المدخل الإنساني مدخل إسلامي أصيل :

وخلاصة القول في المدخل الإنساني للتنمية الاقتصادية وسعيها نحو الرشد أنها تتجه نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية، وهو مفهوم يُعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يُمَكّنها من أداء دورها الاستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية الكريمة من سورة الإسراء في بيان ذلك، فهي أوضح بيان وأكده: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً" الآية ٧٠.

لقد استطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي الضليع البروفسور خورشيد أحمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان

وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والإدراك الواعيين لطبيعة البشر، وما جلبوا عليه من الطبائع والفطر والسنن الإلهية.

ويقول الأستاذ خورشيد: "إن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية؛ لأن الهدف الأساسى للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم".

عناصر المفهوم الإسلامي للتنمية :

ويحدد الأستاذ خورشيد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي:

١. المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معًا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.
٢. الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.
٣. عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.
٤. الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي.
٥. الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديًا وروحيًا وأخلاقيًا، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما تقدم يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية بناءً على المفهوم الإسلامي، بما يصلح أساسًا علميًا للتنمية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي والنامي معاً، وهي كالآتي:

١) زيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها، بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم.
٢) توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات.
٣) تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي،
٤) والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسِّلْم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة.
٥) للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.

والدولة الإسلامية على وجه الخصوص في حاجة إلى سياسة تنموية قائمة على ركيزتين أساسيتين:

١- نفي الظُّلْم الاجتماعي.
٢- إزالة الاستبداد السياسي.

وعندما تُحَقَّق هاتان الركيزتان سينطلق العالم الإسلامي بموارده البشرية والطبيعية الغنية نحو إرساء دعائم نظام دولي جديد أساسه العدل والسلم، وستتجه موارد العالم إلى التعليم والتوعية بدلاً عن الأمن والسلاح، وإلى الاستثمار في المنافع الحيوية بدلاً عن الاستهلاك البذخي والسفه وإلى الصحة والعلاج عوضًا عن الترف واللهو، وعندها لا تكون ثَمَّة مشكلة اقتصادية اسمها "النُّدْرَة"؛ لأن الاستخدام الأنفع والأرشد يحكم تخصيص الموارد الاقتصادية.

الفصل الثاني
سياسات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تمهيد :

برز الإهتمام بقضايا التنمية و أخذت تشغل بال العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أصبحت التصنيع و التحضير و التخطيط لها من أهم القضايا في الدول النامية ، و لقد تبارى الإقتصاديون في الدول المتقدمة في دراسة وتحليل أوضاع التنمية من جوانبها المختلفة من بينها السياسات و الإستراتيجيات التي تتبعها هذه الدول لتحقيقها و من هذا المنطلق يهدف هذا الفصل الى التعريف بمختلف السياسات والإستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية و هذا بطرح مجموعة من التساؤلات :

- فيما تتمثل هذه السياسات وماهي أدواتها و أهدافها لتحقيق التنمية الإقتصادية ؟
- ماهي مختلف الإستراتيجيات التي أنتهجتها الدول لتحقيق التنمية الإقتصادية ؟
- فيما تتمثل مختلف السياسات والإستراتيجيات التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي و ما مدى فعاليتها؟.

وسوف يتم تقسيم الفصل الى :

١ـ : سياسات التنمية الاقتصادية

نتطرق الى السياسة المالية و النقدية و التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية و سياسات تمويل التنمية مع إلقاء نظرة على سياسات المنهج التنموي البديل الاقتصاد الاسلامي.

يقصد بالسياسات الاقتصادية بأنها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة و الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، و السياسات الاقتصادية تشمل جميع قطاعات و جوانب

الاقتصاد الوطني ، و لهذا فهناك سياسات نقدية و سياسات مالية و سياسات تجارية و سياسات تمويل التنمية ، و بما أننا في دولة إسلامية فلابد أن نلقي نظرة على السياسات في المنهج التنموي البديل الاقتصاد الإسلامي و لقد خصصنا لكل من هذه السياسات مبحثا كالتالي:

المبحث الأول
السياسة المالية.

بدأت حكومات البلدان النامية حديثا باستخدام السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي و المحافظة على التوازن الداخلي و توزيع الدخل، و ضبط الطلب على مختلف أنواع السلع و الخدمات ، و حماية الانتاج المحلي، و السيطرة على التضخم، ومن هنا سوف نقوم بإعطاء مفهوم للسياسة المالية و معرفة أهدافها و أدواتها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول
مفهوم السياسة المالية و أهدافها.

من خلال قراءاتنا لما جاء في الأدبيات الاقتصادية يمكن تحديد مفهوم السياسة المالية في مجموعة من التعاريف والتي يمكن أن نوردها في ما يلي:

أولا: مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها:

- "السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإدارتها لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة في بعض الجوانب الاقتصادية." (1)

---

(1) Robert E. holl, Marc Liberman, economics principle and applications, seconi edition USA, South Western: Thomson, 2003 p 601.

- "استخدام موازنة الدولة للتأثير على الاقتصاد عن طريق آلية الضرائب وترشيد النفقات العمومية وذلك بإحداث تأثيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي والإجمالي والبطالة والتشغيل." (١)
- " مجموعة من الإجراءات والتفاعلات المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام والتي تهدف إلى المساهمة في الإقلال من حدة تذبذبات الدورة الاقتصادية و الحفاظ على اقتصاد متقدم يضمن مستوى تشغيل مرتفع في كل الظروف الاقتصادية". (٢)
- "هي السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوجهاته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية- و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية و إشباع الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات."(٣)

---

(1) David. N. Wiell, Fiseal policy in the concise encyclopedia of economics, variable en website http://www.econolibe.org/library/ene/fiscalpolicy.htm/.
(2) Jamine Biemonde, Alain Geledan, Dictionnaire des théories et mecanismes economiques, 2eme édition Paris: Hatrei, 1984, p287.

(٣) هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٦ .

- "تعنى بكيفية استخدام الضرائب و الإنفاق الحكومي و الاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية."[1]
- "هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية و ذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية و الإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة."[2]
- "هي مجموعة من الإجراءات و التدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط و تحصيل مواردها المالية بكفاءة و حسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و التوزيع العادل للثروات و المداخيل و التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية."[3]

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ التخصيص الأمثل للموارد:

حيث أن الموارد منها ما هو متوفر بكميات كبيرة و منها ما هو محدود ، لذا يجب توزيع هذه الموارد بكفاءة على سبل الإنتاج المختلفة التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع عن طريق الدولة في توجيه و تحفيز كل من القطاع العام و الخاص.

---

(١) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢٥ .

(٢) مصطفى الفار، الادارة الماليةالعامة ،دار اسامة، الأردن، ط١ ، ٢٠٠٨، ص١٥٢.

(٣) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٩٨.

٢ـ التوزيع العادل للثروات و الدخول :

إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية و توجيهها نحو الأولويات المجتمعية يؤدي إلى إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات تهدف بعض أدوات السياسة المالية إلى توزيعها توزيعا عادلا لتعظم مصلحة أفراد المجتمع عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع العادل للدخول المتحققة نتيجة لاستخدام مصادر الثروة و التوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة.[1]

٣ـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل و الإنتاج و الأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالاتفاق و جباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف و الإنتاج و الأسعار في المجتمع.

٤ـ ضمان المستوى الأمثل عن السيولة المالية :

و بالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية ، و تفادي مخاطر التوقف عن الدفع .[2]

المطلب الثاني

أدوات السياسة المالية .

تشمل أدوات السياسة المالية ما يلي :

أولا: الضرائب:

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية ، و هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص ، و توفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها و لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية و يتعين أن لا

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٩٩ .

(٢) مصطفى الفار ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

يكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول على اكبر قدر من الإيرادات بل تستخدم أيضا كمحفز للادخار و تقليل التفاوت بين الدخول و تحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية.[1]

هذا و يجب على الحكومات القيام بتشجيع الادخار الخاص بمختلف أنواعه، الأمر الذي يتطلب إعفاء عائد الادخار أو على الأقل إخضاعه لضريبة بنسب منخفضة.[2]

و بالتالي فيما يخص العلاقة بين الضرائب و التنمية الاقتصادية فإن للضرائب هدفين في البلدان النامية هما:

١. إن الإعفاءات الضريبية هي وسيلة لتشجيع المنشآت الخاصة إن الإيرادات
٢. الناتجة عن الضرائب تذهب لتمويل الإنفاق العام .

ثانيا: الإنفاق العام:

فالإنفاق العام سواء النقدي أو العيني هدفه إشباع الحاجات العامة الحقيقية و تحقيق المصلحة الجماعية و تتمثل سبل الإنفاق في التعليم و الخدمات الصحية و الإسكان و الخدمات الاجتماعية و الدفاع و العدل و الإعانات و الإعفاءات الضريبية و مختلف الخدمات الضرورية .

و تستخدم الحكومة الإنفاق أيضا لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ، فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي و تعمل الحكومة على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي و بالتالي تخفيض مستوى الأسعار / و يحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي و بطالة ، حيث تعمل الحكومة

---

(١) مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد ٨، ٢٠٠٨ ، ص ٩٥ .

على زيادة حجم الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب و الإنتاج و الدخول وكذلك العمالة.[1]

ثالثا: الاقتراض العام:

ويقصد بالاقتراض العام مبالغ مالية تقترضها الدولة من الجمهور أو المؤسسات مع التعهد بردها في تاريخ معين مضاف إليها فائدة سنوية وفق شروط معينة وهذه القروض من بين الإيرادات العامة للدولة، وهناك العديد من أنواع القروض.[2]

إن الاقتراض العام يعتبر أحد أركان الإيرادات العامة للدولة لإضافة إلى الضرائب وغيرها.

المبحث الثاني
السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلافات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطور و التنمية الاقتصادية ، و كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى ، و من
نعمل على إعطاء مفهوم للسياسة النقدية و أهدافها و التعرف على أدواتها و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

(١) مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢) حمدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،١٩٩٩، ص ٤٥.

المطلب الأول

مفهوم السياسة النقدية و أهدافها.

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي و المصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقود ،أسعار الفائدة ،و يمكن إعطاء تعاريف لها كالتالي:

أولا: مفهوم السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

و لقد عرفها الاقتصادي EINZING بأنها "تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية و كذلك جميع الإجراءات الغير نقدية ، التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي."[1]

كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات و الأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، و ذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين."[2]

ثانيا: أهداف السياسة النقدية:

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ تحقيق الاستقلال النقدي:

حيث أصبحت البلدان النامية تعاني من ازدواجية السوق النقدية وذلك لفقدانها لمعالم سيادتها النقدية فهناك السوق الرسمية التي تتم تغطية معظم معاملاتها بالنقود الوطنية وهناك السوق الموازية التي تقام

---

(١) صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية: المفهوم ، الأهداف، الأدوات ، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص٩٨.

(٢) صالح صالحي، مرجع سابق ، ص ٤٦٦.

فيها معظم الصفقات المهمة بالعملات الأجنبية مما يؤثر سلبا على النقود المحلية، حيث حدث خلل في الوظيفة التي تؤديها سواء كوسيلة للتبادل أو كمقياس للقيم ومستودع لها نتيجة لدخول عملات أجنبية على الساحة الاقتصادية الوطنية .[1]

ولاسترجاع السيادة النقدية يجب توحيد السوق النقدية لزيادة السلطة النقدية للدولة فترتفع بذلك قيمة العملة المحلية وتسترجع مكانتها من خلال وظائفها ، وكذلك القيام بإصلاحات نقدية تتعلق بأسعار الصرف وتسوية العملات الداخلية والخارجية .

٢ـ تحقيق الاستقرار النقدي :

فعدم استقرار قيمة النقود يؤدي إلى عدم قيامها بوظائفها بشكل جيد حيث لا تعتبر في هذه الحالة كمقياس للقيمة ومستودع لها ، مما يعرض الاقتصاد لأزمات كبيرة بسياسات تقلبات التضخم والكساد ، فتتعرض النقود لتدهور قيمتها، كما يخلق أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا .

وبالمقابل فان الاستقرار النقدي يساعد على تحقيق معدلات مثلى للنمو الاقتصادي والتشغيل، ويقلل من حدة التفاوت الاقتصادي ويحقق مزيدا من التقارب الاجتماعي .

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامته وذلك من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى وهذا بفضل الأدوات المتاحة لها من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام بالإضافة إلى سياسة القرض العام.[2]

---

(١) صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص٤٦٩.

(٢) سيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة إلى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢٠٠٤،١ ص٧.

٣ـ ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية :

تساهم إجراءات السياسة النقدية في تحقيق السيولة وضمان التمويل اللازم للمشاريع التنموية عن طريق التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه المؤسسات المصرفية من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة باستخدام صيغ استثمارية تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي[١]

المطلب الثاني

أدوات السياسة النقدية :

يعتبر البنك المركزي المسئول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى :

أولا: سياسة سعر إعادة الخصم : ويقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي عند إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية ، وتم استخدامه لأول مرة في الجزائر سنة ١٩٧٢.

ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها ، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع سعر الخصم ، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في القدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان.[٢]

---

(١) صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص٤٧٠.

(٢) صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص١٤٨

فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فإن البنوك تقوم أيضا برفع سعر خصمها للأوراق التجارية، وكذلك سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض من طرف عملائها بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض ، ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود ، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع سعر الخصم سيؤدي إلى زيادة الودائع بالبنوك التجارية أي الادخار لأن معدل الفائدة مرتفع وبالتالي انخفاض تفضيل السيولة لدى الأشخاص ، كما ينخفض الميل للاستثمار بسبب انخفاض الطلب على النقود بغرض الاستثمار ،ولا يقتصر دور سعر إعادة الخصم على التحكم في الائتمان.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة : وهي عبارة عن دخول البنك المركزي للسوق المالي ، بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بغرض التحكم في عرض النقد.

فإذا أراد البنك المركزي أن يزيد من كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية وغيرها ، مما يزيد من أرصدة البنوك التجارية وبالتالي يمكنها التوّسع في العمل ومنح الائتمان . أما إذا أراد البنك المركزي أن يقلل من عرض النقود فإنه يقوم ببيع ما لديه من أوراق مالية ، مما يقلل من كمية النقود المتداولة في السوق .[1]

ثالثا: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني : يقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة بإلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من الحجم الإجمالي لودائعها في حسابات خاصة لديه دون الحصول على أية مكافئة ولا يمكن استعمال هذا الرصيد إلا في حالات الضرورة القصوى مثلا : معانات البنك من حالة تدهور مالي .

وقد ظهر هذا الإجراء لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان هدفه تفادي ظاهرة الإفلاس في البنوك وقد استعمل هذا الإجراء كسياسة للضغط على سيولة البنوك وبالتالي على الكتلة النقدية

---

(١) طارق الحاج ، المالية العامة ،دار الصفاء، عمان،ط١ ، ص٢١٩.

المتداولة ويحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني ومنه تقل قدرة البنوك على منح القروض ، أما إذا لاحظ العكس فإنه يقوم بخفض هذا الاحتياطي القانوني ومنه تزيد سيولة البنوك وبالتالي قدرتها على منح القروض أي تشجيع التوسع النقدي .

وقد انتهجت هذه السياسة في الجزائر سنة ١٩٩٠ بعد صدور قانون النقد والقرض و قد تحدد الحد الأقصى للاحتياطي القانوني بـ ٢٨%.

رابعا :الأدوات الكيفية النوعية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات النوعية تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية المباشرة إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وهذه الأدوات كثيرة منها:

-١-تأطير القروض:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية السقوف النوعية للائتمان، كألا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة ،وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها

لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

٢ـ التنظيم الانتقائي للقروض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا.

عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات:

كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا، لابد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

ـ٣ـ النسبة الدنيا للسيولة

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنبا لخطر إفراد هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

٤ـ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

٥ـ تغيير شروط الاحتياطي القانوني

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلا إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني ٣٠% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة ١٠٠ ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقا لهذه الأداة يستطيع إقراض ٨٠٠ ألف وحدة نقدية بدلا من ٧٠٠ألف وحدة نقدية.

٦ـ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسديد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أنّ المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون عادة إلى الافتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

٧ـ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو

تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

٨ـ تنظيم معدلات الفائدة

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل الودعة لديها من طرف أصحابها.

بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

- حماية منافسي البنوك المؤسسات المالية غير المصرفية كي تتمكن من جلب المودعين.
- تنظيم الهامش فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة.
- بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

خامسا :ـالتعليمات المباشرة

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا الكمية منها والكيفية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر، وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الوسائل الكمية والكيفية، كذلك في حالة رغبة من البنك المركزي في زيادة فعاليتها.

عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد ، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي.

هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو وما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

-١ـ١ **الإقناع الأدبي** : تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة،فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجاري ملزمة بالإقناع الأدبي وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة .

كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلا تنفيذ سياسة نقدية توسعية للقطاع الأول لتحفيزه

للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكماشية عامة لفرض الإقناع المعني الأدبي على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته. وغالبا ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية.

٣-٢- الإعلام : ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.

من الجدير ذكره في الأخير هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سيادة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة وعلاقاتها وعمق تواصلها.

في حين وعلى العكس مما ذكرناه آنفا نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية المعنوية في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها[١].

(١)دراوسي مسعود - السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاديحالة الجزائر: ١٩٩٠- ٢٠٠٤- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية -كلية الاقتصاد -جامعة الجزائر -غير منشورة سنة ٢٠٠٥ ص ٢٤٨

المبحث الثالث
السياسة التجارية

السياسات التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج ، وفي مجال الاختيار للسياسة التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يبرز خياران، أحدهما التوجه نحو الخارج من خلال تبني سياسة ترويج الصادرات و الآخر التوجه نحو الداخل من خلال تبني سياسة التعويض عن الاستيراد .

المطلب الأول
سياسة تشجيع الصادرات.

وبالمقابل فإن مؤيدي ترويج الصادرات للسلع الأولية والسلع الصناعية الأخرى يشيرون إلى كفاءة ومنافع النمو من التجارة الحرة والمنافسة وأهمية إحلال الأسواق الكبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة، وتجنب تأثيرات تشوه الأسعار ، والتكاليف المرتفعة للحماية ، ويستشهدون في ذلك بالنجاح الكبير الذي حققه اقتصاد جنوب شرق أسيا في هذا المجال .[1]

وكما أن لهونغ كونغ والبرازيل خلال العقود الثلاثة الماضية ١٩٧٠- ٢٠٠٠ اثر على نمو الصادرات الصناعية للبلدان النامية إلا انه رغم هذا النمو فان حصة هذه البلدان من التجارة العالمية في مجال الصناعة قد بقيت صغيرة نسبيا رغم نمو الصادرات بمعدل٧% في ١٩٦٥ و إلى نحو ١٨% في ١٩٩٠.

إن نجاح الصادرات قد وفر الدافع للمفكرين من الكلاسيك المحدثين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليؤكدوا بأن النمو

---

(١) مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٣٩.

الاقتصادي لمجموعة من البلدان النامية يتحقق بشكل أفضل من خلال السماح لقوى السوق والمؤسسات التنافسية والاقتصادية المفتوحة ، مع الحد من تدخل الدولة ،لكن حقيقة وضع بلدان مشرق أسيا وتجربتها لا تؤيد هذه الفكرة ، ففي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة فإن الإنتاج وتركيبة الصادرات لم تترك للسوق بل تركت للتدخل الحكومي والتخطيط [1].

وبقيت الرسوم الجمركية والقيود الأخرى لعدة سنوات تشكل العقبة الرئيسية أمام صادرات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: سياسة تشجيع الواردات:

شهدت الدول النامية خلال الخمسينيات والستينيات انخفاض في حصتها من المنتجات الأولية المصدرة إلى الأسواق الدولية ، وتزايدا في العجز في ميزان مدفوعاتها ، فتحولت هذه إلى سياسة تشجيع الواردات من خلال التصنيع ، وهنا يقوم البلد بإنتاج السلع التي كانت تأتي سابقا عن طريق الاستيراد من السلع الاستهلاكية المختلفة ولكن وجب أولا إقامة جدار من التعريفة الجمركية أو الحصص على بعض السلع المستوردة أو كلاهما ، ثم بعدها محاولة إقامة صناعات محلية للإنتاج الصناعي المحلي يجعل المنتج المحلي في وضع أفضل بالنسبة للمنتج الأجنبي من حيث المنافسة الشرعية ، وذلك لان الرسوم الجمركية على الواردات وكذلك القيود غير الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع في السوق المحلي ، وبذلك يكون المنتج المحلي في وضع تنافسي أفضل بالمقارنة مع المنتج الأجنبي وبالتالي يمكنه رفع أسعار منتجاته في السوق المحلية لتغطية تكاليف إنتاجه المرتفعة .

ورغم أن التكاليف الأولية قد تكون اكبر من السلع المستوردة المنافسة فإن المبرر الاقتصادي لهذه الصناعات هو انه بعد فترة تبدأ

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠- ٢٤١.

الصناعة بجني المنافع وتنخفض التكاليف الإنتاجية أو أن ميزان المدفوعات سوف يتحسن مع تقلص حجم الإيرادات أو الاثنان معا وفي النهاية سوف تنمو الصناعة الناشئة وتستطيع المنافسة في الأسواق العالمية[1]

المبحث الرابع
سياسات تمويل التنمية

إن تمويل التنمية الاقتصادية إنما يقع على عاتق المدخرات الوطنية بصفة أساسية ، و يستعان بالمدخرات الأجنبية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية ، و من هنا فإن دراسة تمويل التنمية تقتضي الإحاطة بمصادر الادخار الوطني المصادر الداخلية لتمويل التنمية و مصادر الادخار الأجنبي و المصادر الخارجية لتمويل التنمية ، و فيما يلي نتناول بشيء من التفصيل مصادر التمويل الداخلي و مصادر التمويل الخارجي و كيفية تعبئتها.

المطلب الأول
المصادر الداخلية لتمويل التنمية

تمثل المدخرات الوطنية النبع الذي تفيض منه مصادر التمويل الداخلي ، و تتمثل المدخرات الوطنية في جملة المدخرات التي تتحقق في قطاعات الإقتصاد القومي المختلفة التي تشمل: القطاع العائلي ، قطاع الأعمال ، قطاع الحكومة .

أولا: ادخار القطاع العائلي

و يتمثل ادخار القطاع العائلي في الفرق بين جملة الدخول الممكن التصرف فيها للأفراد من ناحية ، و الإنفاق الخاص بالاستهلاك من

---

(١)المرجع السابق، ص ٢٤١- ٢٤٢.

ناحيـة أخـرى ، و تتخـذ مـدخرات القطـاع العـائلي عـدة صـور منهـا : الاستثمار المباشر في الريف ، المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحيـاة أو نظـم التأمينـات الاجتماعيـة و المعاشـات و مـن صـور الادخـار العائلي أيضا الزيادة في الأصول السائلة التي تتمثل في الأسهم و السندات و شهادات الاستثمار و شهادات الادخار و غيرها .

ثانيا : ادخار قطاع الأعمال

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في الأرباح المحتجزة مضافا إليها الاحتياجات في الوحدات العاملة في هذا القطاع و بالتالي هو يتوقف على الأرباح المحققة ، و هنا يجب التفرقة بين قطاع الأعمال الخاص و قطاع الأعمال العام .

١- قطاع الأعمال الخاص : و ينقسم قطاع الأعمال الخاص إلى قسمين هما :

أ - قطـاع الأعمـال الخـاص المـنظم : يـشمل المؤسـسات والـشركات و الوحـدات الـتي لهـا حـسابات منتظمـة و دقيقـة و تتمثـل مـدخرات هـذا القطـاع في الأربـاح غـير الموزعـة سـواء كانـت في صـورة احتياطات أو مخصصات أو خلافه .

ب – قطاع الأعمال الخاص الغير منظم : يشمل الوحدات الصغيرة و التي لا يوجد عادة لديها حسابات منتظمة و دقيقة و أن أغلب مدخرات هذا القطاع يعاد استثمارها في الوحدات ذاتها .

٢- قطـاع الأعمـال العـام : يتمثـل في المؤسـسات و الـشركات المملوكة للدولة و تتمثل مـدخرات هـذا القطـاع فيمـا يـؤول للحكومـة مـن أرباح الوحدات التابعة لها .

ثالثا : الادخار الحكومي .

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب و غيرها من مصادر الإيرادات العامة ، و الإنفاق الجاري الحكومي الاستهلاك الحكومي .

المطلب الثاني

السياسات الداخلية لتمويل التنمية

تتمثل السياسات الداخلية لتمويل التنمية أساسا في تعبئة الموارد الداخلية ونذكر منها مايلي:[1]

- إن الملكية والريادة الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية والحوكمة الرشيدة مهمتان لفعالية تعبئة الموارد المالية المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق يجب مراعاة اختلاف الخصائص والسمات التي يتميز بها كل بلد؛
- إن وجود القطاع الخاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالحيوية والشمول، يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ولتحفيز تنمية القطاع الخاص يجب العمل على تهيئة مناخ يسهل قيام الجميع بتنظيم المشاريع وممارسة الأعمال التجارية بمن في ذلك النساء والفقراء والضعفاء؛
- يجب العمل على إتباع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني وبطريقة تتسق مع القوانين الوطنية من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، وتعزيز قطاع أعمال حيوي وجيد الأداء،

---

(١) مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية ، الدوحة قطر من ٢٩ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨، الموقع الرسمي لـ - برنامج الأمم المتحدة للتنمية – www.unpd.org ، تاريخ النشر ٩ديسمبر ٢٠٠٨.

مع القيام في نفس الوقت بتحسين الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمل والبيئة؛

- تعتبر التنمية البشرية أولوية أساسية، والموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة، وعليه فيجب محاولة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، ومواصلة الاستثمار في رأس المال البشري لوضع سياسات اجتماعية شاملة في مجالات منها الصحة والتعليم ؛
- إنه لمن الضروري وضع سياسات تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي والتنمية، ومن الضروري كذلك اتخاذ تدابير ترمي إلى إدماج الفقراء في الأنشطة المنتجة والاستثمار في مهارات العمل لديهم وتيسير دخولهم إلى سوق العمل؛
- يجب أن تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعمالة كاملة وإلى القضاء على الفقر، وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة ؛
- الإصلاح المالي بما فيه الإصلاح الضريبي والذي يساعد كثيرا على تعبئة الموارد العامة المحلية؛
- تكثيف الجهود متعددة الوطنية الأطراف من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تسهم في هروب رأس المال، ومن الأهمية بما كان معالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة وخاصة غسيل الأموال، وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة على استردادها وإعادتها وبخاصة إلى بلدانها الأصلية.

المطلب الثالث
المصادر الخارجية لتمويل التنمية

يتخذ انسياب رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل إلى الدول النامية عدة صور تشمل ما يلي :

اولا : التدفقات الرسمية :

تتمثل هذه التدفقات الرسمية في القروض الخارجية الرسمية والمنح والهبات ، ويقصد بالقروض الخارجية المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة ، أو أي شخص معنوي عام أخر من الغير مع التعهد بردها ويدفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة .

أ ـ القروض الرسمية : وهي قروض ثنائية حكومية او متعددة الأطراف من مؤسسات دولية كالبنك الدولي ومؤسساته ، او اقليمية وتتسع قاعدة هذه المصادر لتشمل المساعدات وقروض الاتحاد الدولي للتنمية.

ب – المنح والهبات : وهذه الصورة قد تكون نقدية او عينية او فنية وهي لاتحمل الدولة المستفيدة اي التزام بالسداد مستقبلا.

ثانيا : التدفقات الخاصة :

وتشمل القروض الخاصة من الافراد او البنوك او الاكتتاب في الصكوك و القيام بالاستثمارات المباشرة

أ ـ القروض الخاصة : ويقصد بها القروض التي تنساب الى الدولة المستفيدة من الافراد او الهيآت الاجنبية الخاصة او سوق الاوراق المالية في شكل الاكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة او في المشروعات الانتاجية او الصناعية او الخدمية التي تقوم بها ، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة او عن طريق الاسهم على ان لا يكون للاجانب الحق في الحصول على نسبة من الاسهم تخول لهم الحق في ادارة المشروع.

ب – **شراء الاوراق المالية السندات والاسهم** : وهو عبارة عن الاكتتاب في السندات والاسهم التي تصدرها الدولة او المشروع الذي يقام فيها ، وذلك عن طريق طرح السندات او الاسهم في الاسواق المالية الدولية ، او الحصول على هذه الاوراق من السوق الثانوية.

جـ- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة** : ويقصد بها تلك الاستثمارات في مشروعات يملكها ويديرها الاجانب سواء كانت الملكية كاملة او كانت بحصة تكفل السيطرة على ادارة المشروع ، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في الدول النامية ، او فروع لشركات اجنبية في الخارج.

د- **الشركات المتعددة الجنسية**:و تتباين وجهة نظر الباحثين في وضع تعاريف محددة لها ، الأمر الذي دعا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة لتبني تعريف واسع لمفهوم الشركات المتعددة الجنسية يتمثل في أنها شركة يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف على أو تدير مصنعا أو منجما أو مكتبا للمبيعات في دولتين أو أكثر. [١]

المطلب الرابع

السياسات الخارجية لتمويل التنمية :

تتمثل السياسات الخارجية لتمويل التنمية أساسا في تعبئة الموارد الدولية ونذكر منها ما يلي: [٢]

---

(١) عبد الهادي عبد القادر سويفي ، سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٢٠٦- ٢٠٧.

(٢) مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢.

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشرة والتدفقات الخاصة الأخرى:

يعتبر تدفق رأس المال الدولي الخاص لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية، وعليه يجب تعزيز الجهود الرامية إلى حشد الاستثمارات من جميع المصادر في مجالات الموارد البشرية والنقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سائر البنى التحتية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية التي تساعد على تدعيم بيئة المشاريع التجارية، وتعزيز القدرة على المنافسة، وقد أظهرت التجربة أن توفير بيئة استثمار تمكينية على الصعيد المحلي والدولي أمر أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ويتعين على البلدان مواصلة جهودها لتحقيق بيئة استثمار تتسم بالشفافية والاستقرار وقابلية التنبؤ، مع آلية مناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية.

وينبغي تعزيز الجهود لرفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للموارد البشرية، وتحسين مدى توافر التمويل للمشاريع، وتيسير إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المسئولية الاجتماعية للمؤسسات.

ثانيا : التجارة الدولية كمحرك للتنمية:

تعتبر التجارة الدولية محركا للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وإن اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة الخارجية تحريرا فعالا، يمكن أن يحفزا للتنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم مما يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية.

ويجب أن نسلم بأن الوتيرة المثلى لتحرير التجارة وتسلسله يتوقفان على الظروف المحددة لكل بلد، ويجب على كل بلد أن يتخذ قراره الخاص استنادا إلى تقييمه الخاص للتكاليف والمنافع، وتحرير

التجارة يجب أن تكمله إجراءات واستراتيجيات ملائمة على الصعيد الوطني من اجل زيادة القدرات الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية الرئيسية، واستيعاب التكنولوجيا وإرساء شبكات الأمان الاجتماعي الكافية،

ولتحقيق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على البلدان النامية سيتوقف على حد كبير على الدعم الدولي للتدابير السالفة الذكر، وعلى اتخاذ الإجراءات للتصدي للسياسات والممارسات التي تشوه التجارة.

ثالثا : تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

إن الدور الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها عنصرا مكملا للمصادر الأخرى لتمويل التنمية، في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا لا تزال المساعدة الإنمائية هي أكبر مصادر التمويل الخارجي، ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقوم بدور محفز في مساعدة البلدان النامية على إزالة قيود التي تعيق النمو المطرد والشامل والعادل، فعلى سبيل المثال من خلال تعزيز الهياكل الاجتماعية، المؤسسية والمادية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والابتكار التكنولوجي، وتحسين الصحة والتعليم، والدفع قدما بالمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر.

بالإضافة إلى أن أهمية تطوير القدرات وتعزيز التعاون الفني كسبيلين هامين لتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية، وعليه يجب تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية بما في ذلك التدريب وتبادل الخبرات ونقل المعارف، وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات بما يشمل تعزيز القدرات المؤسسية وإدارة المشاريع وتخطيط البرامج...

بالإضافة إلى هذا كله فإن سداد الديون الخارجية وتعزيز التماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية كلها تساعد على دعم التنمية.[1]

المبحث الخامس
سياسات التنمية في الاقتصاد الإسلامي

تتجلى خصوصية التنمية في الاقتصاد الاسلامي من خلال المؤسسات والمعاملات الفريدة التي تقوم عليها، وكان لها عبر التاريخ دور ريادي في مسيرة التطور بمعظم البلدان الإسلامية، وهي مرتبطة بالخصوصية الإدارية وتستمد فعاليتها من إعمال المذهبية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، وتستدعي الظروف الراهنة ضرورة إعادة إحيائها وتطوير وظائفها وتجديد فقهها ليتماشى مع المستجدات الحياتية ويستوعب التطورات الكبرى التي تشهدها الاقتصاديات الحديثة و فيما يلي نذكر أهم المؤسسات المجسدة لسياسات المنهج التنموي .

المطلب الأول
المؤسسات المجسدة لخصوصية المنهج التنموي البديل

ومن أهم المؤسسات المجسدة لخصوصية المنهج التنموي البديل:

أولا : الدولة: وذلك من خلال إعادة النظر في جور المعاملات الاقتصادية التي كانت سائدة، حيث اتبعت الدولة آنذاك نظاما اقتصاديا أحدث تغيرات هيكلية كبرى في معظم التنظيمات الاقتصادية التي كانت مطبقة وأعادت ربط حركية التفاعلات الاقتصادية بالقيم العقائدية والمبادئ الأخلاقية.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٢.

ثانيا : الحسبة هيئة الرقابة: وهي من المؤسسات المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي تعتبر وسيلة فعالة لرفع مستويات الأداء التي تتطلبها عملية التغيير الجذري والإصلاح الشامل لتحقيق أهداف التنمية وتجسيد أولوياتها وربط حركية النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالضوابط الشرعية والأخلاقية والعقائدية، وذلك بدورها الرقابي لمدى الالتزام بمقاييس الجودة والإتقان ومواصفات السلامة العامة، ومراقبة كفاءة القيام بالمهن والضوابط أداء الحرف والوظائف المختلفة، بالإضافة إلى مراقبة وتنظيم السوق وتوجيه المعاملات المرتبطة به....

ثالثا : المؤسسات المصرفية: والتي تتميز بمعاملاتها الفريدة التي تنفي التعامل الربوي مثل المشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة... ، سواء على مستوى البنك المركزي أو البنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى.

رابعا : مؤسسات الزكاة: وهي من المؤسسات المجسدة لخصوصية المنهج التنموي البديل، ويتمثل دورها في تحريك الاقتصاد، المساهمة في الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة، توفير السيولة وتحقق الاستقرار في حالات التضخم والانكماش، وتساهم في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية وضمان مخاطرها وتأهيل أصحاب تلك المشروعات.

خامسا : مؤسسات الأوقاف: إن المنهج التنموي البديل يقوم على القطاع العام التي تضطلع به الدولة والقطاع الخاص الذي يساهم فيه الأفراد المجتمع، والقطاع التكافلي مجموعة الموارد المرصودة من قبل أفراد المجتمع لأغراض التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي لا تعود ملكيتها للدولة وقطاعها العام كما أثبتت أنها ليست للقطاع الخاص، فهي شكل متميز يبرز الخصوصية الحضارية للمجتمعات الإسلامية، وقد توسع ليشمل رصد الموارد على: دور التعليم وعلى الفقراء

والمساكين، على العلماء وطلاب العلم، المصحات والمستشفيات، دور اليتامى... ، الأمر الذي جعل هذا القطاع يقوم بمهام عدد من المؤسسات الحكومية، بل عدد من الوزارات المتخصصة في العصر الحاضر كوزارة الصحة، المعارف، الشؤون الاجتماعية، بصورة وفرت على الدولة نفقات كثيرة ستتحملها وتنقل عبئها للمجتمع عن طريق القطاع العام والخاص.

وتتطلب عملية التجسيد الفعلي للمنهج التنموي البديل الذي من خلاله نخرج من الأحادية الغربية إلى عالم تتاح فيه فرص التعدد المنهجي وتتنوع في إطار نماذج المؤسسة وذلك من خلال السياسات التالية:

- توظيف الصيغ الاستثمارية ضمن إجراءات السياسة النقدية والمالية فتح نوافذ إسلامية.
- إعمال الضوابط المذهبية الترشيدية الخاصة بالملكية والحرية الاقتصادية في الواقع الاقتصادي من خلال إدراجها ضمن السياسة التجارية والعقارية ... الخ .
- ترشيد السياسات الاقتصادية بمعايير نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي.
- إعادة صياغة السياسات المالية في إطار المستجدات التطبيقية لنظام الزكاة ونظام المشاركة.[1]

المطلب الثاني

أدوات السياسة النقدية و المالية في الاقتصاد الاسلامي .

إن السياسة المالية و السياسة النقدية تكمل إحداهما الأخرى و تترابط أهدافها خاصة في المنهج التنموي البديل و في هذا المبحث سوف نتعرف لأدوات السياسة المالية و النقدية المتعلقة بهذا المنهج و تشمل :

---

(١) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلم والإيمان، الجزائر، العدد06 ، محرم 1428/ فيفري، ص١٩.

١. **الزكاة** : و هي مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها و يتنوع سعرها من وعاء مالي إلى وعاء آخر.
٢. **التوظيف الضرائب** : تلجأ الدولة إلى هذا المصدر عن طريق فرض نسبة معينة في أموال الأغنياء تتحدد طبقا لحجم النفقات المراد إنفاقها ، لسد بعض الحاجات الضرورية أو الحاجية التي تعجز السوق عن توفيرها .
٣. **القروض العامة** : تلجأ الدولة إلى القروض العامة بصيغ و أدوات مختلفة حسب طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة و حجم التمويل المطلوب و نوع الحاجات المراد تمويلها .
٤. **الأدوات المتعلقة بالتحكم في الأملاك و المشروعات العامة** : حيث تستطيع الدولة أن تلجأ إلى تشكيلة متنوعة من الوسائل المالية للتأثير في اتجاه المشروعات العامة و التحكم في إدارة الأملاك الخاصة و العامة للدولة.
٥. **صناديق التكافل** : فعن طريق هذه الصناديق تستطيع الدولة إحداث تأثيرات مقصودة في المناخ الاقتصادي و الاجتماعي انطلاقا من متطلبات الوضع الاقتصادي السائد .
٦. **الأدوات السيادية** : تلجأ الدولة إلى التأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي باستخدام أداة الرسوم الداخلية و الخارجية و غيرها من الأدوات الجزئية المكملة لها مثل الإتاوات ، رسوم الحماية و الأمن .

استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية ، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا رائدا للتنمية الاقتصادية ، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق

التنمية الاقتصادية الناجحة. وكنتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل اتجه المفكرون نحو استراتيجيات جديدة تتمثل أساسا في استراتيجيات الحاجات الأساسية، إستراتيجية التنمية البشرية وإستراتيجية التنمية المستقلة .

المبحث الأول
إستراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن

المطلب الأول
الاعتبارات التي تتوقف عليها اختيار إستراتيجية:

تتوقف الإستراتيجية المختارة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية على جملة من الاعتبارات التي تختلف من دولة إلى أخرى و حتى في الدولة نفسها من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية الاقتصادية و من أهم الاعتبارات ما يلي:[1]

أولا: طبيعة الظروف السائدة عند بدء عملية التنمية : و تتمثل في مستوى الدخل الفردي ، معدل زيادة السكان، نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، مدى توافر الخبرات و المعارف الفنية الحديثة، خصائص العلاقات الاقتصادية التي تربط الدولة بالخارج كما تشمل النظم الاقتصادية الاجتماعية السياسية السائدة في الدولة و البنيان الثقافي و الاجتماعي حيث أن نجاح الإستراتيجية يتوقف على مدى ملائمتها و الخصائص الذاتية للدولة.

ثانيا: ماهية الأهداف المنشودة: و يقصد بها الأهداف التي تسعى السياسة الإنمائية الى تحقيقها فقد تشمل زيادة الدخل الفردي الحقيقي،

---

(١)عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٧٠- ١٧١.

رفع مستوى الاستهلاك للطبقات الفقيرة أو العمل على رفع المستوى المعيشي الراهن.... الخ و يترتب على اختلاف هذه الأهداف إختلاف الاستراتيجية المختارة.

ثالثا: دور الدولة في الحياة الاقتصادية: تطرح المشكلة التنموية في الدول النامية دون استثناء و لكنها تتباين من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر و طالما أن الظروف الدولية و الداخلية تتغير ، فلابد أن تتطور أفكار و أساليب مواجهتها.

الأمر الذي ينعكس على دور الدولة ووظائفها التي هي الأخرى تتغير من فترة إلى أخرى و من مرحلة إلى أخرى وفقا للتطور في عملية التنمية ووفقا للمتغيرات التي تطرأ عالميا و محليا.

فمثلا من قيام الدولة بالدور الأساسي في الحياة الاقتصادية إلى دور شريك اقتصادي إلى دور مراقب و موجه لها.

و تبعا لهذا التغير فإن نجاح إستراتيجية التنمية يتوقف على توافقها و الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني
إستراتيجية النمو المتوازن:

هي فكرة روزينشتين و رودان و قدمها الأستاذ نيركسه في صيغة متكاملة أخذت اسم إستراتيجية النمو المتوازن.

ينطلق نبركسه في إستراتيجيته من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

---

(١) سعد طه علام ، التنمية و الدولة، دار طيبة، ٢٠٠٣، ص٦٥.

و لنجاح هذه الإستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات و المشروعات ، لأن الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول ، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق و بالتالي خلق حوافز للاستثمار .

و لتوفير الموارد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الإستراتيجية يدعو نبركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى و ذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية ، لأن شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى نيركسه أن الموارد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي و ذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع ، و توجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي.

لا يعني النمو المتوازن أن تنموا القطاعات بمعدلات متساوية و أن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع و كل صناعة بمعدل نمو يتلائم و مرونة طلب الدخل .

ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة و الصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.[1]

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهة لهذه النظرية فيمن تلخيصها فيما يلي:

- أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد ، لا يرتبط أحدها بالآخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.
- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها.

---

(١) محمد عبد العزيز عجيمة ، ايمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢.

- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية .
- تفترض إستراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر و هذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار.

إن الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تتطلب مشروعات صغيرة ، يترتب عنه انشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفائة و الانتاجية.

إفترضت هذه الإستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا أن هذا الفرض غير الصحيح في الدول النامية.

المطلب الثالث

إستراتيجية النمو الغير متوازن

ارتبطت هذه الإستراتيجية بالاقتصادي هرشمان و إن كان قد سبقه إليها PERROUX في تقديمه صيغة للنمو الغير متوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو. و تقتضي هذه الإستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحصن على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى .

يقول هرشمان إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة عن النمو المتوازن و إنما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم و نمو بعض قطاعات الاقتصاد الوطني و قياداتها لعملية النمو و أدى نماء هذه القطاعات القائدة إلى تحصين القطاعات الأخرى على النماء، و من هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية .

و يرى إن لهذا النمو غير المتوازن ميزة كبرى و ذلك إن القيد الوارد على عملية النمو هو القدرة عل اتخاذ قرارات الاستثمار ، و النمو

غير المتوازن في الاقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى كفاءة ممكنة .

و يأتي عدم التوازن بسبب الضغوط و الخناقات التي من شأنها أن تولد قوى تصحيحية، و بناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن التي تبعد بنا دائما عن نقطة التوازن، حيث إن كل اختلال في التوازن يولد قوى تصححه .

و يفسر هرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات و الصناعات المختلفة، و ما يترتب عن هذا الارتباط من وفرات خارجية من شأنها إن تخلق ظروف لمشروعات استثمارية حديدية تأتي لتستفيد من هذه الوفرات ، و هذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة ، تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن إن تستفيد منها مشروعات أخرى .

أي إن الاستثمار في الصناعة أ يؤدي إلى خلق وفرات تعتبر خارجية بالنسبة لها و لكنها تدفع للاستثمار في الصناعة ب ، بينما نمو الصناعة ب يؤدي إلى خلق وفرات خارجية بالنسبة إليها و لكنها داخلية للصناعة أ أو ج و هكذا .

المشكل الذي يشار عن الأخذ بهذه الإستراتجية هو كيفية تحديد الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى .

و تبدو أهمية هذا الإشكال واضحة إن أخذنا بالاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية .

يتولى هرشمان معالجة هذا المشكل من ناحيتين هما :

الناحيـــة الأولى : اخـتلال التـوازن في العلاقـة بـين رأس المـال الاجتماعي و الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة: من هذه الناحية تتم

المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ، سدود ، محطات توليد الكهرباء ، السكك الحديدية ...الخ ، و ذلك نظرا للطلب عليها من طرف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة .

و تتم عملية التنمية من خلال إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة إنتاجيتها لان الاستمرار في هذا العجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة .

الناحية الثانية : اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة و يعتمد هرشمان في ذلك على التفرقة بين آثار الدفع إلى الأمام و آثار الدفع إلى الخلف .

يقصد بآثار الدفع إلى الأمام ما يترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج، أي ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على لاستثمار في الصناعة التي تستخدم انتاجات الصناعة الأولى كمستلزمات لإنتاجها .

و يقصد بآثار الدفع إلى الخلف ما يترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل السابقة للإنتاج الأخير ، أي ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزماتها الإنتاجية .

و تقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم ، المنتج التي تبين إن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة أثار الدفع إلى الأمام و إلى الخلف بالنسبة إليها .

الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية :

يرى بعض الاقتصاديين أن هذه الإستراتيجية تفترض أن عملية التنمية الاقتصادية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية ، »

بالتالي تفقد هذه الإستراتيجية مغزاها في ظل الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية و الذي يقوم أساسا على حصر الموارد المتاحة للاستثمار طبقا للأولويات المقررة في الخطة و من ثم لا مجال في ظل التخطيط لاتخاذ قرارات الإستثمار قبل الاستثمار في مجالات أخرى .

المبحث الثاني

إستراتيجية التنمية الزراعية و التنمية الصناعية و الربط بينهما.

سنتناول في هذا المبحث إستراتيجية التنمية الزراعية و إستراتيجية التنمية الصناعية و إستراتيجية الربط بينهما .

المطلب الأول

إستراتيجية التنمية الزراعية

تلعب الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية ، و ذلك لما يوفره القطاع من موارد مالية ، مادية ، و بشرية ، و تتجلى مساهماتها من خلال :

- توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان .
- توفير النقد الأجنبي .
- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة .
- توفير العمالة للقطاع الصناعي .
- توفير العديد من المنتجات الأولية لقطاع الصناعة كمد خلات .
- توفيرالموارد المالية لخزينة الدولة .

و يحتل قطاع الزراعة مركزا هاما في الدول النامية و مع ذلك نلمس تخلفه من ناحية اسهامه في الناتج القومي ، و يرجع هذا التخلف الى ثلاثة عوامل هي :

- انخفاض معدل الأرض على العمل .
- انخفاض معدل رأس المال على العمل .
- عدم ملائمة العوامل الاجتماعية و المرفقية .

و لمعالجة هذه التخلف وضعت الدول النامية عدة استراتيجيات اقتبستها من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في النهوض بهذا القطاع و هي :

- التوسع الأفقي في الزراعة و استخدام أساليب جديدة في الإنتاج .
- زيادة استخدام الأسمدة .
- توفير مصادر الائتمان الملائم و القيام بالخدمات التسويقية .
- اتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق استقرار في دخول المزارعين .

و بالرغم من إتباع العديد من الدول النامية لهذه الاستراتجيات إلا أن النتائج لم تكن مرضية إذ أنها نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي و لكن بمعدلات تقل عن الزيادة السكانية ، و في حالات عديدة كان التنفيذ متأخرا في تحقيق الأهداف المحددة نتيجة لصعوبة التغلب على بعض نقاط الاختناق و منها :

- عدم كفاية الموارد المالية .
- عدم توفير البيانات و المعلومات .
- عدم وجود منفذين في مجال التخطيط و التطبيق .
- اختفاء التعاون و التنسيق بين الأجهزة المختلفة .

المطلب الثاني.

إستراتيجية التنمية الصناعية

إن التعرف على الاستراتجيات التي اتبعتها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالصناعة ، يعتبر أمرا هاما تسترشد به الدول النامية في وضع سياساتها و رسم استراتيجياتها ، فقد اتبعت الدول الرأسمالية

إستراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين اتبعت الدول الاشتراكية إستراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومي الشامل .

أولا : إستراتيجية النمو التلقائي : تعكس هذه الإستراتيجية مبدأ الحرية الاقتصادية و يعتقد أنصار هذا الرأي أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى على حفز الاستثمار، و بزيادة المداخيل من جراء هذا الأخير بتطور الطلب على الصناعات الوسطية ثم إلى الصناعات الثقيلة .

ثانيا: إستراتيجية التصنيع الأساسي: تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء الأولوية الكبرى للصناعات الثقيلة خاصة منها الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى و لا تقبل هذه الإستراتيجية آلية السوق بل تعتمد على إعداد خطط اقتصادية يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف عامة.

المطلب الثالث

إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والصناعية:

رأينا فيما سبق الدور الذي لعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية عن طريق إسهامها في تسهيل عملية التصنيع، وفي المقابل نجد أن للصناعة دورا هاما في دعم الزراعة فلا يمكن أن يكون هناك دوافع لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في الزراعة وإدخال محاصيل جديدة وتبني وسائل متطورة، كما أن للصناعة كذلك دور مهم في الزراعة فهي تمتص فائض قوة العمل من القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الزراعي، إضافة إلى أن التقدم الصناعي يزود الزراعة بالعديد من مستلزمات الإنتاج الزراعي الأسمدة، المبيدات، أكياس، آلات، ....

ومنه فإن هذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين الزراعي والصناعي يقود إلى الدعوة إلى التنمية المتوازنة بينهما حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومي، وعلى العكس فإن حالة عدم التوازن تؤدي إلى أن كل قطاع يعمل على تقويض القطاع الآخر وإضعافه.(١)

المبحث الثالث
إستراتيجية الحاجات الأساسية

المطلب الأول
استرتيجية توفير الخاجات الأساسية للسكان

هذه الإستراتيجية تهدف أساس إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية...، وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي؛ وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

وقد طبقت هذه الإستراتيجية لأول مرة في الهند في خطتها الخماسية سنة ١٩٧٤، وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:(٢)

أولا: رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن، خاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص ص 383- 382.

(٢) سالم توفيق، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، العراق، 1990 ص 79.

ثانيا: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه الصحية؛

ثالثا: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الدولة.

وتتمثل المبررات التي قدمت لتبني مثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- إن إستراتيجية التنمية تسعى تفشل عادة في أن تكن لمنفعة المقصودين؛
- إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم؛
- زيادة دخل الفقراء للحصول على الحاجات الأساسية قد يستغرق وقتا طويلا
- الفقراء لا ينفقون دخلهم بشكل عقلاني، وأن توفير الماء والخدمات الصحية يأتي من قبل الحكومة.
- من الصعوبة مساعدة كل الفقراء بشكل موحد دون تقديم الحاجات الأساسية.

وعلى الرغم من وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات إلا أنه هنا شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة بمثابة انتقاص من سيادتهم، فهناك نوع من المقايضة بين النمو والحاجات الأساسية.

وقد واجهت هذه الإستراتيجية عدة انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث، حيث اعتبروا بأن التنمية الناجمة عن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية، لأن الاهتمام بهذه الإستراتيجية والتركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بالركب الحضاري.[1]

---

(١) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية، 2006، ص ص 384، 385 .

ومع بداية الثمانينات ومع انخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة وانخفاض أسعار النفط العالمية، وتزايد المديونية في البلدان النامية، وتدهور نسب التبادل التجاري، فقد أهملت هذه الإستراتيجية واتجه العديد من البلدان نحو برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي أو ما يعرف بـ «برنامج التصحيح الاقتصادي» وتحرير الاقتصاد والخصخصة، وأدى كل هذا إلى تقليص دور الدولة وتقليص كل من الإعانات، السيطرة على الأسعار وفتح الاقتصاديات على العالم لتقليل العجز المالي، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإنفاق العام على الصحة والتعليم، وزيادة البطالة وانتشار الفقر وكل هذه الأشياء تشير عكس توجهات إستراتيجية الحاجات الأساسية.[1]

المطلب الثاني

إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي.

ويقصد بها مجموعة احتياجات ومتطلبات استمرار وتطور كافة الجوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، المادية والمعنوية.

فهي إذن الاحتياجات المتعلقة بنمو شخصية الإنسان وارتقاءه نحو إنسانيته ارتقاءً جسميا بيولوجيا وعقليا وروحيا وتناسليا وأسريا وجماعيا، كما أنها كذلك متطلبات استمرار الحياة الإنسانية الجماعية بشكل يبرز خصوصية المجتمع وهويته الحضارية.

ويتم إشباعها عن طريق مجموعة من السلع والخدمات والحقوق والحريات الأساسية التي تحفظ وتصون الكليات الخمس وهي: الدين، النفس، العقل، النسل، المال.

(1) Thiwal, Gowth & Development, 6th edition; England, macmillan press ltd, 1999, P 123.

المطلب الثالث

الحاجات الأساسية لحفظ الدين وصيانة الموارد المعنوية.

إن صيانة الموارد المعنوية وتنميتها يتطلب تخصيص جزء معتبر من إمكانيات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وتأمين الحقوق والحريات التي تحقق الإشباع الدائم والتعبئة المستدامة للموارد المعنوية، بما يضمن التوظيف الإيجابي لها في إطار عملية التنمية الحضارية الشاملة.

ومن الأمثلة التوضيحية لعدد من السلع والخدمات الضرورية: الأجهزة والمعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها على مستوى حفظ الدين من جانب العدم، وكذا السلع والخدمات المتعلقة بالدعوة والتوجيه والإرشاد لنشر القيم الإيجابية في إطار حفظ الدين من جانب الوجود.

ولقد تفطن الاستعمار الجديد إلى أهمية عامل الدين في تكوين القيم العملية الإيجابية للأجيال وتشكيل الإرادة الحضارية لتحقيق التنمية، فعمل على كافة المستويات من أجل إضعاف الوازع الديني في نفوس المسلمين مستعملا الوسائل التالية:

- قنوات التربية والتعليم صياغة برامج تميع شخصية الإنسان؛
- قنوات الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب الهدامة؛
- قنوات الجذب السياحي والتعليمي..؛
- قنوات الهجرة..وكلها سهام موجهة لإضعاف العقيدة الصحيحة، وإفسادا لعبادات الناس بكافة المغريات ووسائل الإبعاد والتجهيل بحقائق الدين وشعائره.[1]

(١) صالح صالحي.المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١.

المطلب الرابع
الحاجات الأساسية لحفظ النفس والعقل

وهي مجموع السلع والخدمات اللازمة لكي يعيش الإنسان حياة كريمة تضمن استمرار وجوده، وهذا عن طريق توجيه جزء من موارد الأمة لإنتاج ما يشبع النفس ويحفظها، ومن جانب وجودها واستمرارها.

من خلال توفير الغذاء الملائم، والمسكن المناسب والمشرب الصحي والملبس الواقي، وكذا السلع والخدمات التي تحفظ النفس من جانب عدمها مثل السلع والخدمات الصحية العلاجية والآلات الطبية وتجهيزات المستشفيات وغيرها، وكذا الحقوق التي تؤكد كرامة الإنسان وتجسد مكانته.

وإن انتشار ما يتلف النفوس كلها أو بعض أجزائها مثل الأمراض الفتاكة، الأوبئة والمجاعات وسوء التغذية، الحروب والفتن، الاستعمالات الخطيرة للموارد الطبيعية وانعكاساتها على النفس البشرية، ينعكس في المجال الاقتصادي في صورة تعطل كلي أو جزئي لطاقات الفرد، فيحرم المجتمع من نتيجة عمله ومقدار مساهمته.

ولا شك أن القضاء على التي تخل بحفظ النفوس في المجتمع ستعود منافعها على الأمة، كما أشار لذلك ديننا الحنيف.[1]

معناه توفر السلع والخدمات الثقافية والتربوية والمعرفية لتنمية العقل وفتح مجالات التفكير والإبداع والابتكار أمامه من جهة وجوده، وتوفير الخدمات الإرشادية الضرورية لمكافحة كل سلعة أو خدمة تحجب العقل أو تعطله أو تنحرف به عن وظيفته الحقيقية، وكذا السلع والخدمات التحفيزية لاستقطاب الكفاءات والحد من خروجها عن دائرة الأمة بتوفير احتياجاتها الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ذوي العقول الراجحات لدى الأمة على مر الزمن.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤١- ٢٤٤.

وبالتالي يقتضي الأمر تحديد السلع والخدمات التي تحتاجها القطاعات المرتبطة بحفظ العقل كقطاع التربية والتكوين، تامين الحقوق والحريات المتعلقة بالتنمية العقلية.

وعليه فإنه كلما كثرت العقول، تزايدت الكفاءات اللازمة لتغطية الأنشطة والفروع بالقطاعات المختلفة للأمة، فتقوم فروض الكفاية، وتتزايد إمكانية التعبئة الفكرية والتكنولوجية وتستفيد الأمة من تكلفة الفرصة البديلة.

المطلب الخامس

الحاجات الأساسية لحفظ النسل والمال

ونعني بها توفير السلع والخدمات اللازمة وتأمين الحقوق والحريات لحماية الجنينذكرا أو أنثى منذ بداية تكوينه إلى أن يصير كبيرا، فكل سلعة غذائية أو علاجية لرعاية الطفولة يجب توفيرها، هذا من جهة وجود النسل، أما من جهة عدمه فتدخل في هذا المجال الخدمات الإرشادية المتعلقة بمنع قتل الأولاد والترهيب من الإجهاض، والسلع والخدمات الصحية لحماية الأطفال من الأمراض والعاهات البدنية والنفسية والعقلية.

فبينما نلحظ في البلدان المتقدمة تفشي ظاهرة الإجهاض وبنسب متزايدة، وصل العدد إلى أكثر من ٥٠ مليون حالة سنويا، وحالة البلدان المتخلفة كذلك حيث نلحظ هدر كلية النسل في عدم الاعتناء بالأجيال الناشئة نتيجة الفقر والمجاعة وسوء التغذية وانتشار الأمراض الفتاكة، التي تهلك الملايين سنويا ١١ مليون طفل يموتون سنويا بعد الولادة مباشرة، ١٢٠ مليون لا يحصلون على فرص التعليم.

أي صيانة المال من الهدر والتبذير وذلك بالمحافظة على الثروات المتاحة والموارد المتوفرة لتمديد فترة الانتفاع به، وتقليل الهدر الناتج عن

عوامل التصحر والانجراف والحرائق والتلوث وغيرها، مما يقلل من منافع الموال العامة، فمجموع السلع والموجهة لهذه الأغراض تدخل في صيانة وحفظ الأموال العامة، أما فيما يخص حفظ وصيانة الأموال الفردية فيتم عن طريق تنميتها واستخدامها استخداما رشيدا لصيانتها وإعادة إنتاجها. وعليه فكل السلع والخدمات والحقوق والحريات تدخل في هذا المجال تساهم في حفظ الأموال الفردية.

ولا ريب أن تحقيق مقصد المحافظة على المال يرفع من درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدامها وتخصيصها، فترتفع إمكانيات الاعتماد على الذات، كما أن التوزيع الملائم لتلك الموارد والثمرات الناتجة عن استخدامها يؤدي إلى زيادة الحافز للمحافظة على الأموال.[1]

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤٦- ٢٤٨ .

الفصل الثالث
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
ومؤشرات قياسه وسياسات توجيهه

التنمية المستدامة:

I ـ١ تطور مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد ساعته بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي فكانت أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة عندما أنشئ سنة:

ـ ١٩٦٨ نادي روما حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين ورجال الأعمال دعى إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد جدود النمو في الدول المتقدمة[1]

. ١٩٧٢ نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك مع استغلال الموارد الطبيعية، كما نشر دراسة لـ: جاي فورستر تحت اسم "حدود النمو " والتي تضمنت ٠٥ متغيرات أساسية وهي:

١ ـ استنزاف الموارد الطبيعية. ٢ ـ النمو السكاني. ٣ ـ التصنيع.
٤ ـ سوء التغذية ٥ ـ تدهور البيئة

كما شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وإنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل[2]

في نفس السنة ١٩٧٢ ما بين ٥ ـ ١٦ جويلية تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان في ستوكهولم، حيث عرض مجموعة من

---

(١) محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، ٢٠٠٠، ص: ٢٩٤.

(٢) سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على إدارة البيئة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئة، تونس، ٢٠٠٦، ص: ٢٢.

القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية وضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة

- ١٩٨٠: صدرت وثيقة الإستراتجية العالمية للصيانة نبهت الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يستهلكه الفرد وقدرة النظم البيئية على العطاء(١)

- ١٩٨٢ في ٢٨ أكتوبر أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب أخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

- ١٩٨٧ قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" أو تقرير " بروتلاند "، كانت رسالة هذا التقرير دعوة إلى مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المشروعة للناس دون الإخلال بالنظم البيئية على العطاء المتواصل للتلبية حاجات الأجيال المستقبلية

- ١٩٩٢: عقد مؤتمر الأمم المتحدة في ريودي جانيرو حول البيئة والتنمية، حيث برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الدولي والوطني، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج القرن ٢١ أو " أجندة ٢١" التي تظمنت ٤٠ فصلا حول ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ١٩٩٧ لإقرار برتوكول " كيوتو" الذي يهدف من الحد من انبعاثات الغازات والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة و التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.

---

(1) w w w. islama –go. Forum. Net.

- ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر الأمم المتحدة في جوهاسبورغ جنوب إفريقيا حول التنمية المستدامة يراجع استجابة العالم للتنمية المستدامة وذلك من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ أعمال القرن "٢١" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ١٩٩٢؛
- استعراض الإمكانيات والفرص التي يمكن أن تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة؛
- اقتراح إجراءات مؤسساتية ومالية الواجب تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة؛

I-٢ تعريف ومبادئ التنمية المستدامة

I-٢-١ تعريف التنمية المستدامة

المفهوم اللغويالأصل: يعود مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي إلى تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الايكولوجي.[١]

المفهوم العلمي: لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة بتعدد وجهات النظر وايديولجيات الاقتصاديين المهتمين، فثم ما يزيد عن ستين تعريفا، ولعل أبرز هذه التعاريف:

١) " التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق حاجاتها"[٢]

---

(١) عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الهناء للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص:٢٣.

(2) -w w w. ALRIYADH . Com

٢) وتعرف أنها " كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية، الاجتماعية، والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع، بين مختلف الفئات، وكذلك بين دول الشمال والجنوب، أو بين مختلف الأجيال."(١)

٣) كما تعرف أنها " استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"(٢)

٤) التنمية المستدامة هي التنمية التي لها القدرة على الاستقرار والتواصل من منظور استخدامها لموارد الطبيعة والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمصدر أساسي لها"(٣)

وتختلف التنمية المستدامة من منظور الدول المتقدمة والمتخلفة، فبالنسبة للدول المتقدمة هي لإجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول المتخلفة هي ترشيد توظيف الموارد الطبيعية من أجل تخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

I ـ٢ ـ٢ مبادئ التنمية المستدامة:(٤)

تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير وتقوم على المبادئ التالية:

١) تحديد الأولويات بعناية: وضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والإيكويولوجية ببيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

---

(1)- Christian Brodhag , Développement Durable, université Genéve, 2004,p03 .
(2) - w w w. F AO. ORG

(٣) سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، ٢٠٠٦، ص:٥٣.

(٤) د خبابة عبد الله، التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة، أوراق عمل الملتقى المنعقد في07 /٠٨/ أفريل ٢٠٠٨، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص:٧٢.

٢) الاستفادة من كل دولار: تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية،
٣) اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف.
٤) استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكننا :مثلا فرض ضرائب ورسوم على انبعاثات الغاز وتدفق النفايات.
٥) استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة.
٦) العمل على القطاع الخاص: باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.
٧) اشتراك المجتمع المدني في عملية التنمية: وذلك بنشر الوعي.
٨) تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.
٩) ادماج البيئة من البداية: وهذا ما يخفض تكاليف الوقاية والمعالجة.

I ـ٢ـ خصائص وأهداف التنمية المستدامة

I ـ٢ ـ١ـ خصائص التنمية المستدامة :

هناك بعض الخصائص التي تميز التنمية المستدامة كمفهوم حديث مقارنة بالمفهوم التقليدي للتنمية والنمو الاقتصادي وهذا ما جاء في دراسة قام بها"ادوارد باربيي "Edward barbier وحيث حدد ٠٤ مساهمات أساسية للتنمية المستدامة وهي:[١]

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.

(1) Edward Barbier, The concept of Sustainable economic development,1987.P 37

أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا أي التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصائص الخاصة بكل مجتمع.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

I ـ٣ ـ٢ أهداف التنمية المستدامة [(١)]

على اعتبار التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان، فيجب المحافظة على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي منها هو إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على البيئة وهذه الأحداث هي:

١ـ زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم التنمية المستدامة في الدول المتخلفة ، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل الوطني.

٢ـ تحسين مستوى المعيشة:

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من

---

(١) ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٦، ٢٠٠٩، ص: ١١٠، ١١١.

الدخل أمرا صعبا، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحويل معظم الزيادة إلى فئة معينة من الأفراد، وعليه يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، ومنه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، وكذا التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار .

٣ . تقليص التفاوت في المداخيل والثروات:

ويندرج هذا ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخول حيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة جزءا كبيرا من الثروة و نصيب عالي من الدخل.

٤ . ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

إن تحسين نوعية حياة الإنسان لا يجب أن تكون على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعي، بالإضافة إلى البحث عن موارد بديلة حتى تبقى فترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

٥ . ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

يجب أن توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها

قصد تحسين نوعية الحياة مع العمل على إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا.

❖ يتضح مما سبق أن جوهر التنمية المستدامة هو الإنسان ، وهي تسعى لتحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد ، وذلك من خلال ما يلي:[1]

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة
- تقليل النفايات الصلبة والسائلة إلى أدنى حد ممكن.
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.
- استغلال الموارد المحلية وتطويرها بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر.

٤ـ أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها والتركيز على معالجتها من شأنه إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، وتوجد اربعة ابعاد حاسمة ومتفاعلة وهي:

البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد السياسي، والبعد الاقتصادي.

١) البعد البيئي: يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر هي:[2]

ـ النظم الإيكولوجية؛

---

(١)عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زط، التنمية المستديمة، فلسفتها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص: ٦٢.

(٢)المرجع نفسه :، ص: ٤٠.

- الطاقة؛
- التنوع الإيكولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف؛

٢) البعد الاجتماعي: يتعلق هذا الجانب بما هو نوعي للتنمية وهدفها الأساسي والمحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها لاجتماعية والثقافية في ظل الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع؛
- المشاركة الاجتماعية؛
- التنوع الثقافي؛

٣) البعد السياسي: يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي المصداقية والثقة وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.(١)

٤) البعد الاقتصادي: سنتناوله فيمايلي:

II البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

II **-١ تعريفه**: يتمحور البعد لاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى

---

(١)صالح صالحي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي ٠٧- ٠٨ أفريل ٢٠٠٨/ ص٨٧

البعيد، باعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية الطبيعية وكذا النباتية[1]، و يرمي البعد الاقتصادي الى:

II **-٢ العدالة الاقتصادية:** ان غياب العدالة الاقتصادية ووجود اللامساواة في توزيع الموارد وعوائد التمويل بين الدول أو داخل الدولة الواحدة تشكل المعضلة البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تسعى التنمية المستدامة لمعالجتها وإيجاد آليات التغلب عليها وتصحيح ما يلاحظ بين بلدان العالم من تفاوت في مستويات الحياة، والعمل على إيجاد ما ينبغي من توازن.

II - ٢ - ١ التوزيع العادل والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:[2]

تميزت الثقافة الاقتصادية التي سادت في دول العالم بشقيه النامي والصناعي من نهاية الحرب العالمية الثانية بمجموعة من القيم والقناعات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه الدول، وهذه القيم على سبيل المثال:

- الاعتقاد بأن الموارد الموجودة بشكل غير محدود في الطبيعة: وأصحاب هذا الاعتقاد يقولون بأنه يمكن استغلال الموارد في إنتاج البضائع والسلع المختلفة ،وقد تعامل أصحاب هذا الاعتقاد مع قسم كبير و مهم من الموارد على أنها بضائع حرة Free good أي ليس لها قيمة وأن قيمتها صفر، الأمر الذي شجع على استغلال هذه الموارد وإهدارها أكثر والكلفة الوحيدة التي يتم احتسابها هي كلفة استخراج هذه الموارد.

---

(١) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص: ٣٩.

(٢)عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص

- الاعتقاد بأن الأكثر هو الأفضل : ويبدو هذا في سلوك كثير من الشركات والدول على حد سواء ، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي أو أرباح عالية يعني في نظر الكثيرين أن الأوضاع على ما يرام، وهذا غالبا ليس صحيحا ، بدليل ما يشهده العالم اليوم من مشكلات بيئية تجمعت بفعل هذه القناعات، ولأن الكم لا ينعكس بالضرورة الكيف و النوعية فكثير من الدول تحقق سنويا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لكن هذه الدول مازالت رغم ذلك تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة مثل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية والإقليمية داخل هذه الدول، العجز في الميزان التجاري الفقر والبطالة....الخ.

إن مثل هذه القيم التي شكلت النسيج الأساسي للثقافة الاقتصادية في القرن العشرين تذكرنا بمقولة دوجلاس موسشيت D.Muschett التي يقول فيها بأن "الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئا من الاستدامة في الوقت الذي لا تعرف فيه غالبية دول العالم الأخرى شيئا عن التنمية "[1]

لذلك نرى أن هذه الأمور جميعها تؤكد وجهة النظر القائلة بأن المشكلة لا يمكن أن تحل من خلال آلية السوق الحر السائدة، والتي مازالت تهمل كلفة استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية، وتسعى سعيا إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بغض النظر عن أية اعتبارات بيئية، وعن التزايد في معدلات النمو هذا، والذي هو دليل على الكمية الكبيرة من الموارد التي تستهلك من رأس المال الطبيعي دون أن يتم تعويضها، وبالتالي نجد أن معظم مشكلات المجتمعات الإنسانية في العالم ناجمة كليا أو جزئيا عن استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها وبالتالي فإن تحسن أساليب استخدام هذه الموارد سيؤدي في معظم الحالات إلى إيجاد

---

(١) دوجلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ص:١٢.

حلول لهذه المشكلات شريطة إيجاد فهم جديد لدى السكان حول طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى ففهم هذه العلاقة يجب أن يقوم على أساس أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية فتحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد و إذا كانت هذه الموارد مستنزفة أو مدمرة فإنه لا يمكن أن يتحقق هذا النمو بالكم والكيف الذي نريده. ولعل أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التدهور البيئي أيضا يتمثل في غياب العمل الإنساني المشترك في مواجهة الأخطار، صحيح أن الأرض واحدة لكن العالم ليس كذلك فكل مجتمع وكل دولة تسعى لتحقيق الرفاهية لسكانها بغض النظر عن آثار ذلك على الدول والمجتمعات الأخرى، وقلة من السكان تستهلك كميات هائلة من الموارد وتعيش حالة من الرفاهية والبذخ في الوقت الذي تعاني فيه كثرة من الجوع وظروف حياة مهينة للكرامة الإنسانية وهنا تقتضي الضرورة العمل على خلق قيم اقتصادية واجتماعية جديدة تنعكس في سلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول وإلا فإنه ستفشل مهمة المحافظة على البيئة الأمر الذي سيجلب مزيدا من الدمار والخطر وسيبقى عدم القدرة على فهم المصالح المشتركة للبشر وغياب العمل الإنساني المشترك نتيجة رئيسية للغياب النسبي للعدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الشعوب وداخلها.

من أجل هذا تركز التنمية المستديمة بمفهومها ومحتواها على إعادة تعريف اللعبة الاقتصادية بحيث ينتقل العالم من وضع يقوم على استنزاف الموارد وهدرها إلى وضع يقوم على المحافظة على هذه الموارد وصيانتها. وأيضا من وضع يتمتع فيه بعض الناس بالامتيازات والحماية إلى وضع يجسد الفرص المتكافئة والعدالة لجميع السكان وهذا بدوره

يعني أن التنمية المستديمة تسعى إلى تغيير مضمون النمو ليكون أقل استنزافا وهدرا للموارد وأكثر عدلا في توزيع آثاره[1]

II - ٢ - ٢ **التوزيع العادل للدخول**:[2]

يقصد بالعدالة الاقتصادية كذلك الحد من التفاوت المتنامي في الدخل فنمو الإنتاج ليس هدفا إلا بقدر ما يكون وسيلة لهدف توزيعه بعدالة إذ لا قيمة إيجابية للإنتاجية إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس وترفع من مستويات حياتهم المعيشية وتبعا لتقارير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية فإن النمو السريع المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوأ بكثير من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل له.

. على هذا النحو يبدو واضحا أن عدالة التوزيع عامل إنتاج وليست في حال من الأحوال عبئا عليه ولو كان الأمر خلاف ذلك لما كانت تايوان اليوم بحسب معطيات البنك الدولي واحدة من أكثر بلدان العالم نموا في الوقت الذي هي فيه أكثرها عدالة في توزيع الدخل والإنتاجية ويذكر عالم اجتماع التنمية السويدي المعروف غونار ميردال أن عدالة التوزيع في السويد لم تقف عائقا أمام عجلة التنمية هناك وإنما لعبت دور المحرك الداخلي لقطار التقدم الاقتصادي والاجتماعي العام.

II - ٢ - ٣ **تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة**[3]

تبقى سلوكيات الاستهلاك المفرط للموارد من قبل مجتمعات العالم الصناعي أحد أهم مسببات التدهور البيئي في الدول النامية فمن أجل المحافظة على رفاهية الحياة في المجتمعات الصناعية قامت هذه الدول باستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة في العالم الثالث بشكل مستمر من خلال الاستعمار العسكري والسياسي المباشر ومن خلال السيطرة

---

(١) موسيشت دوجلاس، مرجع سابق، ص: ٢٩.

(2) w w w. iqtissadiya. Com/ archive_detail.

(٣) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، دار الأهلية، ٢٠٠٣، ص:٢٣١.

الاقتصادية والتجارية الممثلة حاليا بالشركات متعددة الجنسيات وفي كل أنحاء العالم يتم استغلال الموارد الطبيعية في العالم النامي ويتم استغلال العمالة الرخيصة مما يحدث التلوث البيئي في الدول النامية بهدف إشباع الغرائز الاستهلاكية المتصاعدة في المجتمعات الصناعية.

وحسب دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالتنمية المستدامة فإن العالم بحاجة إلى حوالي أربعة كواكب مثل كوكب الأرض لتوفير الموارد التي تكفي لجعل كل سكان العالم يعيشون ضمن الرفاهية التي يعيشها سكان العالم الصناعي وهذا يعني ضرورة تغيير السلوكيات الاستهلاكية المفرطة في الدول الصناعية للمساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

II ـ ٣ تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية المستدامة.

إن بناء اقتصاد حديث ومتوازن، يمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي من أجله وضع الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية ، والاستعداد في تطبيقها جديا، حيث الصفة المشتركة لهذه الخطط هي التأكيد على تحسين وتنويع وخلق البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتخصص المفرط في الإنتاج والتصدير على المستوى الاقتصاد القومي ، قد امتد إلى مستويات القطاعات الإنتاجية ، حيث أن القطاع الزراعي يتركز نشاطه في محصول واحد أو محصولين على الأكثر، وأن قطاع الخدمات يتركز على الإدارة العامة، الخدمات، السياحة....الخ، فيما القطاع الصناعي التحويلي يتصف بالاعتماد على نمط واحد من الأنماط الأخرى للتنمية، ويتخصص في نشاطات محددة بالذات، ولقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد وتخلخلها وهو ما يترجمه ضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروعه المختلفة.

وعليه فإن تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية المستدامة يقتضي العمل بترسيخ قواعد صلبة اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية ترتكز على مقومات ذاتية دائمة ومتجددة.

II ـ ٣ ـ ١ تنمية مصادر الطاقة:

يعد كل من البترول والغاز من أهم مصادر الطاقة في العالم لتأمين الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات حيث يساهمان بـ ٦١٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بواقع ٣٧٪ للبترول و ٢٤٪ للغاز الطبيعي[1]

حيث تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد أمثال أدلمان وفرانكل Adelmen ,Frankl عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر ، الأسهل والأفضل، حيث يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكميائية، كما دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البترو زراعة" وذلك لاستخدام البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة واستعمال المنتجات البتروكميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي، كما نلمس أيضا الدور الكبير للبترول في القطاع التجاري من خلال ما تشكله منتجاته كسلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة[2]

---

(١) صالح صالحي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي ٠٧- ٠٨ أفريل ٢٠٠٨ ، جامعة سطيف، ص: ٨٧٣.

(٢) مزراشي فتيحة، مداني صبية، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى الدولي المنعقد بـ ٠٧/٠٨ أفريل ٢٠٠٨،

ورغم أن البترول يعتبر المصدر الأول للطاقة في أغلب مجالات التنمية إلا أن بعض المؤشرات توحي بتقادم هذا المصدر الهام للطاقة من ناحيتين، الأولى أنه مهدد بالفناء، حيث أن الإحصائيات الأخيرة تبين بأن معظم الدول المصنعة على وشك استنزاف مواردها البترولية، وأنها ستصل قريبا إلى ذروة الإنتاج البترولي، ويليها بعد ذلك انخفاض في الإنتاج، ليس من طرف المنتجين ولكنه انخفاض طبيعي للمورد لبدء تلاشي الرصيد، ومن الطبيعي ان استخدام البترول بالنحو الحالي سيعجل نفاذه، وأن اتخاذ سياسات الترشيد والعقلنة في الإنتاج والاستهلاك من شأنها أن تطيل عمر الاحتياطي المتبقي لسنوات إضافية[1] ، وهذا ما تصبوا إليه التنمية المستدامة، أما الناحية الثانية فتتعلق بتلويثه للبيئة عند حرقه، حيث سبب استخدامه المفرط في جميع المجالات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أكاسيد النتروجين، وأكاسيد الكبريت، بالإضافة إلى الأبخرة المتولدة عند تصنيعه بكميات تفوق القدرة الاستيعابية الطبيعية للنظم الايكولوجية والمسببة لتلوث الهواء وسخونة الأرض وتغير المناخ، ولأجل ذلك فقد تم تطبيق نظام الأمم المتحدة لاتفاقية تغيير المناخ سنة ١٩٩٢ والموقعة من أغلب الدول الصناعية والتي تنص على تحديد الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات ١٩٩٠ أو أقل منها ببلوغ ٢٠١٠ ، إلا أن معظم الدول المصنعة لم تستطع الوفاء بهذه الاتفاقية ، حيث أنها ليست على استعداد لتقليص عجلة استخدام البترول خوفا من تدهور اقتصادياتها.[2]

---

(١) نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، الأفاق والمستجدات، مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكوكب، ١٩٩٧، ص:٢٣.

(٢) نجاة النيش، المرجع السابق، ص: ٢٤

3-Nathalie Costa, Gestion du développement durable en entreprise, 2006,p 56

4--Bruno Cohen-Bacrie, Communiquer efficacement sur développement durable ، 2006 ,p45

و عليه فان الاقتصاد في الطاقة يجب أن يتم في جميع المؤسسات التي تستهلك المواد الأولية بكثافة بشكل تستطيع تخفيض الكميات المستخدمة وإعادة استعمال المخلفات وخلق استخدامات أخرى لضمان استعمالات جديدة .

اذن التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة تعني التزامها بالعديد من التحديات لاحترام البيئة وتحليل الخسائر والتكاليف البيئية والبيئة ليست نظام فقط بل عامل إنتاج من خلال السوق والمنافسة وايضا تكلفة مثل بعض المنتجات المرتبطة بالبيئة كالماء ...،فالبيئة هي عامل ثروة ،ولعل هذه الإنذارات كافية ومحفزة للبحث عن موارد بديلة للبترول، حيث غدا تنوع و تنمية مصادر الطاقة أمرا ضروريا وملحا للحفاظ على التوازن البيئي أولا ثم الحفاظ على الثروة البترولية المهددة بالفناء، ومحاولة استدامة الانتفاع بها مع العلم أن مكانة البترول ستبقى في الصدارة مكونة الجزء الأكبر من مصادر الطاقة، ولذلك وتفاديا لحدوث أزمة تدهور الطاقة البترولية وحماية البيئة وتوازناتها هناك العديد من الطاقات البديلة التي يجب تنميتها كالطاقات الشمسية، والطاقة المائية وطاقة الرياح، وطاقة الحرارة الجوفية، وطاقة الكتلة الحيوية الطاقة الناتجة عن المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية وتتميز هذه الطاقة بأنها أبدية وصديقة للبيئة.

كما أنها مستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ فهي بذلك متوفرة بسهولة وفي كل مكان على سطح الكرة الأرضية.

❖الطاقة الشمسية: هي من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الطاقة الشمس موجودة كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء

وقوة محركة[1]، وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، وتعتبر الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة نسبيا وواعدة إلى حد كبير، فمواردها كثيرة وآثارها على البيئة محدودة، فحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة فقد بلغت الطاقات الفوتوفولتية المركبة في العالم نهاية ٢٠٠٥ حوالي ٣٧٠٠ ميغا واط وهذا مقارنة مع ٢٠٠٤ التي بلغت حوالي ٢٦٠٧ ميغا واط وقد تصدرت ألمانيا قائمة الدول المستخدمة للخلايا الفوتوفولتية بـ ٧٩٤ ميغا واط سنة ٢٠٠٤.[2]

أما فيما يخص الجزائر فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، وان كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة ٥٪ بحلول ٢٠١٢ و١٠٪ بحلول سنة ٢٠٢٠.[3]

ويهدف تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة بالجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات الطاقة ويشمل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات، وهذا وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها الصحراء أن الصحراء الجزائرية هي أن أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية ٣٠٠٠ ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وبناءا عليه

---

(١) رياض شديد، إمكانيات وفرص تعزيز الطاقات المتجددة، مجلة أبعاد، لبنان، أكتوبر ١٩٩٨ ص: ٨٨

(٢) منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ٢٠٠٧، ص:١١٣.

(٣) المرجع السابق، ص: ١١٣.

تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر ٢٠٠٧ لإنتاج حوالي ٥٪ من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال كابل بحري عبر اسبانيا[1]

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بـ ٤ مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و٦٠ مرة من حاجة الدول الأوربية من الطاقة الكهربائية، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في إنشاء محطة للطاقة الهجينة تعتبر من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزج بين الغاز والطاقة الشمسية، ومن المنتظر تدخل المحطة حيز الاستغلال بحلول سنة ٢٠١٠، قبيل إنشاء ثلاث محطات أخرى للطاقة الهجينة بقوة ٤٠٠ ميغا واط شمسي والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي لأن استعماله في إنتاج الكهرباء قد استنزف حوالي٤٨ ٪ من احتياطي الطاقة الغازية، وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، خاصة بعد ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز الطبيعي علما أن مقدار الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ ألف ميغا واط سنويا، في حين يمكن الاعتماد على ٩,١٣ ألف ميغا واط في السنة كطاقة ناتجة عن الخلايا الشمسية.

---

(١)كلمل الشيرازي، الجزائر تحضر لتصبح بلد منتج للكهرباء على الرابط www.elaph.com

القدرات الشمسية في الجزائر

البيان	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة ٪	٤	١٠	٨٦
معدل مدة إشراق الشمسساعة/سنة	٢٦٥٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠
معدل الطاقة المحصل عليهاكلواط ساعي/م٢ /سنة	١٩٠٠	١٩٠٠	٢٦٥٠

المصدر: مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة، (دليل الطاقات المتجددة) وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، ٢٠٠٧، ص: ٣٩.

الطاقة المائية: هي الطاقة المستمدة من حركة المياه التي لا يمكن أن تنفذ بمعنى الاستفادة من حركة المياه لأغراض مفيدة وقد تم استغلال المياه منذ قرون حيث كانت تستخدم في مطاحن الدقيق وإنتاج النسيج، كما استخدمت حركة المياه الهيدروليكية على تحريك عجلة ضخ المياه في قنوات الري، أما في الوقت الحالي من أهم استخدامات الطاقة المائية وهو توليد الطاقة الكهربائية.بالنسبة للطاقة المائية في الجزائر فإن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي ٥٪ أي حوالي ٢٨٦ ميغا واط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة [١] وللإشارة فإنه خلال ٢٠٠٥ تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيادته لولاية جيجل بقدرة ١٠٠ ميغا وات.

طاقة الرياح: لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحن الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار وفي طحن الحبوب[٢]

---

(١) مديرية الطاقات الجديدة المتجددة: " دليل الطاقات المتجددة" وزارة الطاقة والمناجم الجزائر٢٠٠٧، ص: ٤١

(٢) رياض شديد: الإمكانيات وفرص تعزيز الطاقات الممتدة في لبنان، مجلة أبعاد، أكتوبر ١٩٩٨، ص.٩٠.

وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها ٥٥م، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل ١٢٥٠ كيلواط، ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه المحركات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة وتستطيع المحركات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين ٦٥٠ كيلوواط و ١,٥ ميغاواط ، وللطاقة المولدة من الرياح علاقة مباشرة بسرعة الرياح، فعندما تزداد السرعة تزداد كمية الكهرباء التي ينتجها المحرك الذي تديره الرياح فتنخفض كلفة الطاقة لكل كيلواط ساعي[1]، وتجدر الإشارة إلى أن طاقة الرياح حاليا تعد الأدنى تكلفة من بين أنواع الطاقة المتجددة ويمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية وضخ المياه.

وبالنسبة لطاقة الرياح في الجزائر: يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:

- الشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط ويتميز بساحل يمتد على ١٢٠٠كم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وبين هاتين السلسلتين توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري ومعدل السرعة في الشمال غير مرتفع جدا.
- ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة الرياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن ٤م/سا وتتجاوز قيمة ٦م/ثا في منطقة ادرار وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في

---

(١) منظمة الدول المصنعة للبترول" التقرير السنوي الثالث وثلاثون"٢٠٠٧، ص:١١٠.

الجزائر معتدلة وتتراوح ما بين ٢ إلى ٦ م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

II ـ ٣ ـ٢ تنمية زراعية مستدامة

إن إعطاء الزراعة أهمية بالغة في جهود بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، يعد هدفا استراتجيا على اعتبار أنها مرتبطة بشكل أساسي بحياة الإنسان، فهي القطاع الذي ينتج الغذاء فكما أن الزراعة تعتبر عاملا وليدا للتنمية فإنها يمكنها أن تكون خيارا تنمويا بالنظر إلى أنها مصدر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، فكما أن الزراعة تعتبر عاملا وليدا للتنمية ، فإنها يمكن أن تكون خيارا تنمويا بالنظر إلى أنها مصدر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، توفر فرص عمل لشريحة واسعة من الأفراد ، وعامل رئيسي في تكوين رأس المال الضروري للنمو الاقتصادي.

إن القطاع الزراعي هو القطاع الأجدى بالاهتمام، في إطار التنمية المستدامة خاصة إذا توفرت له المقومات الأساسية الطبيعية، البشرية، والتقنية المناسبة بالإضافة إلى وضع سياسات زراعية تتضمن المتغيرات التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الهيكل الزراعي، وذلك عن طريق تبني الخطط، البرامج والقوانين التي تنظم الهيكل الاقتصادي الزراعي، بالشكل الذي يجعل منه رائدا في عملية التنمية الاقتصادية.

إن السياسة الزراعية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة، تستمد أهدافها الرئيسة منها، تترجمها إلى أهداف وسيطة أخرى فرعية وتبحث عن الوسائل والأساليب لتحقيق تلك الأهداف، وفي هذا الإطار تواجه السياسة الزراعية في الأنظمة الاقتصادية المتخلفة مجموعة من المشاكل ، تتحصر في تحديد كمية ونوعية الإنتاج الزراعي وأسلوب تخصيص الموارد الزراعية هذا من جهة ،و من جهة أخرى كيفية توزيع

الدخل سواء داخل القطاع الزراعي، او فيما بينه وبين القطاعات الاخرى ما يؤثر على حدوث اختلالات هيكلية في البنيان الاقتصادي الزراعي كاختلال العلاقات الموردية الزراعية أو عجز السياسات الزراعية في جوانب عديدة كالتنظيم ، الاستغلال، التسعير، التسويق، والتنسيق بين الأهداف والوسائل.

وعليه تسعى إستراتجية التنمية المستدامة إلى القيام بتصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي ، وذلك انطلاقا من العمل على تنميته والنهوض به استجابة لدوافع عديدة كتحقيق الاكتفاء الذاتي التام في الغذاء، وتتضمن إستراتجية التنمية الزراعية جملة من الإجراءات والوسائل، يتلخص أبرزها في توفير المقومات الطبيعية، البشرية والتقنية المناسبة، تنمية البحث العلمي والتقني وتوظيفها في اكتشاف موارد زراعية جديدة تزيد من الإنتاج والإنتاجية، ترشيد استغلال المياه والمحافظة على مخزون المياه الجوفية، ترشيد استخدام الأراضي الصالحة للزراعة ومنع احتكارها، ضرورة تنمية المراعي الطبيعية وتوفير السلالات الحيوانية التي تتلاءم مع البيئة الطبيعية، توفير الحماية للمحميات الزراعية ضد الكوارث الطبيعية والآفات الخطيرة الانجراف، التصحر، الجفاف....، تنمية القدرات الرقابية وتوظيف التقنيات الحديثة في التسيير، إقامة الهياكل الأساسية والمؤسسية اللازمة لزراعة حديثة.

أما بالنسبة للجزائر فقد أهملت القطاع الزراعي لدرجة أضحت معها مستوردة لمعظم احتياجاتها الغذائية، ولتصحيح هذا الوضع يتطلب الأمر توجيه قدرا من الاستثمارات ليصبح القطاع الزراعي قادرا على تأمين الجزء الهام من الاحتياجات الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ويلعب دورا هاما في مجال التنمية المستدامة كبديل هام في المستقبل خاصة بعد عصر النفط.

ولهذا لا بد من توجيه استثمارات هامة للفروع النفطية التي توجه مخرجا كالأسمدة والمبيدات والبلاستيك للقطاع الزراعي للنهوض به وتطويره عن طريق إدخال الأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية، واستخدام نظام الدورات في زراعة الأراضي، واستخدام الأسمدة في تخصيب الأراضي واستعمال المبيدات بمختلف أنواعها وانتقاء البذور الجيدة وبهذا تحدث تحولات هامة في القطاع الزراعي في إطار معايير التنمية الزراعية المستدامة تمكنه من سد احتياجات البلاد والتخلص من مظاهر التبعية الغذائية للسوق العالمية، وبالتالي توفير ذلك المبلغ من العملات الصعبة الذي يوجه لاستيراد حاجة البلاد من الموارد الزراعية من السوق الخارجية والذي ترتب عنه عجز متوالي في الميزان الغذائي الجزائري بلغ سنة ٢٠٠٧ أكثر ٣,٥ مليار دولار.

II - ٢ - ٣ تنمية صناعية مستدامة

لم تتعرض البيئة منذ فجر التاريخ لاضطراب مصدره نشاط الإنسان إلا منذ الثورة الصناعية، فلقد أدى التطور الصناعي الهائل المواكب للزيادات السكانية عدم ترشيد استهلاك الموارد إضافة إلى ذلك عدم أخذ البيئة بعين الاعتبار مما نجم عنه ظهور مشاكل بيئية من تلوث الهواء وأمطار حمضية واحتباس حراري.

فالقطاع الصناعي يمثل أساس أي تقدم اقتصادي وتحديثه ضرورة لمواجهة المنافسة الدولية فهو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متنامين لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد .

وباعتبار الصناعة أكبر قطاع مستهلك للموارد الطبيعية والطاقات فالمؤسسة الصناعية مطالبة في ظل التنمية المستدامة بالاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية لضمان بقائها و هذا يتأتى من خلال:

١_ **الفعالية البيئية**: التي هي طريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي ، حيث تسمح هذه الطريقة للمؤسسة أن تنتج أكثر بموارد أقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتوج وإنتاجه وكذلك بتفادي تبذير الموارد وبتفادي التلوث .
إن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون باحترام التشريعات والقوانين فقط. إنما أيضا هي أداة تربط بين الأداء البيئي والمردود المالي، فتحسين طرق الإنتاج من شأنه إن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية وأيضا أن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك.

٢_ **الصناعة البيئية**:برزت في بداية الثمانينات حيث نشر روبيرفروش Rebert Froch ونيكولا قالوبولوسNicola Gallopoulous اللذان كانا يعملان في جينيرال موتورز General Motorsمقالة سنة "١٩٨٩ بعنوانً ادارة كوكب الارضً"حيث اقترحا سياسة صناعية تسمح بتخفيض اثر الصناعة على البيئة بالدرجة الاولى بهدف بناء نظام صناعي مغلق يقوم تخفيض الموارد الطبيعية و مشاكل التلوث و تخفيض تخزين الفضلات، هذا المشروع يهتم بالتدفقات من مخزون المادة و الطاقة المرتبط بالعمليات البشرية و يرتكز ايضا على نضج النظام الصناعي من خلال تدوير الفضلات و تثمينها كمواد مع ايقاف التبذير [1] .

التسيير المستدام للمؤسسة: و الذي يترجم مبادئ التنمية المستدامة في العمليات الآنتاجية و المالية و التجارية بإصلاح تنظيم المؤسسة من خلال

(1)Catherine Aubertin et frank dominique Le développement durable enjeux politiques, économique et sociaux, p124.

تسيير الفضلات، الاقتصاد في الطاقة ، و التسويق الأخضر و الذي تكون نتائجه على عدة مستويات :

- يرفع من القيمة الاقتصادية و الرأس المالي الاجتماعي على مستوى المؤسسة.
- يقوي التقدم التقني خاصة في مجال اقتصاد الطاقة .
- يساعد في ادخال التكاليف البيئية و الاجتماعية.
- يرفع من تحفيز الأفراد بتقوية ثقافة المؤسسة.
- كذلك يجب ربط الصلة بين قدرات المؤسسة و المتطلبات البيئية التنافسية من خلال تطوير الميزات التنافسية للأجل الطويل و معرفة قواعد اللعبة البيئية التنافسية بحيث يكسب المؤسسة صفة التميز.

II ـ ٣ ـ ٤ قطاع خدماتي مستدام:

خلال العقود الأخيرة قفز قطاع الخدمات قفزة كبيرة وأصبح القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول، خاصة في الدول المتقدمة، وزيادة النصيب النسبي لهذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي وكذا حجم العمالة الموظفة به مقابل التناقص النسبي للعمالة في قطاعات الإنتاج المادي الزراعة والصناعة، وإن دل على شيء إنما يدل على المكانة المتميزة التي أصبح يحتلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتزايد إشباع الحاجات المادية للناس وتوجيههم إلى الطلب على الخدمات المرتبطة بالرفاهية، وعندما نتكلم على تنمية قطاع الخدمات فإننا نعني بشكل كبير قطاع السياحة من جهة وقطاع النقل من جهة أخرى.

بالنسبة لقطاع السياحة فهو يلعب دور بارز في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، كونه يؤمن موارد مالية إضافية وتحسين ميزات المدفوعات من خلال ما يدره من عملية صعبة

وحل بعض المشكلات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال البطالة\أن حيث تعمل التنمية السياحية على تخفيض تفاقمها وذلك بقدرتها على

خلق فرص عمل جديدة ، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانيات سياحية ومزايا طبيعية ومناخية، مثل المحميات الطبيعية، والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية وهذا ما سيحول المناطق النائية إلى مناطق جذابة وتحسين المستوى المعيشي بها.

إن الاستثمار في السياحة هو استثمار في البيئة للتحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المحافظة على العناصر البيئية وحمايتها كالتربة والماء والتراث الطبيعي ضد التلوث، فالسياحة المستدامة تقتضي زيادة الإسهامات الايجابية للقطاع السياحي في كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وعليه فقطاع السياحة هو قطاع صديق للبيئة. وللحديث عن قطاع السياحة في الجزائر فهو من القطاعات الواعدة، فهي تمتلك مقومات سياحية متنوعة طبيعية وتاريخية وثقافية مما يجعلها بلدا سياحيا متميزا دون أن ننسى ذكر شريطها السياحي وهو الآخر الذي يحتوي على أماكن للاستجمام في غاية الروعة.

إن كل هذه المقومات تعطي الجزائر فرصة كبيرة لتكون من البلدان الرئيسية في مجال السياحة بالمنطقة العربية، لكن ذلك مرهون بتدفق الاستثمارات لإقامة مقومات صناعية سياحية لتكون أحد المصادر الرئيسة للدخل وإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية متوازنة ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد كالتضخم والبطالة.ورغم أهمية هذا القطاع وفرص نجاعة كبيرة، إلا أنه مازال قطاعا بكرا لم يعط ثماره الموجودة بعد، لأن فيه العديد من المقومات لم تستثمر بعد ويحتاج إلى بنية واسعة مساندة له كالنقل والاتصالات، والمرافق، وهذا لن يأتي إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى تحقق من بعض العوامل:[1]

---

(١) سعدون بوكبوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد٠٣،٢٠٠٤، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص: ١٠٧.

1) ضرورة امتلاك السلطة العمومية إدارة سياحية قوية للنهوض بهذا القطاع.
2) وجود" تشريع وتنظيم" واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع؛
3) تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر حسب خطط علمية مدروسة؛
4) وضع معايير تسيير القطاع السياحي وفقا لمعايير دولية؛
5) التأسيس لثقافة سياحية لدى أفراد الشعب الجزائري، بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي وعلاقته برفع المستوى المعيشي؛

إضافة لقطاع النقل الذي يعتبر من القطاعات المستهلكة الرئيسية في المنطقة العربية حيث قدر استهلاك هذا القطاع حوالي ٢٦,٣ ٪ من اجمالي استهلاك المشتقات البترولية وعليه يجب ترشيد استهلاك الطاقة في مجال النقل والحد من آثاره السلبية على البيئة عن طريق:

- . تحسين نوعية الوقود عن طريق استخدام الغاز الخالي من الرصاص؛
- . وضع خطط مستقبلية لتشغيل وسائل النقل باستخدام الكهرباء؛
- . اجراء الصيانة الدورية للسيارات
- . تشجيع وسائل النقل العام؛
- . استبدال السيارات القديمة بما فيها مركبات النقل بسيارات حديثة.

II ـ ٣ ـ ٥ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية المستدامة [1]

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية، الشيء الذي زاد من حدته

---

(١) د بوهزة محمد، ابن سديرة عمر، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الملتقى الدولي المنعقد خلال ٧- ٨ أفريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف، ص: ٣٠٢.

تقلص مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لها، فإن الفرص التي تبقى متاحة إمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتبسيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى، من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إلغاء الحواجز والعراقيل التي تعيق حركتها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية بوجه عام بإصدار تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقهم.

ولقد كانت الجزائر من هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار أعطت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب وحتى المحليين، وذلك في سعيها إلى تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة، وذلك من خلال الحد من الفقر وتنمية الفرد معرفيا وتحسين قدراته المعيشية كما أنها تساهم في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، وبالتالي فجدوى الدول المضيفة من الاستثمارات تتمحور أساسا حول تحقيق تنمية مستدامة.

بالنسبة للجزائر فرغم تمتع اقتصادها بكثير من المؤهلات الأجنبية الخاصة والعوامل الايجابية التي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي تحتل موقعا جغرافيا متميزا كما أنها تمتلك ثروة من الموارد البشرية، الطبيعية ورغم الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات، فالمؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من فرص الاستثمارية النهائية التي تتوفر عليها الجزائر.

وهذا راجع إلى قرار المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له وإنما راجع بالدرجة الأولى إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم والذي يتكون من عدة عناصر كاستقرار السياسي، ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر الأجنبي من الإجراءات البيروقراطية ...الخ.

وبالتالي على الجزائر أن تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن تعمل قبل كل شيء على توفير المناخ الاستثماري المناسب بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة وإلا فإن جهودها في هذا المجال ستبقى محدودة الفعالية.

III ـ مؤشرات قياس البعد الاقتصادي:

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث عناصر رئيسية، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى، ومن منطقة الى أخرى نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات، كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ،و أي تغير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، كما تساهم أيضا في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات

تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية[1]

III ـ ١ **المؤشرات الاقتصادية**: هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وتتلخص هذه المؤشرات في:

III ـ ١ ـ١ **البنية الاقتصادية**:التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية[2] ، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:[3]

١ ـ **الأداء الاقتصادي:ويمكن قياسه من خلال**: معدل الدخل الوطني للفرد: حيث يبرز العلاقة بين تطور السكان ونمو الإنتاج، فيكون الأداء الاقتصادي جيدا إذا كان نصيب الفرد من الناتج القومي يزداد عبر الزمن ويكون الأداء غير كفؤ إذا كان نصيب الفرد يتناقص عبر الزمن[4]

---

(١)بارتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع ٢٠٠٣، ص: ٢٠٨

(٢)فلاح حسن شفيع، التنمية المستدامة ٢٠٠٨/٠٢/٢٦ www. Alnoor.com/Article.asp

(٣)بارتر علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية ١٢ نوفمبر٢٠٠٦

(٤) صالح صالحي ،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر القاهرة٢٠٠٦ ، ص:٢٩٠.

كذلك فإن استخدامه كمقياس لرفاهية المجتمع يفتقر للدقة، لأن من متطلبات التنمية المستدامة اقتطاع جزء من الدخل لتغطية تكلفة الأضرار الناتجة عن التلوث، وبالتالي يجب قياس الدخل المستدام الذي هو بمثابة قياس للدخل الصافي من خلال طرح استهلاك رأس المال المادي والبيئي من الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي فإن " الدخل المستدام" يتم بحساب الدخل حسب الطرق التقليدية منقوصا منه نفقات حماية البيئة والقيمة النقدية للتلوث الضرر الذي أصاب وظائف النظام الايكولوجي وأس المال المتجدد [1]

حيث صنفت قطر كأول دولة عربية فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٤ بـ ٤٤٦٥٠ دولار أمريكي، تليها الإمارات بـ ٢٤٢٣٧ دولار أمريكي، والكويت بـ ٤٤٦٥٠، في حين قدر النصيب بالنسبة للجزائر بـ ٢٦١٩ دولار أمريكي، وتونس بـ ٢٩٢٢ دولار أمريكي، مما يدل على المستوى المعيشي لدول المغرب العربي منخفض جدا مقارنة ببعض دول المشرق والخليج العربي، وهذا لا يساعد على القيام بعملية التنمية.

معدل الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي: تظهر المعدلات المرتفعة لنمو الاستثمارات حجم ما يخصصه المجتمع من دخله في زيادة قدراته الإنتاجية ممثلة في حجم التوظيفات الرأسمالية وأن مستوى الأداء يتناسب طردا مع نمو حجم الاستثمار بالمجتمع، بينما إذا انخفضت تلك المعدلات تبين الضعف المتنامي لقدرات المجتمع وتزايد اعتماده على غيره في تموين وتمويل فجوة الموارد التي تترتب على تزايد حجم الاستهلاك، وضعف حجم المدخرات وتدهور معدلات الاستثمار[2]

---

(١) بارتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢، ص:٢٦٢.

(٢) صالح صالحي، مرجع سابق، ص: ٢٩١.

وقد بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٤ للجزائر ١,٣٤ في حين بلغ للبحرين ١٧,١٨٪ وسوريا ٥,١٢٪ حيث تدل هذه النسب عندما تكون مرتفعة على ان نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلية أكبر من تلك الاستثمارات الأجنبية الخارجية من هذه الدول[1]. وبالتالي ما يمكن استخلاصه أن هذه الاستثمارات تحقق العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة منها النامية التي تهدف من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول محاولة تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها.

٢ _ التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات حيث يعتبر هذا الأخير مؤشر هام يدل على حركية الاقتصاد الوطني وتطوره، ومن المعروف أن كل النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي[2]، إلا أنه مازلنا نلمس الاستغلال الأقصى للطاقة كمصدر للثروة.

وفيما يلي قيم صادرات الجزائر من البترول خلال الثلاثي الأول من السنوات المذكورة

---

(١) مرفت تلاوي ، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لاجتماعية لغرب آسيا، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥ ص: ٤٤

www. Escwa.org.lb/sp- reading/ towards -

(٢)بارتر محمد علي وردم، مرجع سابق ص: ٢٨١.

صادرات الجزائر من البترول

الوحدة: مليار دولار

السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصادرات	١٣,٥٥٠	١٢,٢٠٠	١٨,٥٥٤	١٠,٧٤٠

المصدر: http/www.elkhaber.com/ quotidien

حيث يتبين التراجع الكبير لأسعار المحروقات، وهذا سيبين مدى تأثير هذا التراجع على التوازنات التجارية والاقتصادية لبلد " ريعي" يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات، حيث لم تبلغ قيمة العائدات الجزائرية ما تم تحقيقه من سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مما يعد المبرر الذي يؤكد بان ٢٠٠٨ فقط كانت استثنائية وبأنه لا يتعين أخذها بعين الاعتبار لدى مقارنة مستوى العائدات

كذلك سجل تراجع كبير للصادرات خارج المحروقات التي تضل في حد ذاتها هامشية ، حيث تقدر بنسبة ٢,٧٣٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية وبلغت خلال الثلاثي الأول من سنة ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٩٣مليون دولار.

بالمقابل تواصل الواردات الجزائرية ارتفاعها حيث بلغت ٩,٤٢٠ مليار دولار مقابل ٨,٥٥٨ مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة ٢٠٠٨، بنسبة زيادة تصل إلى ١٠,٧٪، ولاحظ أن الجزائر استفادت من تدني بعض المواد الغذائية والزراعية خلال هذه الفترة على رأسها الحبوب والحليب، ومع ذلك احتفظت الواردات على نسب نمو مماثلة، أي في حدود ١٠ ٪ سنويا.

وفي نفس السياق سجل انخفاض فاتورة استيراد الحبوب حيث بلغت ٦٥٩,٥٦ مليون دولار مقابل ٩٥٢,٢٩ مليون دولار أو بنسبة ناقص ٣٠,٧٤٪ ونفس الأمر ينطبق على الحليب حيث تراجع استيراد هذه المادة

مـن ٣٨٥،٦٣ مليـون دولار إلى ٣٥٤،٨٩ مليـون دولار بنـسبة تراجـع بلغـت ٧،٩٧٪

على العكس من ذلك ارتفعت واردات الجزائر من السكر بنسبة ١٥،٥٤ ٪ حيـث قـدر بـ: ١٤١،٠٨ مليـون دولار مقابـل ١٢٢،١ مليـون دولار خلال نفس المرحلة من سنة ٢٠٠٨.

وعلـى وجـه العمـوم سـجلت حـصيلة الثلاثـي الأول مـن سنة ٢٠٠٩ تراجعا لفاتورة الغذاء الـتي قدرت بـ١،٦٥٥ مليـار دولار مقابل١،٩٧٩ مليـار دولار لـسنة ٢٠٠٨ بفـضل الحبـوب والحليـب أساسـا حيـث قـدرت نـسبة الانخفاض١٦،٣٧ ٪[1]

٣ ـ الحالة المالية: وتقاس عن طريق:

- قيمـة الـدين مقابل النـاتج المحلـي الإجمـالي: يبين هـذا المؤشـر نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي، وتؤكد الأوساط المالية بـأن ارتفـاع هذه النـسبة فـوق ٢٥ ٪ يـدل علـى وقـوع الدولـة المدينـة في وضـعية غير ملائمة وحرجة، ودخولها في منطقة التبعية المالية.
- نـسبة المـساعدات التنمويـة الخـارجيـة: الـتي يـتم تقـديمها أو الحـصول عليهـا مقارنـة بالنـاتج الـوطني الإجمـالي، فقـد تكـون في شـكل مساعدات إنمائية رسمية أو تخفيض عبء الـديون أو إيجاد وابتكـار آليـات وتقنيـات حديثـة لتمويـل التنميـة مـن أجـل مـساعدة الـدول منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائيـة، فقد أوصـى مـشروع الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٥ على زيادة ومضاعفة حجم نفقـات المعونـة علـى المـستوى العـالمي في مـستوياته وهـي ١٠٠ مليـار سـنويا وطالبـت لجنـة إفريقيـا بمـضاعفة المعونـة المقدمـة لإفريقيـا نظـرا لأهميتها لا سيما وأنه يلاحظ أن المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة تشهد تذبذبا وتم إعادة النظـر فيهـا، حيـث تناقصت مـن ١٪

---

(١)حفيظ صواليلي ، http://www.elkhabar.com/qotidien

إلى ٠.٧ ٪ من الدخل القومي الخام للدول الغنية، كما أنه لم يتم تحقيقا عمليا بالرغم من تزايدها بالقيم المطلقة إلا أنها تراجعت بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام[1].

III-١ - ٢ أنماط الإنتاج والاستهلاك: يعد من أهم العوامل في التنمية المستدامة إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج الغير مستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ويرى مختصوا البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وضمان بقائها للأجيال القادمة، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف، والعادات الاستهلاكية، في حين أن دول الجنوب كانت تسعى لتأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة في:

- **استهلاك المادة**: وتقاس بمدى كثافة و استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

- **استخدام الطاقة**: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

حيث وصلت حصيلة الفرد في استهلاك الكهرباء في الجزائر إلى ٩٢٩ كيلواط/ساعة سنة ٢٠٠٣ بعد أن كانت تقدر بـ ٣٨١ كيلواط /ساعة سنة ١٩٨٠، كما وصل الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة

---

(١) صالح صالحي، مرجع سابق، ص: ٢٧٦.

استهلاك طاقة ٥,٦ وحدة سنة ٢٠٠٣ مقابل ٨,٥ وحدة سنة ١٩٨٠، والملاحظ هنا أن استهلاك الطاقة في الجزائر انخفض في حين ارتفع استهلاك الكهرباء.[1]

ـ إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

ـ النقل والمواصلات: تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل الأفراد مقارنة بنوع المواصلات سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية....

II **ـ٢ المؤشرات المؤسسية:** عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية ، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:[2]

١. **تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة:** يتم من خلال معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ وبرتوكول كيتو المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ بالإضافة إلى التنوع الإحيائي.

٢. **البحث والتطوير:** يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي والإجمالي.

---

(١)إحصاءات ومؤشرات، برنامج إدارة الحكم

www.pogar.org/Arabic/ countries/ stats.asp? cid:5

(٢) ماجدة احمد أبو زيط، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص: ٢٦- ٢٨.

٤ـ الاستخدام النقي: الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية.

IV سياسات توجيه البعد الاقتصادي

هناك مجموعة من السياسات ترتبط بمختلف المجالات وهي:

١ ـ السياسات الزراعية

- استحداث تشريعات وقوانين داعمة للقطاع الزراعي.
- استحداث التكنولوجيا والأساليب الحديثة لتحقيق زيادة كمية ونوعية في الإنتاج على أن تكون هذه التكنولوجيا متكيفة مع طاقات الأراضي المحدودة.[1]
- دعم متطلبات الشروط الصحية والبيئية في مختلف مراحل العملية الزراعية.
- إعادة إدماج المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي وعلف حيواني بدلا من حرقها وخلق مصادر للتلوث.[2]
- إعادة استخدام المخلفات الحيوانية في زيادة خصوبة التربة وبالتالي خفض تكلفة الزراعة.
- استحداث البنى التحتية التسويقية في الأرياف .

٢. السياسات الصناعية:

- . وضع الضوابط والقيود اللازمة للتقليل من الآثار البيئية الناجمة عن التلوث الصناعي.
- . إدماج تكنولوجيا حديثة في الصناعة وتكون أقل تلويثا للبيئة ،
- . إدخال ما يسمى إعادة التدوير أي إعادة جزء أو كل من المخلفات الناتجة عن العمليات الاقتصادية وإقحامها في العملية الاقتصادية.
- . تشجيع الاستثمار في الصناعات أو القطاعات الصديقة للبيئة مثل السياحة.

---

(١) سلوى محمد موسى فهمي، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٧، ص: ١٤١.

(٢) سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص: ١١٦.

٣ ـ السياسات الطاقوية:

- . إدخال تطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة بشكل يتناسب مع احتياجات القطاعات من الطاقة.
- . الاستجابة لتزايد الطلب على الطاقة من خلال دفع أنشطة اكتشاف الغاز والنفط وتطوير حقول جديدة.
- . القيام بحملة نوعية لترشيد استهلاك الطاقة وتقليل النفايات.

٤ ـ السياسات المالية:

- . إعادة النظر في السياسات السعرية لموارد اقتصادية بشكل يحد من سوء استغلالها وهذا ما ينطبق على الماء، الغاز، الكهرباء، هذه المواد التي تدخل في الاستخدام الدائم للسكان بحيث يجب أن يعكس سعرها قيمتها الحقيقية.
- . فرض رسوم وضرائب للحد من التلوث انطلاقا من مبدأ من يلوث أكثر يدفع أكثر.
- ـ إخضاع النفقات المالية للجدوى الاقتصادية: يعني تنمية نظام الضرائب والرسوم المباشرة وتوجيه هذه الأخيرة إلى الاستثمارات الإنتاجية.
- ـ ترشيد الإنفاق العام بالتقليل من الإنفاق العسكري وتوجيهه إلى القطاعات الاجتماعية، الصحة، التعليم.....الخ.

الفصل الرابع
الإستراتيجية الجزائرية في مجال التنمية المستدامة

تمهيد :

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئته ، لأن أعداده ومعدلات استهلاكه و ما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء ، فلما انتصف القرن العشرون كانت أعداد الناس قد زادت، و أصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها - انفجار سكاني - ، كذلك تعاظمت معدلات استهلاكهم لنواتج التنمية من سلع و خدمات، وتعاظمت تطلعاتهم للمزيد ، و تعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة ، بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة ، وتوجس الناس خوفا من خطر ذاك على مستقبلهم، وتنادوا في ختام القرن العشرين بفكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة ، التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية الذي نشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك.

وتقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع ،لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا و اهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها ، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل و الحوافز والالتزام للعمل كأفراد ، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

وما بين عام ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٢ استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،الأول عقد في ستوكهولم السويد عام ١٩٧٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، و الثاني عقد في ريو دي جانيرو البرازيل عام ١٩٩٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ، و الثالث انعقد في جوهانسبورغ جنوب

إفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس نشاطات الحياة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان ١٩٧٢ إلى فكرة البيئة و التنمية ١٩٩٢ إلى فكرة التنمية المتواصلة ٢٠٠٢، ينطوي على تقدم ناضج ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان، ثم في ديسمبر ٢٠٠٩ عقد قمة المناخ في كوبنهاجن وسعت الدول المتقدمة والدول النامية بالخصوص إلى تبني العديد من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق مساعي التنمية المستدامة ووضع المبادئ والتوقيع علا الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وتبرز هنا أهمية البحث كون الجزائر إحدى الدول النامية التي سعت لرسم ووضع سياسات عديدة في مجال التنمية المستدامة تمس البيئة والصناعة وغيرها وذلك بتحليل مدى فعالية هاته السياسات.

المبحث الأول
الإستراتيجية الجزائرية في مجال البيئة

المطلب الأول
أهم المشاكل البيئية وواقعها في الجزائر

أولا: أهم المشاكل البيئية

١- تلوث الهواء : ارتفعت ظاهرة تلوث الهواء من قبل الإنسان بعد الثورة الصناعية ونمو المدن واستخدام الوقود الأحفوري ليبلغ أوجه في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت مشكلة تلوث الهواء من أبرز المشكلات التي يواجهها الإنسان في وقتنا الحاضر.

وقد عرف المجلس الأوروبي التلوث الجوي كالتالي:" يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة أو عندما يحدث تغير هام في نسب المواد المكونة له حيث يترتب عليها حدوث نتائج ضارة، وتسبب مضايقات وإنزعاجات"[1].

- بعض الظواهر الناتجة عن تلوث الهواء :

ظاهرة تآكل طبقة الأوزون: يمثل غاز الأوزون ٩٠٪ من الجزء العلوي لطبقة الستراتوسفير، على ارتفاع يتراوح بين ٢٠- ٥٠ كلم فوق سطح الأرض، وتقوم طبقة الأوزون ٠٣ بامتصاص جزء مهم من الأشعة فوق البنفسجية المنبعثة من الشمس، وبذلك فهي تحمي الغلاف الجوي القريب من سطح الأرض التربوسفير والغلاف الحيوي من التعرض لآثار الأشعة فوق البنفسجية، فلا يصل منها إلى سطح الأرض إلا قدرا معتدلا لا يضر بالكائنات الحية، ويعد غاز الكلور وفلور والكربون CFC الغاز الذي يحدث أكبر ضرر لطبقة الأوزون وهو المسؤول عما يعرف الآن بثقب الأوزون الذي أصبح أهم الظواهر البيئية العالمية الخطيرة.

ومن الأخطار الصحية الأخرى لمشكلة تدهور حالة طبقة الأوزون، ضعف نظام المناعة عند الإنسان وترهل البشرة وتجعدها، التأثير في العينين وذلك بإصابة عدسة العين بعتمة، تهيج الأغشية المخاطية للجهاز التنفسي وظهور أمراض السعال والاختناق و وهن الرئتين والالتهاب والانتفاخ الرئوي، ولا تتوقف الآثار السلبية لتقليص طبقة الأوزون على البشر وحدهم، بل يمتد التأثير لأكثر من ذلك، فاتساع الثقب في هذه الطبقة يساعد على وصول الأشعة الشمسية بكميات أكبر إلى الأرض فتزيد حرارة الأرض وبالتالي يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري .

---

(١) صالح وهبي: قضايا عالمية معاصرة، ط2 ، دار الفكر، دمشق، 2004 ، ص87 .

ظاهرة الاحتباس الحراري: تعني هذه الظاهرة ارتفاع حرارة كوكب الأرض بصورة عامة، وانحباسها بين سطح الأرض والهواء، فيكون الوضع أشبه بالبيت الزجاجي، وترجع تسمية الاحتباس أو الصوب الزجاجية إلى الصوب الزجاجية التي تستخدم للسماح بمرور الأشعة الشمسية إلى داخل الصوبة ثم تمنع جزء من الأشعة تحت الحمراء المرتدة من الخروج وهو ما يؤدي إلى رفع درجة الحرارة داخل الصوبة عنها في خارجها[1]

الأمطار الحمضية: تعد ظاهرة الأمطار الحمضية وليدة الثورة الصناعية، حيث لوحظ علاقة مترابطة بين الدخان والرماد المتصاعد في الهواء من مداخن المصانع، وأن هناك حموضة في مياه الأمطار المتساقطة على المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية، سببها إرسال ديوكسيد الكبريتdioxyde de souffre الناتج عن العمليات الصناعية، قد تقلصت بصفة معتبرة في القسم الأكبر في أوروبا و أمريكا الشمالية بواسطة الاتفاقية حول تلوث الجو عبر الحدود على مسافة طويلة سنة ١٩٧٩.

وللأمطار الحمضية آثار سيئة على الصحة العامة للإنسان حيث تؤدي إلى تخديش الأغشية المخاطية للجهاز التنفسي واحتقان الأنف والبلعوم وزيادة أمراض الربو والحساسية وضيق التنفس وتهيج العينين والأجزاء المكشوفة من الجسم، وتؤثر في نوعية مياه الشرب والتربة الزراعية . كما تؤثر في نوعية المياه وخاصة مياه البحيرات، وفي العالم عشرات الآلات من البحيرات التي تأثرت بالحموضة بدرجات متفاوتة، والكثير منها لا تحتوي على الأسماك بسبب الأمطار الحمضية . وتؤثر كذلك على المباني والآثار التاريخية المكشوفة والمباني الحجرية

---

(١) محمد عبد الكريم على عبد ربه و محمد عزت إبراهيم غزلان: اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص273 .

الكلسية والإسمنتية، ولتخفيف الأمطار الحمضية لابد من تخفيض الغازات المنطلقة إلى الجو والتي تسبب هذه الظاهرة .

٢. **التلوث المائي**: الغلاف المائي يمثل أكثر من ٧٠ ٪ من مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ حجم هذا الغلاف حوالي ٢٩٦ مليون ميلا مكعبا من المياه، ومن هنا تبدو أهمية المياه كمصدر من مصادر الحياة على سطح الأرض، لذا ينبغي صيانتها والحفاظ عليه من اجل توازن النظام الإيكولوجي الذي يعتبر في حد ذاته سر استمرارية الحياة[1]، وعندما نتحدث عن التلوث المائي من المنظور العلمي فإننا نقصد إحداث خلل و تلف في نوعية المياه ونظامها الايكولوجي بحيث تصبح غير صالحة لاستخداماتها الأساسية .

٢-١ملوثات الماء: ويمكن إجمال ملوثات الماء الناتجة عن الأنشطة البشرية كالتالي:

❖ التلوث الحراري : ينتج هذا التلوث نتيجة قذف المياه الساخنة التي استعملت في محطات توليد الطاقة الكهربائية أو المنشآت الصناعية لغرض التبريد، مما يؤدي ذلك إلى رفع حرارة الماء وتغير خواصه الطبيعية، وهذا ينعكس على الكائنات التي تعيش في الماء وبالتالي على الإنسان .

❖ التلوث بالنفط : ظاهرة التلوث بالنفط ظاهرة حديثة لم يعرفها الإنسان إلا في النصف الثاني من القرن الماضي وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ذلك وأهمها :

- حوادث ناقلات البترول وأنابيب نقل البترول الممتدة تحت الماء
- عمليات التنقيب عن البترول في عرض البحر .
- النفايات والمخلفات النفطية التي تلقيها ناقلات النفط .
- مصافي النفط .

(1) http : // www.greenline.com . Kw/ Reports / 019 . asp

بالنسبة للجزائر يقدر حوالي ١٠٠ مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية وأن ٥٠ مليون طن يتم شحنها سنويا إبتداءا من الموانئ الوطنية وأن ١٠ آلاف طن منها تفقد وتتسرب إلى البحر أثناء هذه العملية .

ويظهر تأثير النفط على تلوث الماء من خلال تشكيل طبقة عازلة تعيق التبادل الغازي بين الهواء والماء، مما يجعل عملية التشبع بالأوكسجين عملية صعبة جدا ومن ثم التأثير على حياة الكائنات الحية الحيوانية والنباتية.

❖ التلوث بالمخلفات الصناعية: يعتبر تلوث الماء بالمواد المختلفة الناتجة عن الصناعات المتعددة واحدا من أهم المشكلات المقلقة التي تواجه الإنسان، وينتج التلوث الصناعي عند إلقاء النفايات الصناعية الصلبة أو السائلة المحتوية على المعادن الثقيلة مثل: الرصاص، الزنك، الزئبق، النحاس، الألمنيوم وغيرها من المعادن في المياه السطحية والجوفية

❖ النفايات الصناعية: تتعدد الأنشطة الصناعية في الدول، وينتج عنها مخلفات وفضلات مثل النفايات الصلبة الصناعية، المياه العادمة الصرف الصناعي الملوثات الإشعاعية، الملوثات الحرارية والضجيج، وتختلف نوعية وكمية النفايات الصناعية باختلاف نوعية الصناعة وطريقة الإنتاج فيها .

ثانيا: الواقع البيئي في الجزائر

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية ب ٢،٣٨١،٠٠٠كم٢، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعا على الإقليم، مما يعرض أثمن مواردها أخصب وأحسن الأراضي الزراعية لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع حيث ارتفع من ٤٠ ٪سنة ١٩٧٧ إلى ٦٠ ٪سنة ١٩٨٧حيث تضاعف عدد السكان

ب٠٣ مرات من٠٠٠.٦،٧٧٩نسمة إلى ١٧،٤٦٠،٠٠٠م نسمة، وهذا التبذير للأراضي الزراعية القيمة بسبب الانتشار المفرط للمدن يولد واقعا مؤلما آخر يتمثل في تبذير موارد أخرى هامة كالماء الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب، كون٩٥ ٪من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة.

كما أن وفرة هذا المورد لا تتعدى أكثر من ٣٨٣م٣ ن / ، وهذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا بـ ١٠٠٠م٣ سنويا لكل ساكن، ونسبة التسربات في القنوات بلغت٥٠ ٪ أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة وستنخفض في أفق ٢٠٢٠ بعدد السكان المتوقع ٤٤مليون نسمة إلى ٢٦١م٣سنويا لكل ساكن وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة، يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك.

أما مسألة التصحر في الجزائر فقد أصبحت قضية استعجاليه ، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر ١٣،٨٢١،١٧٩هكتار أي ٦٩بالمائة من مساحة السهوب، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من ٠٤ ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن ١٠ملايين رأس[1]

وفي الحديث عن المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد

---

(1) actes des journees internationales sur la desertification et le developpemnet durable , journee modiale de l'environnment , univ biskra , 10 – 12 juin 2006 p p : 60-64 .

التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل وفي الجزائر يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه[1]:

أ- **تلوث الهواء**: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة.

ب- **النفايات**: إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة ٠.٥كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى ١،٢كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك...

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة١٩٨٣كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما

---

(١)سهام بلقرمي: تجربة الجزائر في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٢٩، يوليو ٢٠٠٦، نقلا من الموقع www.ulum.nl

جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ،وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية ، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة. زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الحراري الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها الرصاص، تذويب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء..وعليه فالتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية.

المطلب الثاني
السياسات البيئية المنتهجة في الجزائر

لضمان فعالية الإجراءات المتبعة لحماية البيئة الجزائرية من النفايات فقد سن المشروع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع تنفيذ هذه الإجراءات منها المرسوم التنفيذي رقم: ٠٤- ٤١٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ والذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات ، وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت وقد أوضحت المادة رقم ٣ من هذا المرسوم أنه يقصد بمنشأة معالجة النفايات كل المنشآت الموجهة لتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها كما صدر قانون رقم : ٠١- ١٩ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .

و جاء في المادة ٥٠ من هذا القانون ، أنه يتكفل منتجو أو حائزو النفايات الخاصة والنفايات الهامدة بتكاليف نقلها ومعالجتها، كما حدد هذا القانون الإجراءات الردعية سواء أكانت حبس أو غرامة مالية لكل من يتسبب في رمي وإهمال النفايات في مناطق غير مخصصة لها ،

كما صدر القانون رقم ٠١- ٢٠ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بتهيئة الإقليم ، وتنمية المستدامة كذلك صدر القانون رقم ٠٣- ١٠ المؤرخ في ١٩ يوليو سنة ٢٠٠٣ يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وقد نصت المادة رقم ٠٢ من هذا القانون أنه تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي :

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم .
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها .
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- تدعيم الإعلام و التحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

أولا: الأهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئية والتنمية المستدامة

لقد تم تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئية و التنمية المستدامة و تتمثل في[1]:

١- تحسين الصحة و نوعية حياة المواطنين، و ذلك عن طريق:

- تحسين الخدمات خاصة الإمداد بالماء الشروب وقنوات الصرف الصحي.
- تقليل الأخطار ذات الصلة بالتلوث.
- تحسين نوعية التلوث خاصة في المدن الكبرى والمجاورة للمناطق الصناعية.

(1)- Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement Le rapport national sur l'etat de l'environnement , 2003 , 85.

٢ـ المحافظة على رأس المال الطبيعي و تحسين مردوديته عن طريق:

- تحسين وتحديد الوضعية العقارية خاصة حقوق الملكية والاستغلال خاصة للأراضي الفلاحية والسهبية.
- تخصيص واستغلال الموارد بطريقة عقلانية خاصة المياه، والعمل على الحصول على التكنولوجيا الأكثر ملائمة.
- زيادة مساحة الغطاء النباتي وعدد المناطق المحمية.
- تقوية وتدعيم التنمية المحلية والريفية لرفع فرص العمل وبالتالي الاستغلال الذي يضمن المحافظة على الموارد وزيادة قيمتها.

٣ـ تقليص الخسائر الاقتصادية و تحسين المنافسة ، و ذلك عن طريق:

- العقلانية في استخدام الموارد المائي.
- العقلانية في استخدام المواد الأولية المستخدمة في الصناعة و الطاقة.
- تحسين التسيير البيئي و التحكم في تكاليف الإنتاج، علامة المنتج وسمعة المؤسسة الإنتاجية.

٤ـ حماية البيئية العامة عن طريق:

- رفع الغطاء النباتي خاصة الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي.
- تحسين نوعية الهواء.
- خفض الانبعاثات السامة للغازات.

كما وضعت إستراتيجية للعشرية ٢٠٠١- ٢٠١١ تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:

أـ إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

بـ العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور

البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج-حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية ...لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

ثانيا: المواجهة الاقتصادية للتلوث البيئي

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الأدوات الاقتصادية المتمثلة في الجباية البيئية والإعانات ... الخ .

١. **سياسة منح الإعانات الحكومية:** تلجأ الحكومة إلى تقديم بعض التسهيلات للتأثير في معدلات التلوث، وذلك بمنح قروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة لتمويل عمليات معالجة التلوث من طرف المؤسسات قبل إلقائها في الوسط الطبيعي أو تقديم قروض للمشاريع صديقة البيئة.

٢. **سياسة المنع والتقنين:** عادة ما تلجأ الحكومة إلى إصدار نصوص قانونية تمنع بها أشكال التلوث المضرة بالعنصر البشري أو الوسط الطبيعي، منعا صريحا، وبالتالي يصبح هذا القانون وسيلة من وسائل مواجهة المشكلات البيئية، على أن يأخذ في الحسبان ما يلي(١):

- مدى توافر البدائل القريبة للنشاط الإنتاجي المسبب للتلوث.
- مستوى التكلفة التي يفرقها النشاط الإنتاجي المسبب للتلوث.

---

(١) خالد بوجعدار: مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٧، ص ١٩٦.

٣. **السياسة النقدية والتجارية** : من بين السياسات التي قد تلجأ إليها الحكومة في إتباعها السياسة التجارية ، حيث تعمل على تشجيع مكافحة التلوث عند طريق إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الرسوم، كذلك قد تعمل على تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب على استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث .

ومثال ذلك قانون ٠٣- ١٠ المؤرخ في : ١٩ جمادي الأول عام ١٤٢٤ الموافق لـ ١٩ يوليو سنة ٢٠٠٣ والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الذي من بين تسهيلاته ، إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

٤. **السياسة الجبائية لخفض التلوث**: تحتل الجباية البيئية التأييد الواسع لدى العديد من صناع القرار لكونها أداة اقتصادية هامة تساهم في توفير إيرادات مالية وتتميز بكونها مكون وذو أهمية بالنسبة للتشريع البيئي وذلك من خلال استخدام السياسة الضريبة لتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة[1] .

١.٤ـ مبدأ الملوث الدافع Principe Pollueur - Payeur

ينص مبدأ الملوث الدافع* الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية O.C.D.E سنة ١٩٧٢ على " أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة " أي يجب على الحكومة إجبار المتسبب في التلوث

---

(١) عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط ٣، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٦٩ .

* فيما يخص هذا المبدأ أنظر:

Esquissand Philippe , écologie industrielle, Paris , 1990, p 41 .

- O.C.D.E, interdépendence economique et écologique , Paris , 1982, p85 .

على دفع نفقات إزالة آثار التلوث[1]. بالنسبة للجزائر تعرفه المادة ٠٣ من الأحكام العامة للباب الأول من قانون ٠٣- ١٠ المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنــه: " يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية ".

٤-٢- السياسة الجبائية التحفيزية: ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية لأنها تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الإضرار بالبيئة، وتتضمن هذه السياسة نوعين من الرسوم هما :

❖ الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطيرة : يخضع هذا الرسم لأحكام المادة ٢٠٣ من قانون المالية لسنة ٢٠٠٢ .

ويحدد مبلغ الرسم بـ ١٠,٥٠٠ دج عن كل طن من النفايات المخزونة، كما تنص هذه المادة على منح مهلة ثلاث ٠٣ سنوات، اعتبارا من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة إزالة النفايات .

❖ رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية : يخضع هذا الرسم لأحكام المادة ٢٠٤ من قانون المالية لسنة ٢٠٠٢ ويحدد مبلغه بـ ٢٤,٠٠٠ دج عن كل طن من النفايات المخزونة.

كما تنص هذه المادة على منح أجل مدته ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أوحيازته، وسلطت هذه الضريبة للتقليل من كميات المخلفات السامة.

---

(١) باشي أحمد: دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد ١١، ٢٠٠٤، ص ١٤٥ .

٤-٣- السياسة الجبائية التعويضية : عن طريق الرسوم التي تفرض والتي ينص عليها القانون رقم ٠١- ٢١ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ والمتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٠٢، والذي ينص على عدد من الرسوم البيئية هي:

❖ **الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة**: يخضع هذا الرسم لأحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٩١- ٢٥ المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٩١ المعدل والمتمم بالمادة ٥٤ من القانون رقم ٩٩- ١١ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٠٠ وكذا المادة ٢٠٢ من القانون رقم ٠١- ٢١ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ والمتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٠٢ [1].

❖ الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على كميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم : يخضع هذا الرسم لأحكام المادة ٢٠٥ من قانون المالية لسنة ٢٠٠٢. ومرجعيا للأحكام الخاصة بالرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة .

يطبق هذا الرسم تبعا للكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، كما هو محدد في التنظيم الساري المفعول ، يحدد مبلغ هذا الرسم تبعا لتعريفة الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة .

تتضاعف هذه التعريفة بمعامل مضاعف مشمول بين ١ و٥ تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم[2].

إن مدى فعالية أي سياسة لحماية البيئة تتحدد بالنتائج التي تتمخض عنها، والسياسة الجبائية التحفيزية هدفها تغيير سلوكات المؤسسة في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة من خلال ترشيد سلوكها

---

(١) منشور وزاري مشترك وزارة تهيئة الإقليم والبيئة – وزارة المالية يتضمن الرسوم البيئية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٠١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٠٣

الاقتصادي، ولكي تكون الضريبة على معالجة التلوث فعالة يجب أن تكون الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة وهذا لكي تقرر المنشأة الاستمرار في المعالجة ومن ثم توفير هامش ربح والحفاظ على سلامة البيئة من خلال إعادة تدوير المخلفات، أما إذا كانت الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أصغر من تكلفة المعالجة فتقرر المنشأة بذلك التوقف عن المعالجة وتكون أمام عدة خيارات لتفادي التكلفة الإضافية.

ثالثا: أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر

الكل لا يجهل أن نقطة الانطلاق في التفكير والتكفل بحماية البيئة كانت منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي أنعقد في ستوكهولم، عاصمة السويد في ٥ جوان ١٩٧٢، وقد صدر في ختام هذا المؤتمر عدد من التوصيات والإعلانات أهمها: هو إعلان عن البيئة الإنسانية يتضمن مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالبيئة وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عما يصيبها من أضرار

ولعل أهم مبدأ جاء به إعلان ستوكهولم هو ذلك الذي ينص أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح معيشة كريمة مرفهة، كما نص أيضا أن مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الحكومات لحماية البيئة و تحسينها للأجيال في الحاضر والمستقبل .

١ـ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ : تتكون هذه الاتفاقية من ٢٦ مادة وتهدف بشكل رئيسي إلى وصول وفقا لأحكام الاتفاقية ذات الصلة إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم

الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام[1].

تعد الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ ذات أهمية بالغة للإنسانية جمعاء أكثر من مجرد اتفاقية دولية تعالج ظاهرة بيئية ذات صبغة عالمية وهي إنجاز دولي تضافرت فيه الجهود العالمية للتصدي لظاهرة تمثل اهتماما مشتركا للبشرية كما أنها التزام يقع ضمن مفهوم التنمية المستدامة، ويقوم على وجوب التنسيق المتكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

صادقت الجزائر على اتفاقية ١٩٩٣ وهي ملتزمة كباقي الدول النامية لتطبيق المادة ١٢ من الاتفاقية وهذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن كيوتو، بيونس إيرس* ... .

وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي :

- إنجاز إستراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة وهذا بمشاركة عدة قطاعات .
- القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة عند التغيرات المناخية .

وفي هذا الإطار استفادت الجزائر بمشروع جهوي RAB/ 94، حيث يسمح من رفع معرفتها وخبرتها وهذا من أجل التماشي والأحكام الواردة في الاتفاقية عن طريق إجراء وتنفيذ سلسلة من الورشات والملتقيات الوطنية .

٢ـ حماية طبقة الأوزون : قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٤ اعتبار يوم ١٦ سبتمبر ١٩٩٥ من كل عام يوما عالميا

---

(١)باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع"مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص٢١٠.

* بيونس ايرس: مؤتمر حول التغيرات المناخية انعقد بالأرجنتين من ٠٢ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٩٨. والذي دار النقاش فيه حول دور آلية التنمية النظيفة.

لحماية طبقة الأوزون، وهذا هو التاريخ الذي وقع فيه بروتوكول حماية طبقة الأوزون بمدينة مونتريال في السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٨٧، ويصادف اليوم كذلك مرور عشرة سنوات على توقيع اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥ التي قررت المبادئ العامة التي أتفق عليها مجتمع الدول لصون هذه الطبقة الهامة من الغلاف الجوي .إن اليوم العالمي لحماية الأوزون يعتبر مناسبة لشرح حقيقة حجم المشكلة التي تواجه الكوكب الأرضي على اتساعه و لا تخص بلدا دون بلد، وفي نفس الوقت شرح الجهود الدولية التي بذلت .

٣ـ بروتوكول مونتريال: إن بروتوكول مونتريال يعد نموذجا للتعاون العالمي في مجال حماية البيئة، تم إصداره في ١٦ سبتمبر عام ١٩٨٧ ويعتبر بروتوكولا يلحق بمعاهدة فينا ويحدد خطوات ومراحل الحد من الملوثات الضارة لطبقة الأوزون عن طريق تبني سياسات حازمة للحد من إنتاج الكيماويات الغازية المدمرة لهذه الطبقة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق متعدد الأطراف، دوره إيقاف استخدام المواد المستنفذة للأوزون، بحيث يجب على الدول التي تتلقى مساعدات من الصندوق الالتزام بمتطلبات تقرير البيانات وتنفيذ المشروعات بأسرع وقت ممكن، يعم تقديم هذه المساعدات لكل بلد نامي شريطة أن لا يتجاوز استهلاكه للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون ٠,٣ كغ للشخص الواحد في السنة المادة الخامسة من البروتوكول .

❖ حالة الجزائر: صادقت الجزائر على بروتوكول مونتريال يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢أ، لتصبح بذلك طرفا متعاقدا يوم ١٨ جانفي ١٩٩٣ وقد وصلت كمية استهلاك الجزائر للمواد المدمرة لطبقة الأوزون SAO سنة ١٩٩١ حوالي ٢١٤٤ طن لعدد سكان يقدر بـ ٢١,٥ مليون نسمة، أي بنسبة ٠,٠٩ كغ لكل ساكن[١].

---

(١) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، ص ٧٧.

وقد صنفت الجزائر بسبب هذا الاستهلاك ضمن الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق متعدد الأطراف الكائن مقره بمدينة مونتريال بكندا والذي أنشئ بهدف تنفيذ بروتوكول مونتريال طبقا للمادة الخامسة منه، إن الجزائر التي صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحماية طبقة الأوزون، قد وفت بالتزاماتها من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتخلص من المواد المفقرة لطبقة الأوزون منذ ١٩٩٣[١] . ويشمل البرنامج الوطني الخاص بالقضاء على هذه المواد جانبا تأسيسيا وجانبا استثماريا ضم قائمة تمهيدية لبرنامج موجة للقضاء على قدر كبير من هذه المواد المتواجدة في مجالات وأنشطة عديدة مثل: صناعة التبريد، التكييف، تجهيزات الأمن الصناعي...الخ، وهكذا تحصلت الجزائر في إطار تمويل الخارجي من طرف اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد ، ١٥ مشروعا لدعم المؤسسات و ١٤ مشروعا للاستثمار وقد استفادت الجزائر من قرض لتمويل عمل مكتب الأوزون في الجزائر الذي أنشئ من أجل ضمان سير السلم الوطني لتطبيق بروتوكول مونتريال.

❖ مكتب الأوزون الجزائري: إن هذا المكتب مكلف بالسهر على سريان ومتابعة بروتوكول مونتريال وتتلخص مهامه في:

- تشخيص مستعملي المواد المضرة بطبقة الأوزون من أجل مساعدتهم لتطوير مشاريع تستعمل التكنولوجيا البديلة.
- تحقيق حملات إعلامية من أجل تحسين الرأي العام حول المشاكل البيئية المرتبطة باستعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.
- اقتراح إجراءات تنظيمية تمس تطوير وانطلاق عمل بروتوكول مونتريال.

---

(١) الجزائر البيئية ، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، رقم ٢، الجزائر، ١٩٩٩، ص ١٥.

- خلق الاحتكاك بين الهيئات الوطنية والدولية المعنية ببرنامج الأوزون.
- اقتراح الرسوم الجمركية وإجراءات تشجع الإقلال من استعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون.
- تشجيع استعمال إشهار" لا تسيء لطبقة الأوزون ولا تستعمل المواد المضرة بطبقة الأوزون "

المبحث الثاني
الإستراتيجية الجزائرية في مجال الصناعة

المطلب الأول
الصناعة والتلوث البيئي

أولا: أثر الصناعة على التلوث البيئي

إذا كان النمو الصناعي هو المحرك الأساسي لعمليات التنمية وزيادة مستويات الدخل وتحسين مستويات المعيشة في الدول المتخلفة، إلا انه في نفس الوقت له أثار سلبية على البيئة حيث تساهم الصناعة بدرجة كبيرة في زيادة مستوى التلوث البيئي، فهناك علاقة ارتباط بين النمو الصناعي وزيادة مستوى تلوث المياه والبحار وتلوث الهواء وتدهور نوعية الأرض، وينشأ التلوث البيئي المصاحب لعمليات التصنيع نتيجة لتزايد استخدام مصادر الطاقة وخاصة الطاقة الحفرية فالصناعات التي تعتمد الطاقة الحفرية تعتبر صناعات ملوثة للبيئة وفي الوقت الحالي عادة ما تتركز هذه الصناعات في الدول النامية حيث تحاول الدول المتقدمة فصل المراحل الصناعية الملوثة للبيئة وتوطينها في الدول النامية، حيث تتميز هذه الدول بضعف القوانين البيئية وضعف قدرتها على تنفيذ المتاح منها،

ومن ناحية أخرى فان تزايد عمليات التصنيع يؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وبطبيعة الحال يترتب على ذلك ارتفاع معدلات التلوث[1].

وعلى الرغم من اتجاه دول العالم المتقدم نحو استخدام تقنيات حديثة وإنتاج سلع جديدة صغيرة الحجم تتميز بانخفاض كمية المواد المستخدمة في عمليات إنتاجها وانخفاض كمية الطاقة الحفرية المستخدمة في عمليات إنتاجها مثل: صناعات الالكترونيات والاتصالات والصناعة الكهربائية الحديثة إلا أنها من ناحية أخرى قد أدت إلى خلق مشاكل بيئية من نوع آخر حيث يتولد عنها مخلفات سامة وينبعث منها غازات تمثل خطرا على الصحة العامة، وان كان يحد من معدلات نمو مثل هذه الصناعات مساهمة التقدم التقني في خلق نوع جديد من الصناعات التي تنتج سلعا خاصة بقياس درجة التلوث، كما ساهم التقدم التقني أيضا في إنتاج سلع أخرى خاصة بمعالجة التلوث وتعتبر ألمانيا من اكبر الدول إنتاجا لمعدات معالجة تلوث المياه في حين تركز اليابان على إنتاج معدات للتحكم في تلوث الهواء وتعاني الدول النامية في نفس الوقت من عدم القدرة استخدام مثل هذه الوسائل الحديثة بسبب نقص الموارد المالية اللازمة للحصول عليها من ناحية وعدم القدرة على توظيف استثماراتها في هذه المجالات.

ثانيا: مشكلة التلوث الصناعي:

- لقد أدى التطور الصناعي الهائل المواكب للزيادات السكانية وعدم ترشيد استهلاك الموارد إضافة إلى ذلك عدم أخذ البيئة بعين الاعتبار، إلى ظهور المشاكل البيئة وفي مقدمتها مشكلة التلوث، حيث يمكن يمكن تعريف التلوث على أنه تلك الأضرار التي تلحق النظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية

---

(١)إيمان عطية ناصف: اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٥٩.

والنفسية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي بأقل جهد ممكن[1]

مفهوم التلوث الصناعي: تختلف نوعية وكمية الملوثات التي تصدر من الصناعة اختلافا كبيرا من صناعة إلى أخرى وتتوقف على عدة عوامل أهمها :

- نوع الصناعة.
- حجم المصنع وعمره ونظام الصيانة به.
- نظام العمل بالمصنع وكمية الإنتاج.
- التقنيات المستخدمة في العمليات الصناعية.
- نوعية الوقود والمواد الأولية المستخدمة.
- وجود الوسائل المختلفة للحد من إصدار الملوثات ومدى كفاءة العمل بها .

❖ التلوث بالمخلفات الصناعية: يعتبر تلوث الماء بالمواد المختلفة الناتجة عن الصناعات المتعددة واحدا من أهم المشكلات المقلقة التي تواجه الإنسان، وينتج التلوث الصناعي عند إلقاء النفايات الصناعية الصلبة أو السائلة المحتوية على المعادن الثقيلة مثل: الرصاص، الزنك، الزئبق، النحاس، الألمنيوم وغيرها من المعادن في المياه السطحية والجوفية

المطلب الثاني
السياسة الصناعية في الجزائر

قامت استراتيجيات التصنيع في الجزائر على تطبيق مفهوم الصناعات المصنعة industries industrialisantes والتي يرجع أصلها إلى مفهوم "الأقطاب التنموية " croissance pole de perroux للاقتصادي

---

(1)رمضان محمد وآخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2004، ص365

François Perroux . فالصناعات المصنعة تعني بناء قاعدة صناعية تقوم على الصناعات الأساسية مثل الطاقة، الصلب، الاسمنت، مواد تخصيب التربة الزراعية ...الخ وتكون لهذه الصناعات أثر على باقي الصناعات مثل صناعة الآليات الزراعية، المواد الغذائية والمواد الكهربائية والالكترونية ...الخ بما تحتاجه من مدخلات. ومن أجل أن يكون لهذه الصناعات أثر على تنمية كل مناطق البلاد بصفة متوازية يجب أن تقوم في مناطق جغرافية لها بنية تحتية متطورة، سماها Perroux "أقطاب تنموية" أي أن لهذه الأقطاب قدرة نشر Spread Effect التنمية الاقتصادية من استثمارات ومشاريع المناطق القريبة منها وكذلك التقدم الاجتماعي والثقافي بحكم أنها مراكز ذات خبرات ومعرفة[1].

أولا- القواعد النظرية للاختيارات الصناعية

ومن بين هذه القواعد النظرية للاختيارات الصناعية نجد ما يلي :

١. الصناعات القاعدية التصنيعية :

ولقد تصدرت المكانة الأولى في السياسة الصناعية الجزائرية، و حسب الأستاذ "دي برنيس" صاحب الفكرة ، فإن هذه الصناعات تشتمل على القطاعات التالية : الميكانيك، الكيمياء، الحديد، المناجم، الإلكترونيك، مواد البناء و الطاقة. كما أنها تتميز بعدة خصائص نذكر منها[2]: انتماؤها إلى القطاع الإنتاجي للسلع التجهيزية، طابعها الرأسمالي، اتساع حجمها بحيث أنها لا تتكيف و الأسواق ذات الحجم الصغير. كما أنها تتركز أساساً على ضرورة إنشاء قاعدة

(١)نوييات عبد القادر: استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ١٠- ١١ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٠٦.

(٢)كتوش عاشور: الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٢٤.

صناعية ديناميكية قادرة ليس فقط على إنشاء مورد للقيمة المضافة بل زرع الحركة الفعالة في مجمل قطاعات الأنشطة الاقتصادية، و إنشاء تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية. و تدخل الزراعة ضمن هذه الظاهرة التصنيعية إذ أنها لا تستلزم فائضا قابلاً للتسويق فحسب، بل تصبح بدورها سوقاً صناعية. غير أن عملية التصنيع هذه، على الرغم من مزاياها، لم تتحقق بسرعة و يرجع ذلك إلى كون الجزائر تواجه صعوبات كبيرة من بينها نقص الموارد الضرورية للقيام بعملية تحويل المواد الأولية محلياً، أضف إلى ذلك تكلفتها الباهظة وما يتبع من صعوبات تقنية و النقص في المهارات المحلية و ضيق السوق.

٢. صناعات السلع التجهيزية:

إن الاختيار الصناعي المصادق عليه ما هو إلا نظام صناعي ينطلق من الصناعات القاعدية المحروقات، الحديد و الصلب المتفاعلة في المنبع لإعطاء صناعات تجهيزية صناعات ميكانيكية، كهربائية ... ، ثم الوصول إلى الصناعات الاستهلاكية. فمن واقع مختلف المخططات الاستثمارية نجدها أنها تتابع كهدف أساسي التراكم الرأسمالي من خلال الصناعات القاعدية، و خاصة و بطريقة إضافية خلال صناعات السلع التجهيزية، و منه فإن وضع قاعدة صناعية موسعة، يستلزم إنشاء قطاع السلع التجهيزية الذي يلعب الدور الأساسي لاسيما في تموين مختلف فروع الاقتصاد بهذه السلع و الآلات التي من شأنها المساهمة في المجالات الإنتاجية، و كذا السلع الوسيطة و النصف مصنعة، الموجهة أساساً للإنتاج و الاستثمار، و السلع الاستهلاكية شبه الدائمة Semi-durable كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية...

٣. الصناعات الإحلالية للواردات:

كما كرست الجزائر جزءاً لا يستهان به لنمو حجم الإنتاج الجزائري من السلع الجاهزة المحلية الإحلالية للواردات ... و يستعمل في

هذا المجال أداة بسيطة لحساب مدى تطور عملية إحلال الواردات، و هو معدل الواردات \ العرض العام للسلعة خلال فترة زمنية محددة. وقد يرتفع في المدى القصير هذا المعدل تحت ضغط الاحتياجات الجديدة .

ثانيا: سياسة الإنتاج النظيف:

١- مفهوم سياسة الإنتاج النظيف

نشأت فكرة الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي خلال ثمانينات القرن الماضي، وهو يقوم على استبعاد الملوثات قبل حدوثها، بدلا من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه وقد أعطيت للإنتاج الأنظف عدة تعاريف نذكر أبرزها :

- الإنتاج الأنظف هو تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة للعمليات الصناعية والمنتجات تهدف إلى زيادة الكفاءة الشاملة وتقليل الأخطار على الصحة والبيئة.
- ويقول الباحث البيئي "بوغوص غوكاسيان" في دراسة له في هذا المجال أن الإنتاج الأنظف يشمل استخدام تكنولوجيا أنظف، أي سليمة بيئيا، سواء في استخراج الموارد الطبيعية أو صنع المنتجات أو استهلاكها أو التخلص منها[1].

وعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه: " التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة" وينص تعريف الإنتاج الأنظف على الآتي :

بالنسبة للعمليات الصناعية:

- الحفاظ على المواد الخام والطاقة .

---

(١)عماد سعد: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ، تصور تنموي صديق للبيئة ، مجلة الخفجي ، العدد ٧، أوت ٢٠٠٥ ص ٣.

- إلغاء استخدام المواد الخام السامة .
- خفض كمية كل الإنبعاثات والمخلفات الناتجة.
- بالنسبة للمنتج :
- تقليل آثاره الضارة خلال دورة حياته بدءا من المواد الخام وإنتهاءا بالتخلص منه.

بالنسبة للخدمات : لابد من مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء تصميمها وأثناء تشغيلها

٢ـ المنظومة البيئية وتطبيق الإنتاج الأنظف في الجزائر:

ـ الإطار المؤسساتي:

لتطبيق السياسة الوطنية للبيئة ومراقبة تنفيذ مقتضياتها الواردة في مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي صادقت عليها الجزائر أو انضمت إليها بروتوكول كيوتو.. أو التي تنوي الانضمام إليها المنظمة العالمية للتجارة، تم إنشاء عدة مؤسسات، و مراكز نذكر منها:

❖المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.
❖المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
❖الوكالة الوطنية للنفايات .
❖المحافظة الوطنية للتكوين في البيئة.

ويبقى المؤشر الأهم، هو تخصيص محفظة وزارية للتكفل بالبيئة وهي وزارة البيئة و تهيئة الإقليم ، وفي ميدان بحثنا هذا ، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.

ـالهيئات الفاعلة في مجال ترقية الإنتاج الأنظف:

❖ وزارة التهيئة العمرانية والبيئة المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة عن طريق(١):

---

(١)موقع وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الجزائر:.www.matet dz.

- جـرد النفايـات الـصناعية المعـاد اسـتعمالها أو تثمينهـا إلى المستوى الوطني؛
- إعداد المخطط الوطني للنفايات الخاصة، الذي يشكل وسيلة اتخاذ قرار وتخطيط؛
- تطبيـق اتفاقيـة أسـتكهولم المتعلقـة بالمنتجـات العـضوية غـير قابلـة للانحلال POPs.

-المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة CNTPP:

مؤسـسة عموميـة ذات طـابع صـناعي وتجـاري EPIC، موضـوعة تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والبيئة؛

وسـيلة مؤسـساتية وتقنيـة للتعريـف بتقنيـات الإنتـاج الأنظـف في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

يساهم في القيام بالتدقيق البيئي والتقييم البيئي للآثار الصناعية لبعض المؤسسات الصناعية؛

يـساهم في إطـار المخطـط الـوطني لتـسيير النفايـات الخاصـة PNAGDES في تطوير تقنيات تخفيض وتثمين النفايات مع تقديم الدعم التقني للمؤسسات الصناعية.

المطلب الثالث

إدماج البعد البيئي في السياسات الصناعية الجزائرية

رغم مشاكل التلوث الصناعي الكبرى نلاحظ أنه هنـاك تقـدم ملحـوظ في خفـض نـسبة التلـوث الـصناعي وهـذا مـسجل في الـسنوات الأخيرة، بفضل سياسـة الحـوار الخاصـة بخفض التلوث الـصناعي والـتي تعتمد على:

١ . **وسائل التسيير البيئي**: من بين المقاييس الملحوظة في خفض التلوث الـصناعي نلاحـظ سلـسلة مـن الوسـائل والـتي تتعلـق بالتـسيير البيئـي

وخصوصا الدليل المتعلق بدراسات التأثير على البيئة EIE كذلك نظام التسيير البيئي، جلسات بيئية، عقود الإتقان...الخ.

١.١. دراسات التأثير على البيئة: بهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم ٩٠- ٧٨ المؤرخ في ٢٧ فيفري ١٩٩٠ المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، هناك دليل لدراسات التأثير على البيئة أعد في سنة ٢٠٠١، هذا الدليل يشتمل على الوسيلة المرجعية من أجل التحكم في الأساليب والمنهجيات والتقسيمات المتعلقة بدراسات التأثير على البيئة هذا الدليل يهدف إلى توحيد المؤسسات الخاصة بدراسة التأثير على البيئة وكذلك يقدم المعلومات الضرورية إلى مختلف المتدخلين في هذا الإجراء[1].

٢.١. المراجعة البيئية: في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي المراجعات البيئية لبعض الوحدات الصناعية قد أنجزت، إن المراجعة البيئية تعلمنا عن الوضعية الايكولوجية والبيئية لحالة الوحدات الصناعية بالرجوع إلى مقاييس التسيير البيئي ISO ١٤٠٠ وعليه فإن المراجعة البيئية لمؤسسة صناعية هي بمثابة أداة تقييم من فترة إلى أخرى للنظام البيئي، تحديد خط السير والأهداف وإعطاء فكرة ونظرة صحيحة عن الوضع البيئي الحقيقي للمؤسسة وما مدى تأثيرها على البيئة.

٣.١. نظام التسيير البيئي Le système de management environnement : المؤسسات الصناعية شجعت في الالتزام بوضع نظام تسيير بيئي و الذي يشتمل على وسائل نجاح كبرى لهذه المؤسسات، القيام بتكوين المكونين أنجز في عام ٢٠٠٢ في طريق هيكلة الدراسات الوطنية من أجل مرافقة الصناعات الصغرى والمتوسطة في وضع نظام تسيير بيئي، كذلك تحسين الصحة والأمن للعمال.

---

(1) - Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env-ironnement, Op . Cit, P 361.

١ـ ميثاق المؤسسة الصناعية : La charte de l'entreprise industrielle

265 مؤسسة صناعية انضمت إلى السياسة البيئة الصناعية الجديدة ووقعت قانون المؤسسة، هذا القانون يشتمل على خطوة مشتركة ليثبت تكامل التنمية المستدامة في عمق استراتيجيات المؤسسة، المؤسسات الموقعة على هذا القانون هي اليوم مقتنعة أن حماية البيئة هي العامل الذي يحدد التنمية المستدامة، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة والتعمق في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسات الصناعية تلتزم باحتواء التسيير البيئي ضمن خصائصها الأساسية وكذلك دعم إنشاء إطار للمشاورة عمال الصناعة، مواطنين، سلطات عمومية ، وهذا ما يدل أنه هناك روح الحوار[1] .

٢. المساحة الوطنية للنفايات الخطرة Le cadastre national des déchets dangereux

المساحة الوطنية للنفايات الخطرة CNDS تسمح بتحديد كمية النفايات المتولدة والمخزنة والمعالجة، كذلك تحديد مولدات النفايات الخاصة وإنشاء توزيع جغرافي للنفايات الخاصة بالولايات والمناطق، الإنتاج الشامل للنفايات الصناعية يقيم بحوالي ٢,٦٠٠,٠٠٠ طن في السنة مع حجم التخزين ٤٥٠٠,٠٠٠ طن، النفايات الخاصة تولد بتقريب حوالي ٣٢٥,٠٠٠ طن في السنة.

٣. المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة Le plan national de gestion des déchets spéciaux : يسمح هذا المخطط PNAGDS بتحديد مختلف النقاط الساخنة "Points chauds" أو " Hot Spots " هته النقاط درست حلول خفض التلوث، واليوم أصبحت نسب التلوث في الانخفاض .

ـ صندوق البيئة ونزع التلوث : أنشئ الصندوق الوطني للبيئة ونزع إزالة التلوث في قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٠١ ويتم تمويله من الرسم

---

(1)- Ibid , P 364.

على النشاطات الملوثة أو الخطرة بنسبة ٧٥ ٪ ومن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة ٧٥ ٪ ومن الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج بـ ٧٥ ٪ والرسم على الوقود بـ ٥٠ ٪ . هذا الصندوق مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي[1] .

٤. **الوقاية من الأخطار العظمى** Le prevention de risques majeure :

إن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أنشأت مساحات للمركبات الصناعية الخاصة بالأخطار العظمى وهذا من أجل الحد من حدوث بعض الحوادث أو الكوارث، بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهته المساحة بينت أن المركبات الخاصة بالأخطار تتمركز في منطقتين صناعتين هما : سكيكدة و أرزيو. هناك دراستين للأخطار الشاملة خاصة بالمواقع البترو كيميائية لسكيكدة و أرزيو، الهدف من هذه الدراسات هو تحديد انعكاسات الحادث الأعظمي لكل منها، هته الدراسات تسمح بإعداد مخطط فعلي الغاية منه تحسين التحكم بالأخطار على كل وحدة وأيضا اختيار الوسائل الأنجع والأفضل للتدخل .

هته الدراسات للأخطار قد وضعت أمامها ضرورة إجراء إعادة النظر الكاملة لمخطط استغلال الأراضي للمناطق السكنية بجوار المناطق الصناعية مخطط شغل الأراضي POS *، وهذا من أجل من أجل الحد من المجازفة بهذه الأخطار والتأثيرات المتعلقة بكل وحدة صناعية .

---

(1) - Ibid, p 37١.

* مخطط شغل الأراضي POS : هو عبارة عن أداة من أدوات الإصلاح المعمول بها ابتداء من قانون ٩٠- ٢٥ المؤرخ في ١ ديسمبر ١٩٩٠ المتعلق بالتهيئة والعمران، ويحدد POS القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويوضح الأحياء والشوارع والمعالم والمواقع التي ينبغي حمايتها أو تجديدها أو ترميمها .

٤-١- للوقاية من الأخطار الصناعية : المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد المتابعة، المؤسسات المصنفة تمثل خطرا على السكان والبيئة وهي بحكم الأهمية الإستراتيجية لا يمكن تغير مواقعها، لذا فقد قامت الدولة بدراسات على الأخطار، هته الدراسات تسمح بتقييم الأخطار التي يمكن أن يمثلها هذا النوع من المؤسسات عند حدوث حادث وكذلك تسمح بتحديد المقاييس التقنية النظيفة للتقليص من احتمال حدوث الحوادث العظمى وآثارها وأيضا تحديد مقاييس التنظيم والتسيير من أجل الوقاية من هذه الحوادث، هذه الدراسة تهتم بـ : المنطقة الصناعية أرزيو مركبات الغاز الطبيعي المميع، المنطقة الصناعية سكيكدة مصنع التكرير، مركب الغاز الطبيعي المميع، المراكز الكهربائية ومركب المواد البلاستيكية، منطقة الجزائر العاصمة مركب التكرير الكهربائية بالحامة...، عنابة مركب ISPAT ومركب أسميدال ومركز ENGI لإنتاج الغاز الصناعي، منطقة وهران المراكز الكهربائية، منطقة تلمسان مركب التحليل الكهربائي للزنك بالغزوات والمراكز الكهربائية بجيجل[2].

٤-٢- المؤسسات الصناعية ذات الأخطار العظمى بصدد تغير موقعها: هناك ٩ مؤسسات مصنفة ذات أخطار عظمى ستحول أماكنها نقل إلى أماكن جديدة ويتعلق الأمر بالمؤسسات الواقعة بالمجمعات السكانية ذات الكثافة العالية مثل وحدتي إنتاج الكلور لبابا علي ومستغانم ومركز التعبئة بكروبي، المركز الكهربائي بباب الزوار، مركز التخزين

---

(١) Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env-ironnement, Op . Cit, p 382 .
(2) Ibid, p 383 .

والتوزيع للهيدروكريير بعنابة، وحدتي الإنتاج للتبغ والكبريت SNTA بباب الواد وبلكور ووحدة الإسمنت الأميونتي* ببرج بوعريرج .

٤-٣- مخططات الوقاية Les plans de prévention : القانون المتعلق بحماية البيئة هي إطار التنمية المستدامة يتبأ بنظام التقييم للآثار البيئية للمشاريع وأساليب تقييم الأخطار على مستوى المناطق الصناعية والأقطاب الصناعية، حسب هذا القانون فإن ترخيص استغلال المؤسسات الصناعية لا يوافق عليه إلا إذا كانت هذه الأخطار محمية من طرف مقاييس خاصة في إطار ترخيص، إضافة إلى إعلام المواطنين، حيث أن " المواطنين لديهم الحق في الإعلام بالنسبة للأخطار العظمى المعرضين لها في بعض مناطق الإقليم وكذلك مقاييس الحماية التي تهمهم ".

٥. برنامج حماية طبقة الأوزون: حسب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتعديلات المتتالية فإن بلادنا التزمت أو تعهدت بعدم إنتاج SAO المواد المدمرة لطبقة الأوزون وإزالة استهلاكها تدريجيا وبالفعل منذ أول أفريل ٢٠٠٢ فإن إنتاج وتصدير المواد المقننة من طرف بروتوكول مونتريال قد منعت من الآن وصاعدا المرسوم رقم ٧٣-٢٠٠٠ المؤرخ في أول أفريل ٢٠٠٠.

إن هاته المواد المؤثرة على طبقة الأوزون والتي هي مستعملة أو متولدة قد منعت أيضا في الاستيراد والتصدير، المرسوم قد منع كذلك استيراد وتصدير هته المنتجات المحتوية على SAO وأيضا منع بناء منشآت

* الإسمنت الأميونتي : هو الإسمنت المحتوي على مادة الأميونت، وهذه الأخيرة عبارة على مادة توجد في أحد أنواع الصخور ذات الألياف و تتكون من السيليكات وبعض المعادن ذات الألياف، وهي تستعمل في البناء كمادة عازلة وللحماية من الحريق، يؤدي استنشاقها إلى الإصابة بأربعة أمراض هي : التهاب غشاء الرئتين، سرطان الرئة، التهاب الاسبست والإصابات الغشائية الحفيفة .

مخصصة لإنتاج هته المواد وعتاد يحتوي على هذه المواد ، استيراد المواد المقننة بالبروتوكول وأيضا خلائطها بقي مرخص لإشباع حاجيات الطلب الوطني وخصوصا بتشغيل بعض التركيبات، الكميات المرخصة للاستيراد لا يجب أن تتجاوز مستوى الاستهلاك المرخص من طرف البروتوكول مهما تكن الحالة المواد الكيميائية التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي تصل إلى ٢٧ مادة : CFC5 ذات الملحق A و CFC10 ذات الملحق B وميثيل الكلورفوم وتتراكلورير الكربون وأيضا ٧ خلائط من SAO R500...R506 . وأصناف المنتجات التي طبق عليها هذا المرسوم التنفيذي هي : صناعة التبريد والتكييف، تجهيزات الأمن الصناعي، مضخات ذات الاستعمال المنزلي والتجاري والمنتجات الطبية ولمطافئ المحمولة و الصفائح العازلة وصفائح حماية الأنابيب ... الخ .

إن ٩٥ مادة كيميائية مقننة من طرف البروتوكول، ١٢ فقط خاصة بالجزائر[١]، هذه المواد تستعمل كموائع تبريدية في قطاع التبريد والتكييف وعامل نفخ في قطاع الرغوات وعامل تنظيف في قطاع الصابون وعامل إطفاء للقضاء على الحرائق [٢].

اليوم المادة الأساسية من SAO المستعمل في بلادنا قد أزيل بفضل إنجاز برنامج تحويل المؤسسات المستعملة لهته المواد ، هته المؤسسات عددها ٣٦ مؤسسة تستعمل من الآن فصاعدا تقنيات دون SAO.

---

(1) - Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement, Rapport sur l'etat et l'avenir de l' env-ironnement, Op . Cit , pp 389-390 .

(٢) - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص٧٨ .

المبحث الثالث
الإستراتيجية الجزائرية في مجال الزراعة

المطلب الأول
السياسات الزراعية في إطار التنمية المستدامة

تحدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة و النشاط الزراعي يتعين تحقيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية و البشرية و المائية و البيئية ، إذا السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات و القرارات التي تنتهجها الدول ، بموجب القوانين و التشريعات و البرامج في سبيل توفير الغذاء وتحديد أنماط الحياة الزراعية وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل[1]

تشمل السياسات الزراعية على مجموعة من السياسات وفيما يلي عرض مختصر لمجموع هذه السياسات في إطار الاستدامة:

أولا: سياسة الدعم وحماية الزراعة

في معظم الدول المتقدمة صناعيا والتي من أهدافها الأساسية: الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخولهم وضمان عدم تذبذبها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتوفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين و المستهلكين، كبح عملية الهجرة الريفية و الحيلولة دون الإضرار بالبيئة، ولتحقيق تلك الأهداف يجب علي هذه الدول أن تتحكم بعوامل الإنتاج الزراعي وبالإنتاج وتفرض سيطرتها على الأسعار

---

(١) المنضور الاقتصادي للتنمية المستدامة –التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية الشاملة – أعمال المؤتمرات المنطقة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر ٢٠٠٦، ص ١١٢.

الزراعية و على التجارة الدولية وكذا المنتجات و الموارد الزراعية وذلك من خلال إتحاد نوعين من الإجراءات[1] :

- ✓ إجراءات داخلية : تتضمن حصص الإنتاج أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر محدد ومضمون من قبل الدولة و التحكم في عوامل الإنتاج و أسعار التدخل استعداد الدولة للشراء بهذا السعر و الأسعار المستهدفة ودعم المستهلك، إضافة إلى القيود غير الكمية .
- ✓ إجراءات أو حواجز الحدود : وتتناول تنظيم أو تقنين الواردات و الصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة و المتغيرة وهذا لدعم الصادرات، وتفرض الحكومة الأمريكية مثل هذه القيود على كثير من الواردات الزراعية كالفول السوداني و السكر .....الخ، حيث تتعارض أحيانا مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

إن دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي تنفق مجتمعة ٢٣٠ مليار دولار سنويا على الدعم الزراعي وفي مقدمة تلك الدول تقع و.م.أ ، الإتحاد الأوربي، اليابان، وتقدم تلك الأقاليم الثلاث ٨٢ ٪ من الدعم العالمي، وتجدر الإشارة إلى وجود ضغوط ضخمة على الدول النامية لكي تخفض من دعمها الزراعي[2]

ثانيا: سياسة إدارة الموارد المائية

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية و الأكثر ندرة وتستهلك الزراعة ما يقارب ٪٩٠ في بعض البلدان من استهلاك الماء الكلي، الزراعة إذا هي المستهلك الأول للمياه، ومن المتوقع أن تؤدي زيادة عدد السكان و الطلب على الغذاء إلى تزايد الطلب على المياه

---

(١) صلاح وزان: تنمية الزراعة الغربية – الواقع و الممكن – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١، ١٩٩٨، ص٤٦٥- ٤٦٦ .

(٢) مورد خاي كريانين: الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية ، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٧، ص ١٨٠.

لغرض الزراعة لتوفير مزيد من الأراضي الزراعية وتحسين التربة، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في إستراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، وتعد التنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية من أولويات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة و التي تتطلب موارد مائية لتنفيذها بشكل مستدام، وبسبب مشاكل المياه لم يبقى سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها وخاصة في مجال الزراعة إذ لا بد من البحث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية وهذا لمواجهة زيادة السكان وزيادة الطلب على الغذاء وتعويض أضرار التربة من خلال ما يلي:

- تحسين إنتاجية المياه الزراعية، زيادة كفاءة نظم و طرق الري، زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة الرقعة المزروعة و التخلص من التدهور البيئي بسبب نقص المياه.
- مواجهة جوانب الهدر و الضياع للمياه المستخدمة في الزراعة........[1]

ثالثا: سياسة حيازة الأراضي و استخدامها

تتفق السياسات الزراعية في الأقطار العربية في اهتمامها برفع كفاءة استخدام الأراضي و المحافظة على الموارد و تحسين أنماط الاستغلال ، حماية البيئة و كذا التنوع الحيوي و تتركز هذه السياسات بصفة خاصة على رفع كثافة المحصولية و زيادة إنتاجية وحدة الأرض و كان هذا الاهتمام يأخذ أشكالا و أساليب مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ سيطرة الدولة بدرجات متفاوتة على نوع المحاصيل المروية و مساحتها من الأراضي التي تمدها الدولة بالمياه من خلال دورات زراعية

---

(١) السيدة إبراهيم مصطفى: اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٠٦.

تفرض على المزارعين أو تقوم الدولة بإقناعهم لتبنيها من خلال أجهزة الإرشاد الزراعي ، وهذا إجراء تفرضه ضرورة الربط بين أنواع و مواقع و مساحات المحاصيل مع نظام إمداد مياه الري.

✓ تصنيف الأراضي المطرية وفقا لصلاحيتها لأنواع الاستغلال و أنواع المحاصيل المختلفة مثلا: المراعي، محاصيل حقلية، قمح أو شعير..الخ ، وفرض هذه السياسات على المزارعين.

إن اهتمامات الدول بشتى وسائلها الإدارية و الاقتصادية قد لاقت نجاحات متفاوتة في الأقطار المختلفة إلا أن كفاءة استغلال الأراضي في الوطن العربي بوجه عام محسوبة بمقاييس إنتاجية[1].

رابعا: سياسة الائتمان و الاستثمار الزراعي

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية و النمو و الاستقرار في الإنتاج الزراعي .

فبعض الدول العربية تتوفر لديها الإمكانيات الطبيعية و البشرية اللازمة لتحقيق معدلات إنمائية سريعة في المجال الزراعي و لكن تعوزها الموارد المالية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك يلعب رأس المال و المؤسسات التمويلية دورا مهما في كل دولة و يؤثر تأثيرا بالغا في النشاط الزراعي و المشروعات و البرامج الزراعية و لكن نتيجة لندرة الموارد الرأسمالية يعاني المزارعين في البلدان العربية مشاكل تتعلق بالتمويل الزراعي و إن كانت تتباين من دولة لأخرى و التي تتمثل في : الافتقار إلى المصارف و الهيئات المتخصصة في الإقراض الزراعي، ضعف شبكة بنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي، من حيث الكثافة بالنسبة للمساحة

---

(١)مصطفى محمد العبد الله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- ، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٥، ص١٠٥.

المحدودة و عدد المزارعين المتعاملين مع هذه المؤسسات ، الأمر الذي قلل معه الأثر الإيجابي في المدى البعيد للإقراض الزراعي لتحسين أدوات الإنتاج الزراعي كالآلات الزراعية ، أو تحسين خواص التربة ، أو تطوير أساليب الري الحقلي وغير ذلك من الأمور التقنية ذات التكاليف المرتفعة[1] و التي انطلاقا منها يمكن أن تحسن من دخول المزارعين و توفير الأمن الغذائي لغالبية السكان و هذا دون الإضرار بالبيئة لتوفير احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

خامسا: سياسة الزراعة العضوية

تشكل الزراعة المكثفة أو المركزة خطرا لا ياستهان به على البيئة و التنوع الحيوي و التي تهدف للحصول على أعلى كمية من الإنتاج عن طريق استخدام نوع واحد أو أنواع محدودة من الحاصلات الزراعية و التي تتربع على مساحات شاسعة مع استخدام واسع و مبالغ فيه للكيمياويات الزراعية وتجاهل وتدهور كبير للبيئة وسلامة مكوناتها مما اثر على صحة الإنسان ولهذا يجب أن يكون الإنتاج خاليا من أي مواد كيماوية ومن هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية و التي تعني إنتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة وذلك بتجنب الكيمياويات الزراعية كالأسمدة و المبيعات والهرمونات والعقاقير البيطرية والمواد الحافظة وفي ذلك من المواد المصنعة كما تتحاشى الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية و المنتجات المعدلة وراثيا[2]

وللزراعة العضوية دورا هاما في حماية الإنسان والبيئة وذلك باستخدام مخلفات المزرعة وفضلات الحيوانات كسماد ومن ثم فهي تقلل من تلوث الماء و الهواء ، تحسن من التنوع الحيوي بشقيه الحيواني و

---

(١) مصطفي محمد العبد الله: مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦

(٢) سوقي أحمد الحليم: التكنولوجيا الحيوية البيئية، دار السحاب للنشر، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٣٧

النباتي ، قد تقلل أيضا من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المحصول بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٧ [١]

أسس ومبادئ الزراعة العضوية: ترتكز على[٢]:

- ✓ احترام صارم لروابط التوازي الطبيعي بين التربة و النبات.
- ✓ منع التعديل الوراثي.
- ✓ تساهم في استخدام اليد العاملة .
- ✓ تقود إلى الاستثمار في الفنيات الاقتصادية .

فتظل الزراعة العضوية تجربة رائدة تستحق الاهتمام و التطوير بغية تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في توفير الغذاء بطريقة تضمن سلامة الإنسان و البيئة .

سادسا: سياسة حماية التنوع الحيوي والغابات

من خلال دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لما في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الإيكولوجي وفي مواقع التراث العالمي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال التوفير الملائم للموارد المائية والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تم اقتصادياتها بمرحلة انتقالية والتفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وكذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة والمنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية.

تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة

---

(١) نفس المرجع ،ص ١٤٠

(2) G. Allard ET LES AUTRES, L'agriculture biologique face à son développement les jeux futures. édition, INRA, Lyon .france.p42

للصلات بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكاملة[1]

المطلب الثاني

السياسات الزراعية المستدامة المتبعة في الجزائر في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

تحاول الجزائر وضع سياسة فلاحيه محكمة من خلال اعتمادها مخطط ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية من أجل ضمان حماية حقيقية و سند نشيط لفلاحتنا ،و الملفت للانتباه أن اعتماد هذا المخطط بأهدافه و إستراتيجياته و برامجه كان له أثر كبير على كل من التشغيل ،حماية المورد و التنمية الفلاحية ، الأمر الذي يعكس مساهمته الإيجابية في التنمية المستدامة.

أولا: أهداف مخطط PNDAR[2]

يهدف المخطط أساسا إلى:

- تشجيع تقنيات تكييف أنظمة الإنتاج مع شروط التربة و الظروف المناخية.
- خلق فرص العمل و تثمين خدمة الأرض.
- تحديث الهياكل الزراعية و مقتنيات المزارع من خلال تشجيع الاستثمارات الإنتاجية .
- مكافحة التصحر و إزالة الغابات.

---

(١)مجلة البيئة والتنمية مقتطفات من النص الرسمي المقررات قمة جوهانسبورغ العدد٢ ، ٢٠٠٢، ص.٥٥.

(٢) أحمد مداني و عبد القادر مطاي: دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، ١٤- ١٥/٠٤/٢٠٠٨، ص ٠٢.

- رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانيات الوطنية و هذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة ،وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية و المحافظة عل البيئة من أ جل الأجيال القادمة.

بالإضافة إلى[1]:

- خلق تنمية فلاحية متطورة و مستديمة من أجل رفع الإنتاج و عوائده و كذا الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.
- تحسين الآمن الغذائي للعائلات الريفية ، مع إعطاء الأولويات للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية و تدعيم أنشطتها الفلاحية.
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح.

ثانيا: الإستراتيجيات العملية الجديدة لـ PNDAR

يقترح المخطط أن تكون كل الأنشطة الزراعية التنموية المندرجة تحت إستراتيجياته أن تكون قابلة للتطبيق اقتصاديا مستدامة بيئيا و ملائمة اجتماعيا و يرتكز على مجموعة من الإستراتيجيات تتمثل في[2] :

- جملة الإصلاحات التي مست الأنظمة الفلاحية ،خلق شروط تحسين و تطوير المنتجات.
- تهيئة الأقاليم الفلاحية من أجل رفع الاستثمارات المباشرة و خلق مؤسسات فلاحية غذائية.
- يتحمل المخطط PNDAR على عاتقه تحديات عديدة تمس المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و التقنية خاصة محاربة الفقر و حماية الموارد الطبيعية.

---

(1) Daou lies, essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de Bouira, mémoire du magister, option Gestion du développement, Bejaia, 2006, p37

(٢) أحمد مداني و عبد القادر مطاي: مرجع سابق، ص ٣

تتجسد آثار المخطط PNDAR على عملية التنمية المحلية واضحة على المتغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة ، يمكن حصرها فيما يلي:

أ- المخطط PNDAR والتشغيل:

إن تجليات ونتائج هذا المخطط أصبحت محسوسة اليوم ، حيث بلغ اجمالي مناصب عمل المنشأة خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ عدد ١٠٥٨٤٣١ منصب شغل وقد دعم هذا المخطط بمخطط خاص بالشغل عرف بـ " مشروع العمل الريفي " Le projet d'Emploi Rural "PER" الذي له مجموعة من الآثار المستقبلية تتلخص فيما يلي :

- ترقية الشغل وتخفيض البطالة في الوسط الريفي بصفة دائمة .
- رفع الدخول وخفض الفقر في الوسط الريفي عن طريق خلق أنشطة اقتصادية كثيفة اليد العاملة ودائمة.
- تحسين شروط الحياة في الوسط الريفي عن طريق إنشاء ورد الاعتبار للبنية التحتية ونقل الموارد المائية وفك العزلة وذلك بالمشاركة مع السكان.
- توسيع المساحات الغابية.
- تخفيض توحل المنابع المائية.
- وتتوزع مناصب الشغل كمايلي:

ب- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وحماية الموارد / المنتوج[1]:

- سمح برنامج الاستصلاح، العامل على تكييف برنامج الإنتاج وفق شروط وظروف مناسبة ، على خفض بشكل محسوس نشاط زراعة الحبوب في المناطق الضعيفة وتعويضها بطرق وأساليب حديثة وأكثر تكييف مساهما بذلك في حماية وإعادة تثمين هذه الأراضي محدودة الإنتاجية من خلال:
  - زراعة أشجار الكروم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٠٥

- زراعة الأشجار المقاومة للجفاف.
- زراعة الأشجار المثمرة.

وقد بلغت مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة ٢,٧٥٢,٠٠٠ هكتار خلال فترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب مساحة ١٩٣,٥٠٠ هكتار مابين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

- رفع طاقة وإنتاجية العقار، إذ سمح برنامج إنعاش العقار عن طريق تقلد ملكية العقار بإنعاش أكثر من ١١٠,٦٧٥ هكتار من الموارد الفلاحية
- سمح الخوض في المخطط التنمية بادراك الأهداف الأكثر أهمية التي تمس تحسين وتوسيع المساحات الفلاحية النافعة Superficie Agricole Utile « SAU» التي تجاوزت ٥٢٨,٥٠٠ هكتار، وكلها ساهمت في خلق أقطاب للأنشطة الفلاحية على مستوى المناطق الريفية التي أعيد إعمارها.
- ميزانية حملة السقي Bilan d'irrigation في طريق المعالجة سنة ٢٠٠٦ ، تقوم بإظهار مساحة سقي عادية بلغت ٨٣٥,٠٠٠ هكتار.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية في إطار الـPANDAR حيث بلغ عدد المستثمرات الفلاحية في نهاية الربع الرابع من سنة ٢٠٠٦حوالي ٣٨٧,٠٠٠ مستثمرة استفادت من الدعم في الاستثمار من اجل تأهيلها منها :
  - ٢٥١,٠٢٣ مستثمرة مدعمة من طرف FANDIA.
  - ٢٧,٩٦٨ مستثمرة أنشأت عن طريق الامتياز.
  - ٨٦,٦٦٨ مستثمرة مدمجة في PNR.
  - ٧٣٩٤ مستثمرة أنشأت في إطارFLDD
  - ٩٢٨ مستثمرة تحت التقييم.

- ١٢,٠٠٠ مستثمرة أخرى HCDS.
- بلغ حجم الدعم من أجل الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية على امتداد الست سنوات الأخيرة، وهذا لكل مستثمرة، حسب الالتزام المبرم في الـ" PNDAR " قيمة : ١,٠١٧,٠٠٠ دج.
- تم تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية والريفية، وتحريك وتنشيط الخدمات من خلال إنشاء وحدات لتثمين المنتوج:
  - ٤٥٠ وحدة للتحويل ملبنات laiteries، وحدات صناعة الزيوت huiteries، وحدات صناعة السكر...Confiseries
  - ٧١٣ وحدة تبريد ٩٦١,٥٠٠م[٢] قاعدية من اجل التخزين.
  - ٢٢,٢٠٠ مؤسسة خدمات أنشأت في إطار ال PANDAR في نهاية سنة ٢٠٠٦.

جـ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والأمن الغذائي المحلي: [١]

يعمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على توفير عدد كبير من المنتجات الفلاحية النباتية والريفية بمختلف أنواعها مساهما بذلك في تحقيق درجة كبيرة من الأمن الغذائي المحلي وفاتحا المجال لإقامة صناعة غذائية بتوفير المادة الأولية لها وتوجيه بعض الفائض من هذا المنتوج نحو التصدير.

ويمكن رصد مساهمة هذا المخطط في تحقيق الأمن الغذائي المحلي من خلال العنصرين الرئيسيين التاليين:

✓ توفير المنتجات الفلاحية النباتية:

تتنوع المحاصيل النباتية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فهو يعمل على توفير المنتجات التالية :

- الحبوب، البطاطا، الخضر بأنواعها الجافة والطازجة، الطماطم، الكروم، الزيتون بأنواعه، الحمضيات، التمور.

---

(١) المرجع السابق، ص ٠٩.

✓ الإنتاج الحيواني:

شـهدت الفـترة مـن ٢٠٠٠ الى٢٠٠٦ تنوعـا في الإنتـاج الحيـواني وبكميـات معتـبرة في إطـار المخطـط الـوطني للتنميـة الفلاحيـة والريفيـة وتمثلت أهم أنواع الإنتاج الحيواني فيما يلي :

- الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض.

مـن خـلال مـا سـبق نـستنتج المـساهمة الكـبيرة و الفعالـة لـ PNDARفي دعم التنمية المحلية وذلك من خلال:

- تـدعيم و تحقيـق الأمـن الغـذائي في كـثير مـن المنتوجـات الفلاحية النباتية و الحيوانية و توفير المادة الأولية للصناعات الغذائية.
- رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي.
- توسيع حجم المساحات الصالحة للزراعة ورفع مرد وديتها.
- حمايـة المـوارد الفلاحيـة مـن خـلال القيـام بعمليـات هامـة كالاستصلاح الأراضي ،التشجير ،.......
- القيـام بالتهيئـة و تحـسين الحيـاة الاجتماعيـة الريفيـة بـرد الاعتبار لسكان الريف.

المبحث الرابع
الإستراتيجية الجزائرية في مجال الخدمات

المطلب الأول
القطاعات الخدمية المستهدفة في ظل التنمية المستدامة

أولا: الصحة المستدامة

عرفـت منظمـة الـصحة العالميـة: « حالـة الـسلامة البدنيـة والعقليـة الكاملة وليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان »

ينص المبدأ الأول من إعلان Rio للبيئة والتنمية على ما يلي: « يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة »[1].

والصحة المستدامة هي التي تحقق فيها الحالة الجيدة لبدن والعقل في عموم المجتمع « الصحة العمومية وتسير عبر الزمن طبيعيا أي من دون اللجوء إلى مواد مصطنعة "أدوية مثلا "».

١ـ أبعاد الصحة المستدامة[2]

أـ الاستدامة الاقتصادية: زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان مواقع العمل، أي الحفاظ على المستوى الجيد للصحة العمومية من أجل توفير طاقة إنتاجية بشرية كفأة وتنافسية التحكم في تكاليف قطاع الصحة.

بـ الاستدامة الاجتماعية: فرص معايير للهواء والماء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، أي إجراءات تعويضية من خلال الخدمات العمومية وتطوير النشاطات الوقائية.

جـ الاستدامة البيئية: ضمان حماية الكافية للموارد البيولوجية التغذية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة استخدام مواد طبيعيةِ في العلاج العمل على المحافظة على مواردها التفكير في صحة الأجيال المستقبلية.

٢ـ أهمية الخدمات الصحية[3]

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية البودي جانيرو، جويلية ١٦ منشورات الأمم المتحدة.

(٢) سهام حرفوش وآخرون: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي ٠٧ و٠٨ أفريل ٢٠٠٨، ص ٠٨.

(٣)محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٥٧.

تلعب الصحة في عملية التنمية دورا بارزا حيث أنها تعتبر ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويحدد جو نار ميردال أن لا يمكن تفهم الصحة بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشية، والتغذية فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد للمقررات الدراسية إلا بتوفر حالة صحية جيدة، وإذا كانت الخدمات الصحية تعمل على توفير الظروف المسبقة أو الشروط الضرورية للإقلال من معدل الخصوبة بواسطة خفض معل الوفيات في الأطفال فهي تستطيع أن تقوم كذلك بدور هام في دعم وتوفير المتطلبات اللازمة لضبط السكان، وتحقق الصحة للفرد أو المجتمع بإجراءات وقائية من الأمراض ومضاعفاتها الصحية أو مضاعفاتها الاجتماعية وبالإجراءات العلاجية للحالات المرضية وبالإجراءات التأهيلية التي تتخذ بعد علاج الحالات المرضية.

ثانيا: التعليم المستدام

١ـ مفهوم التعليم المستدام:

يرى هاريسون كاتب اقتصادي أن المورد البشري هو مدخل الإنتاج النشيط والفعال، أو الإيجابي، بينما رأس المال والموارد الطبيعية تمثل عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية وحتى إن تم توفيرها فلن تضيف شيئا للناتج القومي دون تدخل العنصر البشري، فالعنصر البشري هو الذي يقوم باستغلال الموارد وتكوين الأموال وبناء المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية التي تحقق أهداف النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة فالدولة الغير قادرة على تنمية أفرادها لا تستطيع تنمية أي شيء آخر.

فما هو التعليم المستدام ؟

- إن التعليم المستدام يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة.
- تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي، البيئي، العائلي، المدرس، وبيئة مكانا للعمل أو بيئة بصفة عامة.
- تعليم يعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث تمكين جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.
- تعليم يدخل في منظوره التعليم مدى الحياة.
- تعلم يضمن تفتح الأشخاص تفتحا متوازنا.
- التعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن.

تشمل أهداف التعليم في قانون حقوق الإنسان، أعداد الطفل لمسؤوليات الحياة في مجتمع حر، وبروح الفهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين إمكانية المرأة على العمل ويرفع من مستوى توقعاتها في الحياة، ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة، إن الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها سوف يساهم في تعميق ت ب م على مستوى المجتمع، إذ ما أريد لها المساهمة الجادة والفعالة في التنمية المستدامة حيث أنها تشكل نصف المجتمع و المسؤولة عن تنشئة الأجيال الجديدة، ونرى أنه إمكانية تعليم المرأة الريفية على سبيل المثال: لدعم دورها في التنمية المستدامة عن طريق تمكينها من مساعدة عائلتها وزيادة دخلها، وتحسين مستواها العلمي ووضعها الاجتماعي، توعيتها مع دورها المهم في اتخاذ ووضع القرارات، ويمكن تحقيق ذلك من خلل رسائل التعليم والتدريب والتوجيه عن بعد كما تم التطرق إليها سابقا وللدورات

التدريبية، إضافة إلى توعيتها بأساليب تربية الأبناء وإنشاء جيل واع يتحمل المسؤوليات المستقبلية.

٢ـأبعاد التعليم المستدام:

البعد الاقتصادي: يتمثل في[1]:

- إكساب الفرد مهارات العمل بالإضافة إلى زيادة إنتاجيتهم.
- توسيع قاعدة الابتكار والتجديد وتشجيع الاتجاهات الحديثة.
- التقدم الاقتصادي لا يرجع إلى النمو في رأس المال المادي وإنما إلى النحو في الاستثمار في رأس المال البشري.
- تفريغ قوة عمل أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- خلق مزيد من فرص العمل داخل الاقتصاد القومي ورفع الدخل الفردي.
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين وطبقة من المنظمين لضمان إدارة كفأة.
- الاستثمار في المورد البشري يزيد من قدرة عنصر العمل كمورد اقتصادي مع زيادة الناتج القومي الإجمالي.

البعد الاجتماعي:

- تكوين أفراد يتحلون بروح المسؤولية تجاه المجتمع - المواطنة- .
- رفع المستوى الصحي والوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع.
- الوعي الاجتماعي وروح التعاون والتفكير في المستقبل في الأجيال اللاحقة.

---

(١)طلعت الدمرداش: الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس للنشر، مصر، ٢٠٠٦، ص ٤٩٤.

البعد البيئي[1]:

- إدماج مدخل التربية البيئية في البرنامج التعليمية التدريبي للوعي بالبيئة وقضاياها ومشاكلها.
- التربية البيئية التي تؤكد على الوعي والمعرفة والاستمرارية لخلق التنمية المستدامة مدن الحياة فهي لا تقف على سن معين

٣ـ التعليم من أجل التنمية المستدامة[2]:

تبذل اليونسكو جهدها منذ حوالي ٦٠ عاما في سبيل ترويج وتحسين جودة التعليم وهي اليوم مناطة بها مسؤولية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥- ٢٠١٤.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٢ القرار ٢٥٤/٥٧ المتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ وعينت اليونسكو وكالة مسؤولة عن الترويج لهذا العقد.

ويستند اعتمادها العقد إلى مثال أعلى وهو بناء عالم تتاح فيه لكل شخص فرصة الانتفاع بالتعليم واكتساب القيم وأنماط السلوك وأساليب العيش وكل ما يلزم من أجل بناء مستقبل قابل للاستمرار وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق عالم أفضل وفي هذا المنظور حددت الأهداف:

١) تسهيل إنشاء شبكات وروابط لتشجيع المبادلات والتفاعلات بين الأطراف الفاعلة في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة.
٢) النهوض بتحسين جودة التعليم والتعلم في مجال التعليم من أجل ت م.
٣) مساعدة البلدان على التقدم في طريق بلوغ الأهداف إنمائية للألفية.

---

(١) سمير جاد، مهني غنايم: اتجاهات وقضايا التعليم العالي لـ ق ٢١، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط١، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(٢) موقع اليونسكو الخاص بالتعليم من اجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٦ www.unesco.org /education /desd.

٤) إتاحة إمكانيات جديدة للبلدان كي تراعي التعليم من أجل ت م في إطار صلاحيتها لقطاع التربية.

في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو البرازيل عام ١٩٩٢ كلفت اليونسكو بإدارة تنفيذ الفصل ٣٥ تسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة والفصل ٣٦ التعليم والوعي العام والتدريب من برنامج عمل جدول أعمال قرن ٢١ ثم جاء إعلان الألفية والأهداف الإنمائية اللذان اعتمدا عام ٢٠٠٠ فأكد من جديد التزام المجتمع الدولي بالعمل لصالح تنمية تكون حقا مستدامة.

وفي مؤتمر جوها نسبورغ عام ٢٠٠٢ أكدت اليونسكو من جديد إرادتها المضي قدما في ترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى واقع ملموس واستهلت عدة شراكات منها على الخصوص: البرنامج الطليعي المتعلق بتعليم سكان الأرياف والشراكة العالمية للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، ومبادرة التربية من أجل مستقبل مستدام مع ميثاق الأرض وتهدف جهود اليونسكو إلى:

- الترويج لإنشاء برنامج بحث في موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتشجيع على متابعته وتقديمه.
- تقاسم الممارسات الجيدة في مجال التعليم من أجل ت م.
- توثيق الروابط بين الدول الأعضاء التي أعدت برامج أو سياسات أو برامج بحث في موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتشجيع على متابعته وتقييمه.

٤.أهمية التعليم المستدام:

وضعت برامج المتحدة واليونسكو الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ترمي كلها إلى التخفيف من الفقر وتحسين الصحة، ونوعية

الحياة، وترى في التعليم وسيلة هامة لتحقيق هذه الأهداف UNISCO 2005 وهي تؤمن أيضا بان التعليم هو مفتاح التنمية ويتيح وسيلة لتمكين الناس من تحقيق إمكانياتهم والتحكم تدريجيا بالقرارات التي تتعلق بهم، وتعكس مجمل هذه المبادرات فكرة أن التعليم حق لجميع المواطنين وعلاوة على ذلك، فإن التعليم للجميع وحق الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يركزان على جودة التعليم، وتحديدا على محتوى ما يتعلمه التلميذ وطريقة تعلمه كما أن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية بوضعها جزء أساسيا من مسيرة التعليم والتعلم وتشديد مبادرات التعليم للجميع، وعقدا الأمم المتحدة للتعليم لمحو الأمية على التعليم غير النظامي الذي يتم خارج البيئة المدرسية إلى جانب التعليم المدرسي نفسه، ومن جهة ثانية، أكدت لجنة اليونسكو الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين أن التعليم مدى الحياة والمشاركة في مجتمع التعليم عاملان أساسيان في الاستجابة للتحديات التي يفرضها عالمنا ليوم يتغير بتغيراته المتسارعة وتشدد اللجنة على أربع ركائز للتعليم وهي تعلم العيش معا، تعلم أن تعرف، تعلم أن تفعل، تعلم أن تكون....

التعليم يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية: يلعب التعليم دورا أساسي في زيادة وعي الأفراد بالمسئوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد ومفاهيم وأساليب تفكيرهم بما يتفق وطبيعة الظروف المحيطة وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لا بد من مجابتها فضلا عن أن التعليم يزيد من معرفة المواطنين بأسباب الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال الوعي الغذائي وبالطب الوقائي والعلاجي كما أنه يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى الأفراد ويقوي من تكافلهم الاجتماعي وهو يساعد في مساهمة ومشاركة الأفراد في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، وعلى إتقان أداء مهامهم في هذه الأنشطة ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالة والجدارة.

ويؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية حيث أنه يساعد جزئيا على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع والاهتمام والمصلحة والمسئولية، والكفاءة وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة كالثقة بالنفس والسيطرة والتميز، وينمي ويطور قدرة الأفراد على العمل الاجتماعي واتخاذ القرار وفي زيادة الميل لخدمة البيئة المحلية والإسهام في حل مشاكل المجتمع[1].

كما جاء عن تقرير عام ٢٠٠٨ عن الأهداف الإنمائية للألفية الهدف الثاني عن تحقيق وتعميم التعليم الابتدائي حيث في عام ٢٠٠٦ تجاوزت النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي في جميع المناطق تقريبا ٩٠٪ إن كثير من الدول اقتربت من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي أما عدد الأطفال من الفئة من ١٠٣ ملايين في عام ١٩٩٩ إلى ٧٣ مليون سنة ٢٠٠٦ هذا القدر من النجاح يؤكد إمكانية تحقيق الكثير إذا ما توفرت الإدارة السياسية لدى الحكومات والدعم اللازم من الشركات في التنمية ومع ذلك لم يبلغ صافي نسبة الالتحاق في جنوب الصحراء الكبرى في جنوب إفريقيا ٧١٪ حتى بعد القفزة الكثيرة التي شهدها الالتحاق بالتعليم والتي بدأت في عام ٢٠٠٠ إذ لا يزال حوالي ٣٨ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية خارج المدارس حتى الآن، أما في جنوب آسيا ارتفعت نسبة الالتحاق للتعليم الابتدائي إلى ما فوق ٩٠٪ بالرغم من ذلك لا تزال أكثر من ١٨ مليون طفل غير ملتحقين بالدراسة رغم بلوغهم سن الدراسة الابتدائية[2].

---

(١) محمد عبد الفتاح: الأسس والنظرية للتنمية الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٤٠.

(٢) تقرير عام ٢٠٠٨ عن الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا: النقل المستدام :

يلعب قطاع النقل والاتصالات دورا هاما في تحقيق التنمية الشاملة في كل الاقتصاديات الدولية.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لسنة ١٩٩٦ النقل المستدام: " هو الذي لا يهدد الصحة العمومية البيئة، ويستخدم الطاقات المتجددة."

وعرفه مركز النقل المستدام بكندا١٩٩٧: " نظام يسمح للأشخاص والمؤسسات من إشباع حاجاتهم الأساسية للنقل والتنقل وبصفة مستقرة وملائمة لصحة الإنسان والبيئة."[(1)]

١- أبعاد النقل المستدام:

أ- البعد الاقتصادي : التحكم أكثر في التكاليف وتحقيق فاعلية اقتصادية.

ب- البعد الاجتماعي:

- حرية الاختيار بين الوسائل المختلفة .
- توزيع عادل في توفير وسائل النقل بين المناطق.

ج- البعد البيئي:

- الحد من الإنبعاثات الملوثة والأصوات المؤذية
- التقليل من استخدام الموارد غير متجددة.

٢- أهداف السياسات الحكومية في قطاع النقل:

بصفة عامة فإن السياسة الحكومية في قطاع النقل، والتي يمكن وصفها بأنها واقعية وملائمة، هي تلك التي تواجه الاحتياجات والقيم المعلقة، وتتمثل الخطوة التالية في قيام الدولة بوضع المقاييس

---

(1) - Christian brodhag: déctionnaire du developpement durable, edition AFNOR, France , p 200

الملائمة لكل هدف تم تحديده فعلى سبيل المثال: يمكن قياس الكفاءة الاقتصادية بمقاسين عدة منها:

قياس التكلفة لكل وحدة منقولة، ومقياس وقت الرحلة ومقياس تكرار الرحلات وعدد المناطق التي تخدمها وسيلة النقل، وكمقياس مناسبة للحكم على مدى تحسين الخدمة وقد يكون المقياس لعنصر الأمان هو عدد الحوادث لكل مليون راكب كيلومتر.

وعندما تحدث الحكومة السياسة المرغوب تنفيذها، يكون السؤال عن كيفية تطبيق هذه السياسة وبعبارة أخرى: ما هي المجالات التي يمكن من خلالها تطبيق السياسة؟

هناك ٤ مجالات للتدخل الحكومي في قطاع النقل[1]:

- ❖نوعية الخدمة.
- ❖كمية الخدمة.
- ❖تنظيم قطاع النقل.
- ❖تخصيص الموارد الاقتصادية.

أـ نوعية الخدمة: يأتي كل من توفير عنصر الأمان وتحسين الخدمة في مقدمة الأهداف القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تدخلها في مجال نوعية الخدمة ففي سعيها لتحقيق عنصر الأمان تقوم الدولة بوضع ضوابط أساسية للأداء هي:

- تحديد السرعة.
- المستوى الفني للوسيلة النقل: سيارة، حافلة، قطار، سفينة، طائرة.
- المستوى الفني لطاقم العمل قائد قاطرات، حافلات، طيارون....
- المستوى الإداري للقيادات التنفيذية في مواقع العمل.

---

(١) حمادة فريد منصور: مقدمة في اقتصاديات النقل، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ١٩٩٨، ص ص ١٦٥- ١٦٧.

- كما تقوم الدولة بوضع الضوابط القواعد اللازمة لتحسين الخدمة بزيادة عدد الرحلات والتأكيد على أهمية مواعيد القيام والوصول والثقة في وسيلة النقل، وتسترشد الدولة بمقاييس معينة للحكم على نوعية الخدمة منها:
- الحوادث: يتم تحليل الحوادث والمقارنة بين عدد ونتائج وأنواع الحوادث بين وسائل النقل، لمعرفة أكثرها أمانة من جهة وتلاقي مثل هذه الحوادث مستقبلا.
- الضوضاء: والاهتزازات، ويستدعي ذلك عمل مقارنات بين وسائل النقل المختلفة، ومعرفة تأثير الضوضاء والاهتزازات على السكان ومواقع العمل والمدارس والمصانع والمباني، ويؤثر ذلك في اختيار مواقع المطارات والتي يجب أن تكون بعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان، كما يؤثر في نوعية وسيلة النقل المرغوبة في منطقة معينة.
- تلوث الهواء .
- السعر أجر الخدمة ويستخدم كمقياس للحكم على والتمييز بين أنواع خدمات النقل طبقا لنوعية الخدمة.

ب- كمية الخدمة: تنصب قواعد تنظيم كمية الخدمة عادة على وسائل، النقل العام، وتعني الدولة بوضع ضوابط الكمية الخدمة المقدمة وإمكانية استغلال الطاقة النقلية الفائضة وذلك بتقدير الطاقة النقلية لكل وسيلة نقل ودراسة مواقع النشاط الإنتاجي والتركيز السكاني لحسن توزيع الطلب والعرض خدمات النقل، من خلال سن قواعد وقوانين مناسبة

ج- تنظيم قطاع النقل: يشمل ذلك التنظيم الحكومي المتعلق بقطاع الذي يشمل المشروعات العامة والخاصة على حد سواء أي التنسيق والتوفيق بين الأهداف لكل من محمد عتبي الناقل العام والخاص

ويتطلب الأمر وجود مقياس مشتركة، مثل مقياس السعر للحكم على الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الخاصة والعامة، داخل القطاع والتأكد من فرض سعر معقول للخدمة يكفي الاستيعاب قيمة الأصول الإنتاجية على الأقل ولذلك يكون أحد الأهداف السياسية الحكومية لتنظيم قطاع النقل هو الحد من الإسراف الإفراط في استخدام الموارد الاقتصادية في القطاه، ويتطلب ذلك الحد من ظاهرة الاحتكار الطبيعي لبعض وسائل النقل وذلك عن طريق تشريع وسن القوانين والقواعد المنظمة لهذا القطاع.

د- **تخصيص الموارد الاقتصادية**: يهدف التدخل الحكومي عموما في النشاط الاقتصادي إلى التأثير على تخصيص الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادي.

ويمكن القول أن التدخل الحكومي في قطاع النقل، في مجالات نوعية وكمية للخدمة وتنظيم القطاع يكون الهدف النهائي منه هو التأثير على تخصيص الموارد الاقتصادية، وعندما تتدخل الدولة في مجال تخصيص الموارد في قطاع النقل فإنها تضع في اعتبارها مجمل الحقائق الرئيسية المتمثلة في:

- مساهمة قطاع النقل، في نمو الناتج القومي الإجمالي باعتبار الأخير أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية.
- مساهمة قطاع النقل كمصدر من مصادر الدخل الحكومي.
- مساهمة قطاع النقل في تحسين الميزان التجاري
- مساهمة قطاع النقل في تحسين الاستثمار كنسبة من الاستثمار الإجمالي.
- قطاع النقل كمستهلك رئيسي هام للطاقة.

وبالتالي فإن الهدف هو ترشيد استخدام الطاقة وذلك من خلال دراسة تكاليف الوقود لكل وسيلة نقل، ومدى إمكانية توظيف موارد

أكبر في وسيله النقل ذات الاستخدام الكفء للوقود ، ولا يتوقف الأمر معرفة ذلك فقط بل معرفة التكاليف الغير مباشرة لوسائل النقل مثل: تكلفة الوقت وتكلفة الحوادث وتكلفة الضوضاء وتكلفة التلوث وتكاليف تحسين الصحة والبيئة نتيجة الآثار السلبية لوسائل النقل.

وتأتي فكرة إعادة توزيع خدمات النقل بين المناطق الريفية والمدن تمثل أحد الأساليب لتحسين الخدمات الاجتماعية وهو أحد أهداف السياسات الحكومية داخل القطاع لتعظيم الرفاهية للمجتمع ضمان خدمة عادلة، أجور معقولة.

٣ـ أنواع النقل:

أـ النقل بالسكك الحديدية: يعتبر في مقدمة النقل التي تعتمد عليها الدولة اعتمادا كبيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنها أحد العوامل المؤثرة بشكل أو بآخر في اختيار أماكن السكن والعمل، وفي اختيار أماكن توطن الصناعات وكذلك[1]:

- الإقلال من ازدحام الطرق البرية السريعة وبالتالي تحقيق انخفاض في تكاليف صيانة الطرق وتقليل الخسائر الرأسمالية والبشرية الناتجة عن حوادث الازدحام وتحقيق وفورات اقتصاديات الوقت.
- تقليل التلوث نتيجة استخدام القطارات الكهربائية.
- ترشيد استخدام الطاقة حيث أن القاطرات عالية الكفاءة في استخدام الوقود.
- الطاقة التقنية الكبيرة وربط الأطراف والمناطق النادرة السكان بمراكز الإنتاج والتركيز السكاني داخل الدولة.
- تشغيل، الخط الحديدي أقل تكلفة من البدائل الأخرى.
- تعظيم الرفاهة الاقتصادية.

---

(١) حمادة فريد منصور: مرجع سابق، ص396 .

ب- النقل الجوي: يعد النقل الجوي من وسائل النقل، الرائدة من حيث أنها أسرع وسائل النقل الحالية وارتبط ذلك بتطور وسائل الراحة والسلامة الجوية السعة النقلية خصائص الخدمة المتميزة وكذلك كونها مصدر من مصادر الدخول القومي لاتفاع تكاليفها وكذلك تنشيط وتنمية قطاع السياحة.

ج- النقل البحري:

يعد كذلك من وسائل النقل التي لها أهمية كبيرة في حياة الفرد حيث أن أكثر من ٨٠٪ من حجم تجارة البضائع العالمية يتم بواسطة النقل البحري، ناهيك عن سفن الركاب التي تنقل مئات المسافرين في الرحلة الواحدة ناقلات البترول.

وتمثل الموانئ البحرية أهم عناصر صناعة النقل البحري، إذ أنها تمثل البوابات المجهزة بتقديم التسهيلات البحرية للسفن من جهة البحر والتسهيلات البرية لوسائل النقل الأخرى من جانب البتر[1].

د- النقل البري:

-١- مترو الأنفاق:

يمثل عام ١٨٩٠ تاريخ بداية أول خط مترو يعمل بطاقة الكهربائية في مسار مستقل في لندن ومنذ ذلك التاريخ ١٢٠ مدينة في العالم موزعة في أوربا وآسيا وأمريكا وفي أفريقيا تعد القاهرة المدينة الوحيدة التي تستخدم نظام المترو واستخدم كوسيلة في المدن الكبرى لما له من مميزات.

مميزات مترو الأنفاق:

- يعد أكثر وسائل الاتصال اقتصاد في الطاقة مقارنة بالوسائل الأخرى.

---

(١)المرجع السابق، ص ٤١٠.

- يحتل المترو من حيث مساحة المسار والحركة وهذا ما أثبتته دراسة حول الموضوع.
- يستخدم في قطارات مترو الأنفاق الطاقة الكهربائية لذا لا يسبب أي تلوث بالبيئة كما في وسائط النقل الأخرى على وسيلة نظيفة.
- تكون حركة قطارات المترو تحت سطح الأرض لذا لا تؤثر على طبيعة الحياة فوق سطح الأرض.
- توفر قطارات مترو الأنفاق مساحات كبيرة للمدينة مقارنة بالوسائل الأخرى.
- يمثل وسيلة تنقل عالية السعة والكفاءة.
- يمثل بدور القائد متكامل في سياسات النقل التخطيط الخضري.
- استخدامات التقنيات الحديثة في قيادة وتشغيل القطار بدون عنصر بشري.

٢- القطارات:

تستخدم لنقل المسافرين والبضائع بين المدن البعيدة أو بين دولة وأخرى وتتميز القطارات بطاقة استجابية كبيرة أو البضائع كما يتميز بمستوى الأمان والراحة وعلى مستوى السرعة تجاوز ٤٠٠ كلم/ سا كما أن تطور الذي شهدته على مستوى استخدام الطاقة حيث من الفحم إلى البترول إلى الطاقة الكهربائية لتشغيلها.

٣-سيارات الأجرة الصغيرة:

تستخدم على نطاق واسع في عمليات التنقل من مكان لآخر سواء كانت سيارات خاصة أو النقل العام.

٤- سيارات النقل الصغيرة سيكر وباص:

تستخدم في أغلب الأحيان كوسيلة نقل بين المناطق المختلفة من المدينة وهم رسم مسار لها تغطي كل أجزاء المدينة.

-5- حافلات النقل الكبيرة:

تعد الحافلات التي يتراوح عدد ركابها ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ راكب، من أهم وسائل النقل التي تستخدم بين مركز المدينة وأطرافها وبين مدينة وأخرى.

رابعا: قطاع السياحة

1- مفهوم السياحة:

1- 1- تعريف السياحة:

هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق متعة نفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الروتيني والإحساس يحمل المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة(1).

يرى الألماني جوبير فرولير بأن السياحة: ظاهرة من الظواهر العصر الحديث والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو المحيط، الذي يعيش فيه الإنسان واكتساب الوعي الثقافي وتذوق الجمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستماع بجمالها(2).

يعرفها النمساوي شوليرة سرانتهومن على أنها الاصطلاح الذي يطلق على عمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب خارج وداخل منطقة معينة أو أية للمدن ترتبط بهم ارتباط مباشر(3).

---

(1) زيد منير سلمان: الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٠٨، ص 12

(2) عشي صليحة: الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ص ٨،٩.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص ٨،٩.

١- ٢- أنواع السياحة[1]:

أ- من المنظور الطبيعي:

١) السياحة الترفيهية التي تظهر على الشاطئ.

٢) سياحة الاستجمام وهي التي تتميز في مناطق الهدوء.

٣) السياحة الرياضية سياحة اليخوت، التجديف، الصيد، الغطس، التزحلق على الماء، المهرجانات الرياضية.

٤) السياحة العلاجية المناطق البعيدة عن التلوث.

٥) سياحة المغامرات السفاري والصحاري، والواحات.

٦) سياحة السيارات التنقل بين جنبات الطريق.

٧) سياحة التصورية تصوير الطبيعة والأماكن الشاسعة الطبيعية.

٨) سياحة العلمية التي تقوم بعمل دراسات والأبحاث.

٩) ساحة مشاهدة الطيور متابعة الطيور.

١٠)سياحة التعدين المناطق التعدينية من جبال ومحاجز قديما.

ب- من المنظور الاجتماعي:

١ السياحة الثقافية الآثار القديمة، العادات والتقاليد الملابس الفلكلورية الشعبية، الرقص السعي، الغناء، أنواع الطعام.

٢ السياحة الروحانية والدينية الطرق التاريخية الدينية، القلاع والمساجد والكنائس والمناسبات الدينية.

ج- من المنظور الاصطناعي: عموما نشأة الإنسان في حيز المحيط الحيوي

١) السياحة التجارية: عمليات الانتقال من اجل التبادل التجاري.

٢) السياحة العسكري: في مناطق تمت فيها الحرب الحديثة.

---

(١) أحمد الحلاد: التنمية والأحلام السياحي المستدام، الناشر عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص ص ١٦- ١٨.

٣) سياحة رجال الأعمال: فالتقدم التكنولوجي والزراعي وراء هذه الزراعة.

٤) سياحة المناسبات كسياحة مؤتمرات المعارض، الأسواق، المهرجانات.

٢ـ مفهوم السياحة المستدامة:

طرح مفهوم السياحة المستدامة في ملتقى المنظمة العالمية للسياحة الذي انعقد جزر الكناري سنة ١٩٩٥ حيث جاء في الميثاق الذي خرج به المشاركون في الملتقى أن السياحة المستدامة هي: التي تحترم الشعوب والبيئة التي يعيشون فيها في إطار ابتدائية النشاط السياحي..."[١].

هناك من ذهب إلى أن تنمية السياحة المستدامة هي: التي تتطلب التناسق والتكامل بين استغلال الموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي وتدفق الاستثمارات حتى بتحقق هدف ربط الحاضر بالمستقبل لتلبية الرغبات المختلفة للسياح ولتحقيق أكبر عائد يمكن من الإيرادات السياحية[٢].

كما أشار بروكفيلد في سياق السياحة البيئية والتنوع البيولوجي أن الحفاظ على البيئة لا يشير إلى استمرارية والمحافظة على التنوع البيولوجي فحسب بل يجب قياسه أيضا بالتقدم في مجالات عديدة مثل تحسن الدخل وطريقة توزيعه على مجالات الصحة والتعليم والحريات والوصول إلى الموارد[٣].

٣ـ السياسة السياحية المستدامة:

٣- ١- خيارات الممارسات الجيدة:[٤]

---

(1)Christian brodhag, op-cit , p 225

(٢)عشي صليحة: مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣)كولن مالكل هول: السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، ترجمة محمد فريد حجاب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

(٤) - زيد منير سليمان: مرجع سابق، ص ص ١٠٧- ١٠٩.

أ- التقييم والرصد: تتموقع السياحة على الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية وتنوعها على أساس شفافية المعلومات المتاحة، مقدرة موقع معين على اجتذاب السائحين ثم الحصول على بيان لمدى تنمية الساحة وما قد يحد من هذه التنمية.

وتعدل القرارات على ضوء ما ينجم عن تطبيقها من نتائج و في سبيل تصحيح الأنشطة على نحو فعال ينبغي إنشاء نظام للرصد.

ب- السياحة عالية القيمة والصدارة الحجم: إن خير وسيلة لزيادة المكاسب من السياحة مع التقليل من الآثار السلبية على البيئة وعلى أساس الخبرة المكتسبة عليها تتزايد بنسبة تزايد عدد زبائن المنطقة. مثال: المرسوم العالية المفروضة في المراتع الوطنية للجبل كلمنجارو وجبل إفرست.

ج- استخدام إيرادات السياحة على الوجه الأمثل: إنها مشكلة عامة حيث أن كثيرا ما تذهب الإيرادات إلى الخزينة العامة وهنا نجد أنه لا يوجد علاقة بين الإيرادات التي تدره وبين الميزانية المخصصة لإدارة المنطقة المحمية، وإذا لم تكن هناك علاقة واضحة بين الرسم وبين الحفاظ على الموارد التي وفدوا للتمتع بها وان قبولهم سيكون على الأرجح مما إذا كانت هناك صلة واضحة بين الرسم والغرض.

د- توعية السكان المحليين بيئيا وسياحيا.

٣- ٢- الإشكالات المطروحة في التنمية المستدامة:

أ- استخدام الأرض:

- الاستخدام المباشر للوارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في توفير المرافق السياحية.

- اختيار الموقع عامل مهم وكثيرا ما تكون المواقع المفضلة فيها عوامل جذب تتميز بوجود أنظمة إيكولوجية ثرية بالأنواع المختلفة نتيجة لتشييد المباني في هذه المناطق مما يحدث تدميرا لتلك المناطق.

ب- عدم الوعي بالجانب البيئي سواء للسياح أو السكان المحليين:

- درس السواقة خارج الطرقات معدة لها قيام هواة جميع النباتات بطريقة غير واعية تؤذي مما يؤثر على نمو النبات.

- صناعة تحف فنية باستخدام كائنات معرضة للانقراض كالمرجان وأصداف السلاحف.

ج- الإشكال في الموارد المائية الخاصة: المياه العذبة التي تواجه طلبا متزايدا من الزارعة.

د- إدارة النفايات: تخلص من النفايات الناشئة عن السياحة بسبب مشكلات بيئية رئيسية مثل: مجاري المياه نفايات والملوثات جامدة والقمامة.

هـ- المشاكل الاجتماعية:

- تدفق السكان المحليين إلى المناطق السياحية بحثا عن فرص العمل وحدوث اصطدام.

- عند عدم وجود العمل مما يؤدي إلى الاتجاه إلى الأعمال غير شرعية منها المخدرات و الدعارة.

- المكاسب الاقتصادية التي توزع في المعتاد توزيعا غير عادل.

- ازدياد الضغط على الطلب المحلي للسلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك يثقل كاهل السكان المحليين مما يؤدي إلى الفقر النسبي.

- حالة السكان المحليين الذين ينبذون من مناطق معينة تحول للأغراض السياحية.

- التأثير على القيم الثقافية وخاصة بالنسبة للشباب المحتك بالسياح أي تغير تطلعات الشباب.

خامسا: الخدمات المصرفية المستدامة

١ـمفهومها:

التنمية المستدامة في القطاع المصرفي تتعلق بتوجيه المؤسسة المالية نحو تمويل الاستثمارات المسؤولة أي[1]:

- الاستثمارات التي تحمل أكثر ميول للبيئة والمجتمع مقارنة بالاستثمارات الكلاسيكية وتحقيق من خلال ذلك ميزة تنافسية.
- الاستثمارات التي تبحث عن إرضاء حاجات المؤسسة و المجتمع في آن واحد من خلال سياسة إرضاء جميع أصحاب المصلحة.

٢ـأبعاد التنمية المستدامة في القطاع المصرفي:

أ- البعد الاقتصادي:

- تمويل عملية التنمية الاقتصادية بمختلف قطاعاتها.
- تحسين الأداء الاقتصادي والمالي من خلال استخدام امثل للموارد المالية و توجيهها نحو القطاعات الصانعة للتنمية.

ب- البعد الاجتماعي:

- تنمية مؤسسة مسؤولة اجتماعيا مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي.
- العمل على ترسيخ ثقافة الحكم الراشد من أجل الوقاية من الأزمات.

ج- البعد البيئي:

- تمويل المشروعات الأقل ضررا بالبيئة أو التي لها اثر ايجابي على البيئة
- تمويل مشاريع البحث والتطوير في المجال البيئي.

---

(١) رعد حسن الصرن: عولمة جودة الخدمة المصرفية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٧٥.

■ المطلب الثاني: السياسة الخدمية بالجزائر في ظل التنمية المستدامة

أولا: قطاع التعليم في الجزائر

يمثل قطاع التعليم في الجزائر، كغيرها من دول العالم قطاعا حساسا يقاس على أساسه مدى تقدم وتخلف الدول فهو مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية ومنه سوف يتم محاولة تشخيص وضعية هذا القطاع وإبراز سياسات المنتهجة في تسييره وتحليلها على ضوء ضوابط التنمية المستدامة.

يعتبر قطاع حساس يقاس على أساسه ما تقدم وتخلف الدول ،فهو مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية، بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه إذ تقدر بأكثر من ٢٨٪ وهو رقم مرتفع لا يعكس الجهود المبذولة في قطاع التربية، وقد بلغت نسبة الأمية في الجزائر ٢١,٣٦٪ عام ٢٠٠٥، ونسبة الدخول المدرسي ٩٧٪ عام ٢٠٠٦. وصنفت الجزائر عالميا في المرتبة ١٠٤[1]. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لعام ٢٠٠٩ حسب التقرير العالمي ٧٥,٥٪.

-السياسات المتبعة في قطاع التعليم :

بعد الاستقلال شرعت الجزائر بسن سياسات للنهوض بقطاع التعليم الذي كان في أسوء حالاته وفي هذا الصدد اتبعت الدولة السياسات الآتية :

- تكريس حق التربية للجميع .
- تكفل القانون بالحق في التعليم.
- توفير الدولة التعليم للجميع بالمجان لكافة المستويات .
- إجبارية التدريس لمدة تسع سنوات .

---

(١) هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩، ص ١٧٠.

- تحسين جودة التعليم وتقليص الأمية بمنح التعليم كافة الموارد والإمكانيات الضرورية .
- ضمان التعليم الابتدائي والطور الثانوي للجميع.

نتج عن السياسة الإجبارية للتعليم تمدرس ٩٣٪ من أطفال اليوم بين ٦ سنوات و ١٥ سنة ،وسجل عدد التلاميذ الذين يلتحقون أول مرة بالمدرسة بنسبة ٩٧ ٪ في ٢٠٠٦ واستطاعت الجزائر ان توفر في نفس السنة ٢٣٠٠٠ ألف مؤسسة مدرسية

لقد حققت الجزائر أهداف الألفية فيما يخص التعليم الابتدائي للجميع والتكافؤ بين الجنسين ولقد خصصت الجزائر غلاف مالي قدره ٧٥٠ مليون دولار لتنفيذ برنامج يشمل خطة واسعة لمحو الأمية يمتد إلى غاية ٢٠١٥ .

وبصفة عامة: وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنها لا تعكس فعلا وضعية قطاع التربية في الجزائر فالنتائج المحققة أقل مما توقعت البرامج والسياسات المخصصة والمخصصات المالية، حيث ركزت على الكم فقط.

ثانيا: قطاع الصحة في الجزائر

إن أكثر من ٢٧٠٠٠ جزائري تعرضوا لمرض السل منذ سنة ٢٠٠٧ خاصة في المدن والأرياف في غرب البلاد حسب ما لأكده التقرير العالمي لمراقبة مرض السل ٢٠٠٨ ،وعودة إصابات الجرب والأمراض الجلدية في أواسط المدارس حيث أشار التقرير بتسجيل ما لا يقل عن ١٤٧٦ حالة في ولايات الوسط الجزائري خاصة في الأحياء الفقيرة ،و٣١٤٤ حالة للتفوييد و٢٦٨٦ إصابة بداء التهاب السحايا وأكثر من ٣٠٠٠٠ حالة ليشمانيوز.

وهذا لا يعني انهيار قطاع الصحة فقد ورد في تقرير لمركز المعلومات التابع للأمم المتحدة في الجزائر

- نسبة الوفيات للأمهات كانت ١١٧ وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة أصبحت تعادل ٩٢,٦ وفاة لكل ١٠٠ ألف.
- تحسين معدل العمر من ٧٢,٥ سنة إلى ٧٥,٣ سنة .
- تراجع في نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى ٢٦,٩ حالة سنة ٢٠٠٦ بعدم كانت ٣٦,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ولادة عام ٢٠٠٠ .
- وصلت نسبة الفقر إلى ٢٢,٦٪ [1]

١ـ السياسات والبرامج المتبعة :

لابد من تحسين الخدمات الصحية للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة وهذا ما جعل الجزائر بحتمية إصلاح صحي عميق، اعتماد السياسات الآتية :

- تنص المادة ٥٤ من الدستور على الحق في الصحة "تكفل الدولة منع و مكافحة الأوبئة و الأمراض المستوطنة" ،حيث كان مخصص لها في ميزانية الدولة حوالي ٩٥ مليون د.ج /١٩٩٩ وأصبحت ٢٢٤ مليون د.ج /٢٠٠٨ .
- لقد انطلقت الجزائر في برنامج خماسي للاستثمار العمومي قدره ثلاث مليارات أورو لبناء مستشفيات ومصحات عبر الوطن .
- في سنة ٢٠٠٩ أطلقت الحكومة برنامج لتنمية القطاع الصحي "المخطط التوجيهي للصحة " وهو إصلاح يمس عدة منشات صحية لتحديث نظامها الصحي فضلا عن بناء منشات أخرى في الفترة مابين ٢٠٠٩ - ٢٠٢٥ فمن المقرر استحداث ٨٦٠٠٠ سرير جديد وتعويض ١٢١٨١ سرير قديم إلى جانب التكفل بجوانب التأطير، ويهدف هذا البرنامج إلى بناء مستشفيات جديد ومراكز جديدة مضادة لسرطان وعيادات التوليد وقدر غلاف المالي في آفاق ٢٠٢٥ ب :١٨١٩,٦٣ مليار د.ج.

---

(١)المرجع السابق، ص ١٧٦.

٢ـ السياسات المسيرة لقطاع الصحة في الجزائر:

أعلنت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية أن الحكومة الجزائرية وضعت برنامجا لإصلاح القطاع الصحي في الجزائر يكلف الخزينة العمومية ٢٠ مليار يورو في غضون ١٦ سنة.

وأطلق على هذا البرنامج المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر وهو عبارة عن إصلاحات تمس عدة منشآت صحية لتحديث نظامها الصحي فضلا عن بناء منشآت أخرى في الفترة ما بين ٢٠٠٩- إلى غاية ٢٠٢٥، ويهدف هذا المخطط التوجيهي للصحة إلى بناء مستشفيات جديدة ومراكز جديدة مضادة للسرطان وعيادات للتوليد، إضافة إلى إغلاق المستشفيات القديمة وضمان أفضل تغطية طبية عبر التراب الوطني.

حيث وضعت الجزائر برنامجا لمواجهة الارتفاع المحسوس لبعض الأمراض مثل: مرض السرطان حيث تكتشف في الجزائر ٣٠ ألف حالة في كل سنة كذلك لأمراض ضغط الدم والأمراض القلبية التي شهدت ارتفاعا كبيرا.

وانطلقت الجزائر منذ ٢٠٠٥ في برنامج خماسي للاستثمار العمومي قدره ٣ مليارات يورو لبناء مستشفيات ومصحات عبر عدة ولايات جزائرية، وبصفة عامة لم يكن إصلاح المنظومة الصحية بالشكل الذي يدعم عدم تسييس قطاع الصحة ولم يحارب الفساد، ومراجعة المنظومة الصحية الوطنية على النحو الذي يتم فيه التكفل بالتحولات الجديدة وجعلها أكثر استعدادا للتغيرات التي قد تحدث، وعدم إدراج أهداف الألفية في صلب الإستراتيجيات الصحية والذهاب إلى أبعد من ذلك رغم المصادقة على الاتفاقية.

ثالثا: قطاع النقل في الجزائر

من أهم ما أنجز في هذا الإطار :

٢٠٠٢ : بدأت وزارة الأشغال العامة برنامجا رئيسيا لإعادة تطوير المناطق الحضرية بما فيها الممرات التحتية فوق الشوارع بهدف تقليل الازدحام وتمكين التنقل السريع ما بين أحياء المدينة وتم القضاء على ٩ مناطق من الازدحام عبر الوطن في السنة الماضية.

١ـسياسات النقل في الجزائر :

- خصص قانون الإنعاش الاقتصادي ١٩٩٨- ٢٠٠٤ حوالي 1.5 مليار دولار مقسمة كما يلي: ٥٦٪ الطرقات ، ١٠٪ للموانئ ، ١٤٪ للمطارات ، ٢٠٪ للسكك الحديدية.
- أما قانون دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ فقد خصص لقطاع النقل والأشغال العمومية ٢٧ مليار دولار أي ٤ ٪من PIB ولقد أوليت الأهمية إلى السكك الحديدية والتي تحصلت على موارد قاربت ٢ ٪ من PIB .

٢ـأهداف سياسات النقل:

- إعادة تفعيل سياسات شبكة الطرقات
- إنهاء إنجاز الطريق السريع شرق غرب
- إعادة تأهيل و عصرنة وتكثيف شبكة السكك الحديدية
- عصرنة المطارات و إنشاء أخرى
- إتمام مترو الأنفاق بالجزائر العاصمة.

رابعا: قطاع المصارف في الجزائر

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تحسنا ملحوظا في نشاط قطاعها البنكي حيث عرف مستوى الأصول البنكية ارتفاعا بمقدار ١٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٤ـ- ٢٠٠٥ إذ بلغ حوالي ٤٤مليار دولار حيث يساهم بنسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

يبقي قطاع البنوك يخفي عجزا كبيرا ويعيق عملية التنمية، إن ضعف تسيير قطاع البنوك في الجزائر يرجع إلى الاختلال في سوق القروض البنكية الراجع إلى:

- إجبار المؤسسات العمومية بالتعامل مع بنك واحد مما يكبح في ديناميكية المنافسة في سوق القروض ويضع القروض أمام البنوك والمؤسسات البنكية الأخرى، مثال: البنك الجزائري الخارجي يستحوذ على ثلث مداخيل سوناطراك كودائع، جميع القروض البنكية موجهة إلى المؤسسات العمومية حوالي ٥٢٪ من مجموع قروض البنوك العمومية والتي لا تستثمر بكفاءة.

- على الرغم من الدور الذي تلعبه البنوك في الدول المتطورة وهو تمويل المشاريع التنموية إلا أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة عدم استغلال والاستفادة من هذه المؤسسات[1]

خامسا: قطاع السياحة في الجزائر

١ـوضعية قطاع السياحة في الجزائر :

لمعرفة أهمية قطاع السياحة و مساهمته في التنمية الاقتصادية لبلاد ما يجب معرفة طاقات الإيواء السياحية والتدفقات السياحية ومناصب العمل المحدثة ومقارنتها بدول آخري .

(1)abdelatif benachnhou , pour une meilleure croissance , edition alpha design, 2008,p 68

تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٤:

السنة	السياح الأجانب	المقيمين في الخارج	المجموع
١٩٩٧	٩٤٨٣٢	٥٣٩٩٢٠	٦٣٤٧٥٢
١٩٩٨	١٠٧٢١٣	٥٧١٢٣٤	٦٧٨٤٤٨
١٩٩٩	١٤٠٨٦٢	٦٠٧٦٧٥	٧٤٨٥٣٧
٢٠٠٠	١٧٥٥٣٨	٦٩٠٤٤٦	٨٦٥٩٨٤
٢٠٠١	١٩٦٢٢٩	٧٠٥١٨٧	٩٠١٤١٦
٢٠٠٢	٢٥١١٤٥	٧٣٦٩١٥	٩٨٨٠٦٠
٢٠٠٣	٣٠٤٩١٥	ــــ	ــــ
٢٠٠٤	٣٦٨٥٦٢	٨٥٦١٥٧	١٢٢٣٧١٩

المصدر: وزارة السياحة

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم التدفقات السياحية في الجزائر هم الجزائريون المقيمون في الخارج، لذا فهو لا يعكس واقع السياحة في الجزائر، ويشغل قطاع السياحة إجمالا وحسب إحصائيات ٢٠٠٤ أكثر من ١٠٥ ألف عامل.

عمدت الحكومة إلى رفع مستوى الأداء السياحي من خلال تنمية البنية التحتية خاصة النقل والطرقات حيث تم تخصيص ٨,٢ مليار دولار أمريكي لمشروعات الأعمال العامة وتم تأسيس المطار دولي الجديد للجزائر في عام ٢٠٠٦ .

وحاليا وقعتا وزارتي التخطيط الوطني والبيئة ،السياحة ٨٠ عقدا مع مختلف المستثمرين الجزائريين في ٢٠٠٨ و تتضمن إقامة مشروعات سياحية بدءا من ٢٠٠٨ وتقدر تكلفتها ب٢٠ مليار دج أقامة فنادق ومنتجعات.

والجزائر تبدل جهود في الانفتاح على اقتصاد السوق والوصول بالقطاع السياحي إلى مستوى المعايير الدولية القادرة على المنافسة، كما

أن هنـاك أكثـر مـن ١٦٠ منطقـة سياحية قابلـة للتمديـد وزيـادة ٢٨٠٠٠ سـرير في مشاريع مختلفة نذكر منها: مشروع مشترك بين آكور للفنـادق ورجل أعمال جزائري جيلالي مهري لبناء ٣٧ فندق عبر التراب الجزائري، ٦ منها قيد الدراسة وتشمل تواجدها كل من الجزائر العاصمة، وهـران، قسنطينة، عنابـة، وفتح معهد وطني متخصص في التكوين السياحي والفندقي بالجزائر، والجزائر ترغب في تطوير القطـاع السياحي المراعـي لمعايير التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

٢ـ السياسات والبرامج السياحية المطبقة في الجزائر بعد ٢٠٠٠ :

عمدت الحكومة إلى رفع مستوى الأداء السياحي من خلال تنمية البنية التحتية خاصة النقل والطرقات حيث تم تخصيص ٨،٢ مليار دولار أمريكـي لمشروعات الأعمـال العامـة وتم تأسيس المطـار دولـي الجديـد للجزائر في عام ٢٠٠٦ .

وحاليا وقعتا وزارتي التخطيط الوطني والبيئة ،السياحة ٨٠ عقـدا مـع مختلف المستثمرين الجزائـريين في ٢٠٠٨ و تتضمن إقامـة مـشروعات سـياحية بـدءا مـن ٢٠٠٨ وتقـدر تكلفتهـا ب٢٠ مليـار دج أقامـة فنـادق ومنتجعات[1] .

خلاصة لما سبق ذكره إن السياسات المنتهجة مـن طـرف الـدول الناميـة في إطـار اسـتراتيجيات التنميـة الاقتـصادية تركـت نتـائج و آثـار سلبية إذ لم تقو على رفع المستوى المعيشي للفرد و يعود السبب في ذلك إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتجيات، و علـى الـرغم مـن أن المنظمات و الهيئات الدولية تساند الدول النامية في استراتيجياتها التنموية إلا أن ذلك يعد غير كافيا بل حتى أنه يترك هو الآخر آثارا سلبية، إذ أن

---

(١) يحيـاوي هاديـة: السياحة والتنميـة بـالجزائر، مـذكرة لنيل شـهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، الجزائر ،٢٠٠٣ ، ص٣٧.

عوائق التنمية الاقتصادية متعددة و متغيرة يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات التنمية.

يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث و أبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية التي غالبا ما تحرص على النمو الاقتصادي الذي يكون على حساب متغيرات أخرى كالبيئة مثلا ، عكس هذا النموذج التنمية المستدامة الذي يوفق بين العنصر الاجتماعي و الاقتصادي و كذا بين البيئي و الطبيعي.

والجزائر هي الأخرى كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر الفرنسي مما جعلها تصدر قوانين و مراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية تصب مجملها في إستراتيجية التنمية الاقتصادية ، ويمكن استخلاص النتائج التالية :

١- إن فكرة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بان استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية و الاقتصاد بشكل عام لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي و بعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام و التنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية الاقتصادية للاحتياط و الوقاية.

٢- إن فعالية العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر ان التكامل بين النمو الاقتصادي و المحافظة على البيئة شرط أساسي لديمومة التنمية.

٣- إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية و تطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية و كذا الصحة. إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها

الدولة، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية و عدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.

٤- رغم الصعوبات التي واجهتها الجزائر في مسيرتها نحو بناء صرح صناعي متطور والإشكاليات التي باتت صعبة الحلول أحيانا في الفترة الانتقالية من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق، فإنها تتطلع إلى مستقبل أكثر واقعية وجدية وإنجاز برامج تنموية قائمة على العقلانية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، ولكن عليها العمل ببرامج عالمية أصبح تطبيقها ضروري إذا كانت تريد أن تلتحق بركب الدول المتقدمة في مجال التصنيع وتسيير الموارد الطبيعية بصفة كفؤة.

٥- إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العالم يمثل أحد الأهداف الرئيسية للعمل المشترك فالتنمية الزراعية المستدامة تدل على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية وهذا يستدعي عدم هدرها واستغلالها استغلالا رشيدا فالتنمية الزراعية المستدامة اصطلاح يرتبط بتحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وأصبح الاتجاه الآن نحو استخدام الوقود النظيف أو الوقود الحيوي.

٦- تبقى الخدمات عنصر مهم لتحقيق الاستدامة إلا أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار وتوضع على الهامش وتبقى الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات لتغطية نفقاتها وتحقيق التنمية، لكن الجزائر:

- تملك الجزائر مقومات كبيرة في مجال السياحة التي تمكنها من تحقيق تنمية للأجيال الحالية والمستقبلية ولكن تبقى غير مستغلة.
- يبقى قطاع النقل يعاني ضعف ملحوظا على الرغم من أنه يمثل العمود الفقري لجميع القطاعات.

- على الرغم من التحسن في سياسة التعليم في الجزائر والملاحظة من خلال انخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين إلا أن الجزائر مازالت تركز على الكم في التعليم وليس النوع، ودون سياسات استيعابية لهذه الإطارات.
- وفي مجال الصحة لا تختلف على مثيلتها التعليم حيث لجد الآن لازالت الجزائر تعاني من الأوبئة السل الطاعون وهي من أشكال التي اتسمت بها الدول المتخلفة.

وفي الأخير يستحسن بالجزائر ومتخذي القرار الاقتصادي السعي بجدية وفعالية ورسم خطط مشتقبلية شاملة في مجالات الصناعة والبيئة والزراعة والخدمات مركزين على الرأس المال البشري الذي هو أساس التنمية الاقتصادية دون إهمال حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للدولة.

الفصل الخامس
تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي
دراسة مقارنة

المبحث الأول: تمويل التنمية في النظام الوضعي

تحتل عملية التمويل درجة بالغة من الأهمية في الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أسسها، بل إن قوة أي نظام اقتصادي ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية، تعبئتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، لتساهم هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولهذا جاء هذا المبحث ليتناول مفهوم تمويل التنمية وأهميتها في النظام الوضعي، ثم التطرق إلى مصادر تمويل هذا النظام، ثم نعرج على آليات التمويل التي يعتمد عليها هذا النظام، والآثار السلبية التي تتركها هذه الأدوات على النظام الاقتصادي ككل.

المطلب الأول
مفهوم تمويل التنمية في النظام الوضعي

كما نرى من العنوان أن هذه الجملة " تمويل التنمية " تتكون من كلمتين: التمويل، التنمية، وسوف نحاول تعريف كل منهما على ضوء النظام الوضعي، ثم نعرج على تعريف التمويل الوضعي للتنمية.

أولا- التمويل الوضعي:

التمويل في اللغة مشتق من المال، يقال تمولت واستملْتَ كثر مالك، ومولـه غيره ... ومولته بضم التاء أي أعطيته المال، وفي المعجم الوسيط: يقال موَّله: أي قدم له ما يحتاج من المال، يقال مول فلانا ومول العمل.

أما اصطلاحا فيمكن تعريف التمويل بأنه " أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع ما، وهو من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة في نشاطها ونموها، ولهذا لا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون هذا العنصر المهم والحيوي، فالتمويل إذن هو الحصول على الأموال من مصادر مختلفة وحسن استخدامها "(١).

كما يمكن تعريف التمويل بأنه " عبارة عن توفير الموارد الحقيقية من السلع والخدمات اللازمة لإنشاء مشروع استثماري وتكوين رؤوس أموال جديدة، واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية" (٢).

إذن فالتمويل يأخذ معنيين إحداهما حقيقي والآخر نقدي:

فالمعنى الحقيقي يقصد به " توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والطاقات الإنتاجية قصد تكوين رؤوس أموال جديدة ".

أما المعنى النقدي فهو " إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة " (٣).

ومن هنا كانت أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة، والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة، كما تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال

---

(١) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٥.

(٢) عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢، ص ٢١٥.

(٣)Salah El-Din Hassan El-Deissy, contemporary Banhimg Issues, dar El-Fitr Al-Arabi, cairo, 2003, P 20

توفير الأموال اللازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي، مباني، تجهيزات الإنتاج، كما يساهم التمويل أيضا في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعمليات الاستغلال في المؤسسة، وعموما يمكن القول أن التمويل في المؤسسة هو ناتج على ضرورة توفر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي أو موسمي أو استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية.

وعلى المستوى الكلي يمكن القول أن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها:

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل.

ثانيا: التنمية في النظام الوضعي:

التنمية لغة معناها " النماء " أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال نموا، أي كثر وتراكم.

أما اصطلاحا فقط اختلف مفهوم التنمية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، وأيضا راجع لاختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية.

ونوضح آراء بعض هذا الفكر التنموي الوضعي من خلال التعاريف التالية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية: " بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج" [1].

وتأسيسا للرؤى الاقتصادية الجزئية لمفهوم التنمية، يمكن أن نورد التعريف التالي: " التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي، لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"[2].

نلاحظ أنه ليس لمحددات تحقيق التنمية حسب هذين المفهومين المستعرضين إلا البعد الاقتصادي البحت، بينما تم إغفال الحقائق الإنسانية والاجتماعية والحضارية التي يجب أن تبنى على أساسها إستراتيجية التنمية، فقضية التنمية لا يمكن أن تقتصر على الأهداف الاقتصادية فحسب، بل تستوجب البناء الإنساني والحضاري الذي يميز المنطلق الفكري والثقافي الموروث في فهم صحيح لأبعاد التنمية في المجتمعات الغربية والإسلامية، فالمنطلق الفكري للتنمية الاقتصادية في النظم الوضعية والذي انبنت عليه معظم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التنمية بأبعادها الكلاسيكية هو" ندرة الموارد " وعدم كفايتها لإشباع الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، والتي تسعى جميع النظم

---

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٢) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٩١.

الاقتصادية الوضعية لاستخدامها استخداما رشيدا في ظل محدوديتها بغية تحقيق المنافع المثلى لها وتعظيم مكاسبها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد وللجماعات.

ومما سبق، نستنتج أن التمويل الوضعي للتنمية يعني توفير الموارد النقدية والسلع والموارد الإنتاجية وتوجيهها لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

المطلب الثاني
مصادر مؤسسات التمويل الوضعي

إن مصادر التمويل الوضعي تتمثل في المؤسسات المالية التي يتكون منها هذا النظام، والتي تشكل في الحقيقة العصب المحرك لعمليات تمويل التنمية، ويمكن تقسيمها إلى:

أولا- المصارف الوضعية:

تعتبر المصارف في صورتها المعاصرة امتداد للصيارفة والمرابين القدامى، فهذه المصارف مهما كانت طبيعتها الآن ونوعية الوظائف التي تؤديها، لا تعد أن تكون مؤسسات تتعامل في الدين أو الائتمان، حيث يقوم البنك بدور الوساطة بين الأعوان الاقتصادية التي لديها قدرة تمويل والأعوان الاقتصادية التي لديها عجز في التمويل، مع العلم أن الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها هي الفائدة، وهي أقساط مالية يمنحها البنك للمودعين مقابل تنازلهم عن الكمية النقدية، كما يفرضها البنك على الدائنين لقاء تنازله عن السيولة النقدية لصالحهم [1].

---

(1) محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٢١٥- ٢١٦.

وهذه المصادر للتمويل البنكي تأتي من تشكيلة المصادر التي حصل عليها البنك من الأموال بهدف تمويل النشاط الائتماني والاستثماري، ويمكن تصنيفها إلى قسمين: مصادر داخلية، وأخرى خارجية.

١ـ المصادر الداخلية: ونقصد بالتمويل الداخلي مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة أو البنك الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، وتتألف هذه المصادر من:

أ/ رأس المال المدفوع: يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأس ماله.

ب/ الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح بصفة عامة في البنوك لأسباب مختلفة، وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين، كما تعتبر مورد ذاتي للبنك يساعده على التطور والنمو، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى: الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير الموزعة [1].

الاحتياطات: الاحتياطات هي عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المحققة خلال هذه الفترة، و ينقسم الاحتياطي إلى قسمين: الأول احتياطي قانوني يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره المصرف المركزي بهذا الخصوص، أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة، أما النوع الثاني من الاحتياطي فهو عبارة عن احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملاءه فيه.

المخصصات: ويقصد بالمخصصات الأرصدة التي يتم إعدادها في الميزانية، أي إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، وذلك بغرض

---

(٢) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ص ٥٤- ٥٥.

مواجهة الظروف غير المرغوب فيها التي قد يقع فيها أي مصرف، ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها.

الأرباح غير الموزعة: وهي المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات من إجمالي الأرباح، إلا أنها تكون قابلة للتوزيع، ويوزعها المصرف متى شاء سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة.

٢ـ **المصادر الخارجية**: نقصد بالتمويل الخارجي التزامات البنك من قبل المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله، سواء كانوا أفراد أو هيئات أو منشآت أو بنوك أخرى، وتمثل الموارد الخارجية بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي الموارد، وهي الودائع بمختلف أنواعها والقروض التي يحصل عليها من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، وسوف نتناولهما فيما يلي:

أ/ **الودائع**: تمثل الودائع " كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ والتوظيف، وتظهر هذه الودائع في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أشكالا أخرى "[(١)]، وتنقسم الودائع من حيث شخص المودع إلى ودائع أفراد ومشروعات وودائع الهيئات الحكومية وودائع البنوك، أما من حيث نوع وطبيعة الوديعة فتنقسم إلى:

الودائع الجارية: وتدعى بودائع تحت الطلب نظرا لإمكانية العميل بسحبها في أي لحظة دون أن يعلم البنك مسبقا، أي أن هاته الودائع تستعمل لمواجهة طلبات سحب العملاء على ودائعهم، إذ يستخدم الشيك كأداة للسحب متضمنة بذلك التزاما حاليا على البنك.

---

(١) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط٣، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

الودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يحق لهم السحب منها إلا عندما يأتي موعدها المحدد، وهذا الموعد متفق عليه في البداية بين العميل والبنك مقابل فائدة محددة، إذن فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم العقبات والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب، وهي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا، نظرا لأن بقائها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة.

الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع، كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع، ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل مثلا، فإنه يضمن بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل.

الودائع الائتمانية: فهي ليست إيداع حقيقي وإنما ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، ويستخدم هذا الائتمان من طرف الأفراد والمشروعات للقيام بالنشاط الاقتصادي وفي حالة أخرى يمكن لأصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات التقدم للمطالبة بسداد قيمتها.

ب/ القروض المصرفية: وهي القروض التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى المحلية منها والأجنبية، على سبيل المثال فالبنك المركزي قد يكون له يد في توفير بعض هذه الموارد لكن في حالة الضرورة ولمدة قصيرة الأجل، ويحدث هذا في الأوقات التي ينخفض فيها مقدار النقود الحاضرة لدى البنك، بمعنى الاحتياطي النقدي الذي قد يهدد قدرته على

مواجهة طلبات المودعين بسحب مبالغ نقدية من ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن التوسع في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة طلبات الاقتراض من البنوك بشكل يتماشى مع مواجهته دون التوسع في رصيده لفترة قصيرة، أو حتى احتياطه النقدي مقابل تقديم البنوك ضمانا للبنك المركزي المتمثل في الأوراق المالية والتجارية، ولا يقف عند هذا الحد، فبإمكان البنك أن يقترض من غيره من البنوك عند الحاجة للأموال أو مواجهة عجز السيولة.

كما يمكن أن نجمل أهم الوظائف التي تؤديها المصارف الوضعية بصفة عامة فيما يلي:

- خلق النقود والائتمان، والتعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.
- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت طلب وبعضها لأجل أو ودائع إدارية.
- خلق الأوراق التجارية، وإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في الأسواق المالية، وبيع وشراء هذه الأوراق المالية لحسابها أو لحساب عملائها.
- تقديم القروض اللازمة لتمويل نشاطات الاستغلال شراء سلع، مواد أولية..، وكذا نشاطات الاستثمار إنجاز مباني، شراء الأجهزة والمعدات ، هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد المتاحة وتراكم ثروات جديدة، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والازدهار في المجتمع
- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد وهو ما يتيح في المقابل فرصا متنوعة للمقترضين.
- القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل انجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء،

والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.

ثانيا- الأسواق المالية:

إن وجود سوق المال يعتبر أداة هامة لتوفير المال للأنشطة المختلفة وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه من خلال تعبئة المدخرات أو الموارد، وتوجيه هذه المدخرات لتلبية احتياجات الأنشطة المختلفة، وبطبيعة الحال يتوقف أداء الوظيفتين السابقتين على مدى تقدم الاقتصاد الوطني ومدى تطور سوق المال، وسوق المال هو السوق الذي يتضمن جميع الوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد وهذا يعني أن سوق المال يتكون من سوقين أساسيتين هما:

١- سوق رأس المال: يعرف سوق رأس المال بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال، ويتكون هذا السوق من [1]:

أ/ السوق الأولي " سوق الإصدار ": هو سوق تنشأ فيه علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية وبين المكتتب الأول فيها " أي بين المقرض والمقترض"، وبالتالي هي سوق تتجمع فيها المدخرات الخاصة ويتم تحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، أي أن الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق تكون أوراقا جديدة محلها استثمارات جديدة.

ب/ السوق الثانوي" سوق التداول ": هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بعد الاكتتاب فيها من قبل حامليها، أي أن أوراق هذه السوق متداولة من قبل ومعظمها استثمارات قائمة من قبل وليست جديدة، ويسمى أيضا ببورصة الأوراق المالية، وهو يعبر عن المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات بيعا وشراءا من الأوراق المالية التي يتم إصدارها وطرحها، وتتقسم الأسواق الثانوية إلى سوق نظامي " المنظمة أو رسمية "

---

(١) محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص ص ١٢١- ١٣٢.

وهـي سـوق تتـداول فيهـا الأوراق الماليـة للـشركات المدرجة بالبورصـة ، وتمارس عمليات التبادل فيها مجموعة من الوسطاء من قبل الشركات التي تطرح أوراقها المالية للتداول، وسوق موازي " غير المنظمة " وهي سوق تتداول فيه الأوراق المالية للشركات التي لم تستكمل شروط إدراجها بالبورصـة بعـد ، وذلـك وفقـا للأسـعار الـتي تظهـر علـى لوحـات العـرض بالبورصة. كما يمكن تقسيم سوق رأس المال من حيث آجال المعاملات إلى:

أ/ **سـوق حاضـرة**: هـي سـوق تتعامـل في الأوراق الماليـة طويلـة الأجـل أسـهم وسـندات ويطلـق عليهـا سـوق الأوراق الماليـة ، وهنـا تنتقـل ملكيـة الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقـة أو جزء منها.

ب/ **سوق آجلة**: يطلق عليها اسم سوق العقود المستقبلية ، وهـي تتعامل أيضا في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تعيينها بتـاريخ لاحـق، بمعنـى أن يـدفع المشتري قيمـة الورقـة ويتـسلمها في تـاريخ لاحق، والغرض من وجود هذه الأسواق هو تخفيض وتجنب تغير السعر.

٢ـ **سـوق النقـد**: وهـي سـوق يـتم مـن خلالهـا إصـدار وتـداول رؤوس الأمـوال قـصيرة الأجـل، ففيهـا يتركـز عـرض وطلـب الأمـوال القابلـة للإقراض لفترة أقل عن السنة ، وينشأ عرض هذه الأموال مـن جانـب كـل من يرغب في توظيف مدخراتـه عـن طريـق التخلـي عـن منـافع نقـوده لفـترة قصيرة مقابل حصوله على فائدة ، بينما يتشكل الطلب عليهـا مـن جانـب جميع الراغبين في حصول على منافع نقود الغير لفترة قصيرة في نظير دفـع فائدة ما. ويمكن أن نميز في سوق النقد سوقين هما:

أ/ **الـسوق الأولـي**: يـتم فيهـا الحـصول علـى الأمـوال المـراد توظيفهـا الآجـال قـصيرة بأسـعار فائـدة تتحـدد حـسب مـصدر هـذه الأمـوال وقـوة المقترض وسمعته المالية.

ب/ السوق الثانوي: يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب، ويتكون سوق النقد الثانوي من سوقين فرعيين حسب نوع العمليات التي تتم في كل منهما:

سوق الخصم: يتم فيها خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل التي من أهمها الأوراق التجارية العادية الكمبيالات والسندات وهي إصدارات تصدرها الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة، وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية.

سوق القروض قصيرة الأجل: تمثل هذه القروض جميع أنواع القروض التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والمصارف التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الائتمان قصير الأجل من ناحية أخرى.

المطلب الثالث
أدوات التمويل في النظام الوضعي

باعتبار أن مصادر التمويل الوضعي تتمثل أساسا في البنوك بالإضافة إلى السوق المالية فإن مستوى نشاط هذه الهيئات وحجم المعاملات التي تتم فيهما يعتمد على متغيرين أساسيين هما: سعر الفائدة والمضاربة.

أولا- سعر الفائدة:

تعد الفائدة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها مختلف المعاملات المصرفية الوضعية بالإضافة إلى جزء كبير من المعاملات التي تتم في الأسواق المالية " السندات "، والفائدة عبارة عن " عائد مستلم من قبل عون اقتصادي لديه قدرة تمويل مقابل تنازله المؤقت عن السيولة النقدية لصالح عون اقتصادي آخر يعاني من عجز تمويل، كما أن هذا

العائد مؤكد ومحقق لصالح الجهة الدائنة بغض النظر عن ظروف الجهة المدينة ".

إن لهذه الأداة التمويلية جملة من الآثار السلبية البالغة الخطورة على ، ومن بينها نذكر:

- إن الفائدة تنشأ نتيجة استغلال ظروف عون اقتصادي يعاني من عجز في التمويل، وبالتالي هي نتاج لنشاط غير منتج، وهو ما يخالف الهدف الأساسي للنظام الرأسمالي المتمثل في تحقيق الربح، مع العلم أن الربح يتحقق نتيجة قيام العون الاقتصادي بنشاط منتج.
- إن الفائدة المتحصل عليها من قبل الجهة الدائنة تبين أن هناك سوء توزيع للدخل، الناتج عن عملية الإنتاج بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، حيث يستفيد الدائن من عائد دون بذل مجهود مباشر في العملية الإنتاجية.
- تعد الفائدة عائد مؤكد وهي لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف الجهة المدينة، مما يعني أن جميع المخاطر المصاحبة لعملية توظيف واستثمار رؤوس الأموال يتحملها العون الاقتصادي المدين بالرغم من عدم تسببه في وقوع بعض هذه المخاطر، وهو ما سينعكس سلبا على الجهة الدائنة باعتبار أن إفلاس الجهة المدينة يؤدي إلى ضياع أموال الجهة الدائنة.
- إن سهولة الحصول على العائد من خلال الإقراض بسعر فائدة يشجع مؤسسات الإقراض على التمادي في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد الحيطة والحذر، مما يعرض أموال المودعين لمختلف المخاطر المصاحبة لهذه العملية.
- إن التمويل الوضعي الذي يعتمد على الفائدة يسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي التكاليف التي يدفعها المستثمر للمموِّل الوسيط وينتقل عبؤها للمستهلكين عبر الأسعار، وإذا عرفنا بأن

التمويل وظيفة أساسية، فهذا يعني أن آلية التمويل بفائدة مصدر رئيسي من مصادر التضخم الذي يعرف بتضخم دفع التكلفة، ولن تستطيع السلطات النقدية الحدّ من هذا التضخم حتى وإن استخدمت سعر الفائدة كأداة لتحقيق الاستقرار السعري [1].

- نظام الفائدة كان مصدر لكثير من الشرور والآفات في النظام الاقتصادي، وهو ما نبه عليه Habereler في كتابه Prosperity حيث يقول: " إنه بعد دراسة وافية لجميع نظريات الأزمات، وصل إلى نتيجة هامة، وهي أن الدورات الاقتصادية تتميز بزيادة الائتمان – الإقراض بفائدة من قبل البنوك – في أوقات الرواج، وقلته في أوقات الكساد "، كما أنه قال: " إن نظرية الأزمات اعتبرت أن مرونة الائتمان تفسد العلاقة الحقيقية بين الأسعار وتؤدي إلى رواج مصطنع لا تتطلبه حقيقة النمو، وتصبح حركة الأسعار غير متجاوبة مع التغييرات الحقيقية للعرض والطلب، بل هي نتيجة قدرة البنوك على زيادة كمية النقود للحصول على فائدة فحسب، وتنافسها في إصدار الائتمان حتى ولو كان ذلك ضارا بالاقتصاد في سبيل الحصول على إيراد الفائدة، واطمئنانها إلى ضمانات القروض، ولا تصدره في حالة الكساد خوفا من تذوب احتياطاتها وتعلن إفلاسها، حتى وإن كان ذلك ضروريا لإنعاش الاقتصاد ".
- وتعني الفائدة المرتفعة بالنسبة للاقتصاد الوطني شيئا غير الذي تعنيه بالنسبة للفرد أو المؤسسة، فبالنسبة للاقتصاد الوطني تعني الفائدة المرتفعة لمدة طويلة زيادة كمية النقود، أي تدهور قيمة النقود، وتضخم يصاحبه رواج، وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع الفائدة إلى زيادة عدد المدينين والمفلسين، وعلى حد تعبير جوهان فيليب: "

---

(١)- عبد الجبار السبهاني، آثار التمويل الربوي، في الموقع الإلكتروني:
http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY/default.aspx?pg=7490a7ab-b127-4408-817f-1a8e6dd0b408

الفائدة المالية تدمر قيمة النقود، وتنسف أي نظام نقدي، طالما أنها تزيد كل يوم، وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها ".

مما سبق، وبالنظر لكل هذه الاختلالات يتبين لنا أن الإقراض باستخدام سعر الفائدة يعتبر أداة تمويل غير فعالة تؤدي إلى زيادة أعباء الأعوان الاقتصادية المنتجة على المستوى الجزئي أو الكلي، وتعريض أموال المودعين لمخاطر متنوعة، مما يساهم في توفير الظروف لحدوث مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية.

ثانيا: المضاربة:

إن المضاربة عبارة عن نشاط اقتصادي يمارس في السوق المالي يهدف إلى تحقيق ربح على المدى القصير للشخص المضارب عن طريق المتاجرة في الأوراق المالية " أسهم، سندات، مشتقات مالية " المتداولة في السوق، حيث يقوم المضارب بشراء الأوراق المالية بأسعار منخفضة ليقوم ببيعها في حالة ارتفاع الأسعار، مع العلم أن الربح الذي يحققه يتأتى من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، ويكون نتيجة صفقات " عمليات شراء وبيع " عاجلة أو آجلة، كما تتميز عملية المضاربة بارتفاع مخاطرها إذ أن تحقيق المضارب لأرباح يعتمد أساسا على صحة ودقة التوقعات المستقبلية للمضارب حول توجهات الأسعار في السوق المالي.

ويمكن تقسيم المضاربين الناشطين في السوق المالي إلى نوعين:

أ/ مضاربين كبار: وهم كبار المتدخلين في السوق المالي " بنوك، صناديق الاستثمار، شركات مالية " الذين يوظفون سيولة نقدية كبيرة في السوق، وبالتالي يملكون قدرة تأثير كبيرة على التوجهات الحالية للسوق.

ب/ مضاربين صغار: يتمثلون أساسا في أفراد أو شركات صغيرة الحجم، مع العلم أن عدد المضاربين الصغار في السوق المالي أكبر من

عدد المضاربين الكبار، إلا أن تأثيرهم في السوق أقل من تأثير المضاربين الكبار، بالنظر لضعف حجم تداولاتهم في السوق مقارنة مع تداولات المضاربين الكبار، كما يتميز سلوك المضاربين الصغار بالتبعية المطلقة لسلوك المضاربين الكبار الذين يملكون خبرة كبيرة ونظرة أوضح حول معطيات السوق.

وتعتبر المضاربة العامل الرئيسي المسبب لحالات عدم الاستقرار و مختلف الأزمات التي تشهدها الأسواق المالية، وذلك بسبب الاعتبارات التالية:

- إن معظم التداولات الآجلة والعاجلة في السوق يقوم بها مضاربون كبار وصغار، مما يعني أن أداء السوق يتحدد بشكل كبير بسلوكيات وتوجهات المضاربين.
- إن سلوك المضارب في السوق المالي يستند إلى اعتبارات فردية تتمثل في تحقيق أعظم ربح ممكن بأقل تكلفة وفي أقل مدة زمنية ممكنة، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق وهو ما يعني طغيان المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة جميع المتعاملين في السوق المالي بما فيهم المضاربون في حالة حدوث الأزمات المالية.
- إن الانسحاب المفاجئ للمضاربين الكبار من قطاع معين أومن السوق المالي لأسباب معينة سيؤدي أيضا إلى انسحاب المضاربين الصغار من السوق، نتيجة ارتباط سلوك المضاربين الصغار بسلوك المضاربين الكبار مما يؤدي إلى حدوث أزمة في السوق وتأثر باقي قطاعات السوق بالأزمة رغم عدم تسببها في نشأتها.
- إن التوقعات المستقبلية للمضاربين عن توجهات السوق قد تكون غير صحيحة نتيجة حالة عدم التأكد وعدم اليقين الذي يميز المستقبل

القريب والبعيد ، مما قد يسبب خسائر كبرى للمضاربين فضلا عن باقي المتعاملين في السوق المالي.

- إن تطور الهندسة المالية وظهور المشتقات المالية [1] شجع المضاربين على التوجه نحو التداولات الآجلة وهي عمليات شراء وبيع مستقبلية للأوراق المالية ، ما يؤدي إلى تعاظم المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملات نتيجة حالة عدم التأكد التي تصاحبها وبالتالي ازدياد فرص وقوع الأزمات المالية.
- إن سلوك القطيع [2] الذي ينتهجه كبار وصغار المضاربين يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد في السوق المالي حيث تتركز معظم المعاملات والتداولات في قطاعات معينة في السوق، وهو ما يؤدي إلى تكوين فقاعات مالية [3]، هذه الفقاعات تؤدي في حالة انفجارها إلى وقوع أزمات مالية في السوق المالي على غرار أزمة قطاع التكنولوجيا التي شهدها سوق المال الأمريكي مع بداية العقد الحالي.

يتبين لنا مما سبق أن نظام التمويل الوضعي المرتكز أساسا على المصارف الوضعية بالإضافة إلى السوق المالي يعاني من اختلالات خطيرة نتيجة اعتماده على مجموعة العوامل غير الموضوعية المتمثلة في سعر الفائدة والمضاربة ، وهي آليات تهدف إلى تحقيق أعظم ربح للفرد دون أدنى مجهود وفي أقل مدة زمنية ممكنة وبدون مراعاة ظروف الآخرين ،

---

(١) المشتقات المالية : هي أوراق مالية مستقبلية متداولة حاليا في السوق المالي، على غرار الديون التي يتم توريقها وإعادة بيعها عدة مرات في السوق المالي.

(٢) سلوك القطيع: مصطلح مالي يطلق على تحركات المضاربين في السوق المالي التي تشبه إلى حد ما تحركات القطيع نتيجة للترابط الشديد بين سلوكات المضاربين الكبار والصغار.

(٣) الفقاعة المالية : مصطلح اقتصادي يطلق على الحالة التي تشهد فيها أسعار الأوراق المالية " أسهم، سندات " لبعض القطاعات الاقتصادية ارتفاعات قياسية وغير طبيعية في السوق المالي نتيجة عمليات المضاربة عليها في السوق.

مما يعني تغليب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ولهذا وجب علينا طرح البديل لهذا النظام، والمتمثل في التمويل الإسلامي للتنمية، وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني
تمويل التنمية في النظام الإسلامي

وفي هذا السياق سنحاول أن نعرض في هذا المبحث: مفهوم تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، ثم نعرج على أهم المؤسسات المالية التي تكون هذا النظام، وفي الأخير سنتطرق إلى آليات التمويل الإسلامي.

المطلب الأول
مفهوم تمويل التنمية في النظام الإسلامي

كما نرى من العنوان أن هذه الجملة "تمويل التنمية" تتكون من كلمتين: التمويل، التنمية، وسوف نحاول تعريف كل منهما على ضوء النظام الإسلامي.

أولا- التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: " أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع إعانات ومساعدات مثلا أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري "[1].

---

(١) فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ٩٧.

وعرفه منذر قحف على أنه: " تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية "[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي للتنمية هو " إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية ".

ثانيا- التنمية في الإسلام:

التنمية الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي تشير إلى: " عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها، تنبثق هذه العملية من وعي المجتمع بضرورتها، وتبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على إنجاحها بعزيمة وإرادة تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يتأتى إلا بفهم عميق لمقاصدها ومغازيها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء الأمم واستقلالهم ورقيهم في سلم الحضارة، تدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية أو المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقاً "[2].

---

(١) منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط٣، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٢) محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، العدد ٢، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية: جامعة ورقلة، ٢٠٠٣، ص ١٧.

كذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها: " تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة، في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية ".

هذا ولم يرد لفظ التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، لكن كثيرا ما تناول القرآن الكريم السلوك الاقتصادي وإحاطته به، وفرضية أن يكون هذا السلوك رشيداً في مجال الكسب والإنتاج والاستهلاك، ولم يستخدم القرآن الكريم مصطلح النمو أو التنمية، ولكن هنالك العديد من المصطلحات التي تدل على النمو أو التنمية والتي منها: الإعمار، والابتغاء من فضل الله، والسعي في الأرض، والحياة الطيبة، والتمكين، ويعتبر مصطلح العمارة، والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيرا عن التنمية الاقتصادية في الإسلام.

المطلب الثاني
مصادر مؤسسات التمويل الإسلامي

إن تجربة نظام التمويل الإسلامي في شكله الحالي حديثة بالمقارنة مع نظام التمويل الوضعي، ورغم ذلك نجد أن هناك تنوعا في المؤسسات المكونة لنظام التمويل الإسلامي بالنظر لمرونة وانفتاح هذا النظام على النظام الوضعي، حيث تعتبر مؤسسات التمويل الإسلامي مؤسسات مشتقة من نظام التمويل الوضعي، إلا أنها مؤسسات معدلة تخضع في جميع معاملاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبمعنى أصح فإن جميع المعاملات الوضعية الموافقة للشريعة الإسلامية هي معاملات إسلامية، بينما تصنف المعاملات المخالفة للشريعة على أنها معاملات غير

إسلامية، وضمن هذا الإطار فإن المؤسسات المشكلة لنظام التمويل الإسلامي الحديث تتمثل فيما يلي:

أولاً- المصارف الإسلامية:

إن المصرف الإسلامي بشكل عام هو عبارة عن " مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب المدخرات النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي "، ومهما تباينت تعاريف المصارف الإسلامية من الناحية اللفظية، فهي تتفق جميعها في عناصر التعريف الأساسية وهي [1]:

- حشد الموارد والمدخرات بأساليب تتفق مع أحكام الشريعة.
- توظيف الموارد والمدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة طويلة وقصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة.
- التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد والمدخرات المجمعة.
- ضرورة وجود الإطار المؤسسي لهذه الأعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل إسلامية.

أما موارد المصارف الإسلامية التي تعتمد عليها في ممارسة أنشطتها المختلفة فتتمثل فيما يلي:

١- الموارد الذاتية: وهي الأموال التي تعود لملاك البنك وهي [2]:

---

(١) علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير النشاط التجاري بين البلدان الإسلامية، في: لقمان محمد مرزوق محرر ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط٢، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ، جدة، ٢٠٠١، ص ١٩٧.

(٢)حبيب يوسف داوود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية،دار الفكر،١٩٩٨،ص ٢٤٠.

- رأس المال المدفوع: يتمثل في تلك القيم المدفوعة فعلا من طرف ملاك البنك، وليس المتعهد بها؛
- الاحتياطات: وهي مبالغ تقتطع من صافي الربح الذي يعود للمساهمين في البنك الإسلامي فقط؛
- الأرباح المحتجزة: اقتطاع نسبة معينة من أرباح المساهمين قبل توزيعها؛
- المخصصات: وهي مبالغ تقتطع من الأرباح الإجمالية، وذلك لمواجهة خسائر محتملة.

٢- الموارد الخارجية: البنك الإسلامي في حاجة إلى موارد خارجية لتغطية نشاطه وتتمثل[1]:

- الودائع الجارية: لا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في البنوك الوضعية من حيث شروطها وكيفية استعمالها، أما من ناحية أهميتها فتقل، نظرا لعدم استهداف البنوك الإسلامية لها؛
- الودائع غير الجارية: يرتبط البنك بعقد مضاربة شرعي مع المودعين الباحثين عن الربح وهي أنواع:
- الودائع الادخارية: يهدف أصحابها إلى تنمية مداخليهم، وتكون قابلة للسحب في أي لحظة؛
- الودائع الاستثمارية: ودائع طويلة الأجل، كما أنها قابلة للسحب وهي على عدة أنواع:
- حسابات الاستثمار العام: يستقبلها دون قيد فيما يخص توظيفها، وتشارك في النتيجة الكلية للبنك؛

---

(١)- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٧٣.

- حسابات الاستثمار الخاص: يتم الاتفاق على توظيفها في مشروع محدد من طرف العميل؛ حيث يقتسم الربح مع البنك أما الخسارة فيتحملها العميل وحده لأنه هو المسئول عن اختياره.

ثانيا: صناديق الاستثمار الإسلامية [1]:

إن صناديق الاستثمار الإسلامية ليست مجرد وسيط مالي كما هو الحال في صناديق الاستثمار التي تنشئها شركات الاستثمار، والمصارف التجارية الوضعية وشركات التأمين، بل أن هذه الصناديق بالإضافة إلى ذلك تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي الذي يمزج بين رأس المال والعمل، حيث تقوم المؤسسات المالية "مصرف إسلامي أو شركة التأمين الإسلامية " التي ترغب في تكوين صندوق معين من هذه الصناديق بإعداد دراسته الاقتصادية لنشاط محدد، وتبين جدوى الاستثمار فيه ثم تقوم بتمويله عن طريق طرحه للاكتتاب العام للجمهور، فالعقد الذي يربط بين إدارة الصندوق والمكتتبين فيه هو عقد المضاربة الشرعية، وبذلك يمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها " عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه يمثل فيه المكتتبون في مجموعهم رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة وتدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية مختلفة ومتنوعة، أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية وتوزع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتزم بها من كلا الطرفين، وإن حدثت خسارة تقع على

---

(١) نبيل بوفليح، عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سابق، ص ١٧.

المكتتبين بصفتهم رب المال ما لم تفرط إدارة الصندوق المضارب فإن فرطت فيقع الغرم عليها.

ثالثاً- صندوق الزكاة:

يمكن اعتبار صندوق الزكاة أداة مالية لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق استعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من أوعية الزكاة المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال، فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن لصندوق الزكاة دور استثماري يتمثل في استثمار جزء من أصوله في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، كما يساهم صندوق الزكاة في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للبلد من خلال توزيع الزكاة على فئات عريضة من المجتمع بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة.

رابعاً- الأسواق المالية الإسلامية:

من أجل ضبط التعامل في الأسواق المالية وتنظيمها تنشئ جميع الدول ما يسمى بالجهات الإشرافية وأحيانا يطلق على هذه الجهات " أسواق مالية "، وهذا ما حدث في ماليزيا التي أنشأت السوق المالية الإسلامية لديها في صورة جهة إشرافية لمراقبة وتنظيم التعامل في الصكوك الإسلامية التي كان لماليزيا فضل السبق بإصدارها بشكل كبير، كما قامت البحرين باعتبارها مركزا للمؤسسات المالية الإسلامية " ٣٨ مؤسسة " بإنشاء سوق مالي إسلامي إبتداءا من سنة

٢٠٠٢ وهي ليست سوقا بالمعنى المكاني ولكنها جهة لتنظيم وضبط العمل في السوق المالية الإسلامية بشكل عام.

وتتمثل وظائف السوق المالي الإسلامي فيما يلي:

- المصادقة على الأدوات المالية المتداولة أو التي سيتم تداولها بين المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الوضعية ومن خلال هذه المصادقة يمكن تقريب وجهات النظر بين الآراء الفقهية المختلفة مما يشمل قبولها وتداولها في أهم الأسواق المالية.
- تسعى السوق إلى إعداد اللوائح والضوابط للتعامل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية.
- إعداد معايير موحدة عند إصدار الأدوات المالية الإسلامية أو عند تداولها، يتبعها كل المشاركين في السوق المالية الإسلامية.

أما بما يخص الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي الإسلامي فهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها:

أ/ الأسهم: كل أسهم الشركات أي كان نوع النشاط يمكن قبوله في السوق المالية الإسلامية ما عدا الأسهم المحرمة، أي التي تعتمد عن شركات تتعامل بالمحرمات أو بأساليب محرمة شرعا.

ب/ صكوك الإجارة: صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية تطرح لجمع مبلغ لشراء عين وتأجيرها تأجيرا تشغيليا أو منتهيا بالتمليك لجهة ما، ويتوزع عائد أقساط الإجارة على حملة الصكوك مع رد جزء من قيمة العين إن كان تأجيرا منتهيا بالتمليك، وميزة هذه الصكوك أنها تحل لحاملها عائدا ثابتا هو نصيبه في أقساط الإجارة، وبالتالي هي تختلف عن السندات ذات الفوائد الربوية التي تتميز بوجود عائد ثابت محدد مقدما.

جـ/ صكوك المشاركة: وتعرف بأنها وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس

المشاركة، وحامل الصك حق في الربح الذي يتحقق، ويمكن تداولها بقيمة سوقية معبرة عن التغيرات التي تحدث في قيمة أصول المشاركة ومعدل الربح الموزع.

د/ صكوك المضاربة: وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، فتمثل عامل المضاربة المستثمر ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال [1]، وفي حالة تحقق الربح فإن كل من حملة الصكوك والمضارب يتقاسمون الأرباح بنسب معينة، أما الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك.

هـ/ صكوك المرابحة: وتطرح هذه الأوراق لجمع مبلغ لتمويل عملية شراء سلعة وبيعها لعميل بتكلفة الشراء زائد مبلغ ربما يتفق عليه عند عقد البيع، ويكون لحملة الصكوك الحق في المبالغ المحصلة من العميل كاسترداد أو إطفاء لصكوكهم إضافة إلى الربح المحدد في العقد، وهذه الصكوك لا يمكن تداولها لأنها دين الصك الذي عليه بالقيمة الاسمية.

و/ صكوك السلم: تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه، تسلم بعد مدة، ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفى الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيعه لسلعة، وهذه الصكوك لا يجوز تداولها لأنه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من ناحية، ولأنها تمثل دينا وتداول الديون له ضوابط يمنع معه تداول هذه الصكوك.

---

(١) كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي بتاريخ ٣١ ماي – ٠٣ جوان ٢٠٠٩، ص ١١.

ي/ صكوك الإستصناع: وتطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك.

المطلب الثالث

آليات وأساليب التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة أهمها [1]:

١ـ أسلوب التمويل التشاركي: هو نوع من التمويل يشمل المضاربة والمشاركة:

- المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج " العمل ورأس المال " في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين؛ وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية.
- المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة؛ بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال؛ والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا؛ ومن ثم يتحمل جزءا من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...

---

(١) صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص ٤٠٢- ٤٠٨.

٢ـ أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المرابحة وبيع السلم:

- بيع المرابحة: هي عقد من عقود الاستثمار التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري؛
- بيع السلم: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

٣ـ أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري: هو نوع من التمويل يشمل الإستصناع والتأجير:

- الإستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، حسب الاتفاق الموجود في العقد؛
- التأجير: يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدّات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محدَّدة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

٤ـ أسلوب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:

- المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحدّدة لمالك معيّن إلى عامل المزارع ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض الإنتاج وفق نسبة لكل منهما؛
- المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية الزرع والأشجار المثمرة المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها الري أو السقي والرعاية على أساس أن يوزّع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛
- المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

٥- **أسلوب التمويل التكافلي والتضامني**: هو نوع من التمويل يشمل:

- التمويل التكافلي الوقفي: هو تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛
- التمويل التضامني الزكوي: هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركية الاستثمارية.

إن هذا التنوع الصيغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها.

المبحث الثالث

تقييم التنمية بين التمويل الوضعي والتمويل الإسلامي

في هذا المبحث سنحاول إجراء مقارنة بين التمويل الوضعي والتمويل الإسلامي، ثم تقييم تمويل التنمية في ظل العلاقات المالية

الدوليـة، وفي الأخـير سـنتطرق إلى دور التمويـل الإسـلامي في معالجـة الأزمات المالية الأزمة المالية ٢٠٠٨ .

المطلب الأول

مقارنة بين التمويلين الوضعي والإسلامي

في هـذا المطلـب سـنحاول إجـراء مقارنـة بـين التمويـل الوضـعي والتمويل الإسـلامي.

أولا- أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل الوضعي:

هنـاك جوانـب تـشابه بـين التمويـل الوضـعي الـسائد والتمويـل الإسـلامي يمكن حصرها فيما يلي [1]:

- الصورة التي يتم بها التمويل، حيث يكون المال من جانب والعامل من جانب آخر وهذا ما يحدث في التمويل الوضعي والتمويل الشرعي على حد سواء.
- الغاية المنشودة من هذا التمويل وهي الحصول على أرباح أو فوائد عن طريق طرف آخر.
- الطريقة التي يتم بها إدارة هذه الأموال واستثمارها، حيث غالبا ما ينحصر القرار الإداري في الطرف العامل ويكون المال من الطرف الممول، ويمكن في هـذه الحالـة أن يقيـد العامـل بنـوع أو طبيعـة الاستثمار المطلوب وينص على ذلك في العقد صراحة.

ثانيا- أوجه الاختلاف بين التمويل الوضعي والتمويل الإسلامي:

وأما أوجه الاختلاف فيمكن تلخيصها في النقاط التالية [2]:

- يستمر ملك المال الممول لمالكه في التمويل الإسلامي، بينما تتحول ملكية المال المقرض إلى المقترض في التمويل الوضعي الربوي .

---

(١) فؤاد السرطاوي، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢)- منذر قحف، مرجع سابق، ص ٥٢.

- تقع الخسارة على رب المال في التمويل الشرعي، بينما لا يتحمل الممول في التمويل الوضعي أية خسارة، أي أن المستفيد ضامن لما في يده.
- يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر في التمويل الشرعي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بالنتيجة الربحية للمشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.
- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل كل الأعمال في التمويل الوضعي.
- لابد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول، بينما لا يشترط ذلك في التمويل الوضعي الربوي، حتى إنه ينطبق على الدين في الذمة، وهو لا ينمو وحده ولا بالعمل.
- يمكن أن يكون التمويل في الإسلام بالنقود أو بالأصول الثابتة أو بالقيم المتداولة، بينما العادة أن التمويل الوضعي هو بالنقود فقط، على أنه إذا حصرنا المقارنة بالمضاربة فإنها يشترط لها النقود في الغالب، فتصبح بهذا مشابهة بالتمويل الوضعي.
- كما أضاف فؤاد السرطاوي إلى أوجه الاختلاف هذه ما يلي [1]:
- أن التمويل الإسلامي غالبا ما يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع، بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين الاشتراك في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة، على العكس مما هو معروف في التمويل الربوي الذي يؤدي إلى تضييق قاعدة المشاركة وحصر ملكية المشاريع بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.
- يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي المرابين أو

---

(١)- فؤاد السرطاوي، مرجع سابق، ص ٩٩.

كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الشأن في النظام الربوي.

وفي ختام هذا المطلب يمكن تلخيص نقاط التشابه والاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الوضعي في الجدول التالي:

أساس المقارنة	التمويل الإسلامي المباح	القرض الربوي الوضعي
١- انفصال الإدارة عن المالكين	نعم	نعم
٢- استمرار الملكية	نعم	لا
٣- الحصر في المشاريع الاستثمارية	نعم	لا
٤- تأثير العمل في النماء	نعم	نعم
٥- قصد الاسترباح	نعم	نعم
٦- الحصة الشائعة من الربح	نعم	لا
٧- تحمل رب المال الخسارة كلها	نعم	لا
٨- تقييد المستفيد باستعمال معين	نعم	لا

المصدر: منذر قحف، مرجع سابق، ص ٥٧.

المطلب الثاني
تقييم تمويل التنمية في ظل العلاقات المالية الدولية

إن ما عرضناه في الفقرات السابقة يمكن أن يساعدنا في الخروج ببعض الاستنتاجات الهامة المتعلقة بالنظام المالي العالمي، ومن هذه الاستنتاجات:

١) إن نظام الإقراض المصرفي الذي يقوم على أساس الفائدة لا يصلح إلا في محيط اقتصادي فعال لأن مكافأة المقرض تحدد مسبقا، بينما لا تعرف نتائج الدورة الإنتاجية إلا لاحقا، وهذا موطن الضعف الأساسي في النظام الوضعي، مما أدى إلى ظهور ظاهرة جديدة تسمى: اقتصاديات المديونية kحيث أفرز الاعتماد المفرط على الاستدانة إلى

وجود دول تعتمد على القروض الخارجية دون مراعاة لقدرة التسديد مما زاد من تبعيتها من غير أن تحقق التنمية المنشودة.

٢) في حالة ما إذا أخفق المقترض ولأسباب موضوعية خارجة عن نطاقه في تحقيق تدفق نقدي كافي لتغطية الأعباء المالية وتوفير أرباح، فإن مكافأة المقرض تفقد من مبررات وجودها.

٣) من المفارقات العجيبة أن يتعرض المقترض المعسر إلى شروط إقراض أشد قسوة في وقت هو في أمس الحاجة إلى المساعدة، ولقد عالج القرآن الكريم هذه الظاهرة معالجة تليق بمقام كتاب ربنا حيث يقول الله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "، والنظرة إلى ميسرة لا تعني إعادة الجدولة على الطريقة الوضعية حيث تتضاعف الفوائد لتزيد من متاعب المدين.

٤) إن المنطق الذي يقوم عليه نظام الفائدة يبدو وكأنه يشجع الأقوياء ويترك الضعفاء يواجهون لوحدهم مخاطر المستقبل المجهول في حين أن النظام الإسلامي يضمن للمدين المعسر حقا في موارد الزكاة إذا تبين أن مسؤولية هذا الأخير محدودة في العسر الذي لحق به.

٥) يمكن القول أن نظام الفائدة الذي أثبت وجوده في الدول المتقدمة لا يصلح بالضرورة للاقتصاديات المتعثرة، وما الطريق المسدود الذي آلت إليه الدول الأكثر مديونية إلا دليل قاطع على هشاشة هذا النظام في التعاملات الدولية.

٦) رغم هذه الدلالات الدامغة فإن المسؤولية تحمل دائما على الدول المدينة، وما رأينا أبدا إشارات إلى مسؤولية النظام الذي يكفل للدائن حقوقه ولا يبالي بمصير المدين المتعثر.

٧) رغم الطريق المسدود الذي آلت إليه الدول المدينة والفشل البين الذي مني به نظام الفائدة على مستوى العلاقات المالية بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فإنه من النادر جدا الوقوف على كتابات " غير

عادية " من نوع: " إن الضغوط التي يمارسها نظام الإقراض السائد يهدد بصفة مباشرة مستقبل العالم الثالث ... وتبقى المشاركة المؤسساتية تمثل شكلا جديدا للعلاقات بين الشمال والجنوب " [1].

8) لقد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلاً للتمويل الوضعي؛ لكن الديون التي تهدف للربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات. ولمّا كانت الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي؛ فإن استبدالها بعقود التمويل الإسلامية يحقق هدفين هما:

- تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط؛
- توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهَم في إيجادها.

وهذا ما يبين الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة، لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية، بينما التمويل الوضعي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة.

---

(1) محمد بوجلال، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1- 3 أفريل 2008، ص ص 349- 350.

المطلب الثالث

دور التمويل الإسلامي في معالجة الأزمات المالية الأزمة المالية ٢٠٠٨

تبين لنا فيما سبق أن السبب الرئيسي لمختلف الأزمات المالية التي يشهدها النظام المالي العالمي إنما يكمن في تبنيه لنظام تمويل كلاسيكي يعتمد على سعر الفائدة والمضاربة كأسلوبين أساسيين في مختلف المعاملات المالية من أجل تحقيق أقصى الأرباح ودون بذل مجهود حقيقي مقابل هذه الأرباح، إن هذه الأساليب غير الموضوعية تؤدي حتما إلى وقوع أزمات دورية في النظام المالي العالمي الذي تهمين عليه الدول المتقدمة، والمتميز بعدم المساواة بين مختلف أطرافه بالنظر إلى أن الدول المتقدمة تعتبر المسبب الرئيسي لمختلف الأزمات بينما تتحمل الدول النامية الجزء الأكبر من أثارها بالرغم من عدم تسببها في وقوعها.

إن الإجراءات المتبعة من الدول المتقدمة للحد من تداعيات الأزمة الحالية تمت على مرحلتين :

المرحلة الأولى: تم فيها تنفيذ إجراءات تمثلت أساسا في تدخل السلطات النقدية والحكومية في السوق المالي منذ بداية الأزمة عن طريق ضخ سيولة نقدية كبيرة في السوق من خلال عمليات شراء وتأميم أصول المؤسسات المالية المتعثرة على غرار خطة الإنقاذ الأمريكية " قيمتها ٧٠٠ مليار دولار أمريكي " التي شرع في تنفيذها إبتداءا من شهر أكتوبر ٢٠٠٨، مع العلم أن هذه الإجراءات هدفت أساسا إلى الحفاظ على استقرار السوق المالي ومنع تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية تؤدي إلى الركود الاقتصادي، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق حيث سجلت معظم اقتصاديات الدول المتقدمة معدلات نمو سالبة مع نهاية سنة ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، ما يعني وقوع ركود اقتصادي نتج عنه ارتفاع مستويات البطالة في هذه الدول.

المرحلة الثانية: بعد تحول الأزمة المالية إلى أزمة حقيقية شرعت معظم الدول المتقدمة مع بداية سنة ٢٠٠٩ في تبني وتنفيذ سياسات اقتصادية كينزية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري وفي هذا المجال تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي بتنفيذ خطة استثمار حكومية تدعى بمخطط الإنعاش وإعادة الاستثمار قيمتها ٧٨٧ مليار دولار أمريكي ستصرف على مشاريع البنى التحتية، وقطاعات التعليم، الصحة والطاقة بالإضافة إلى أن جزء منها " قيمته ٢٧٥ مليار دولار أمريكي " عبارة عن تخفيضات ضريبية.

إن هذه الإجراءات وبالرغم من أنها قد تؤدي إلى الحد من تداعيات الأزمة إلا أن أثرها يبقى مؤقتا وغير مستدام لأنها لم تعالج العامل الرئيسي المسبب لمثل هذه الأزمات والمتمثل في الاختلالات التي يعاني منها نظام التمويل الكلاسيكي المبني على المعاملات الربوية وعلى المضاربة غير المشروعة، ومن هذا المنطلق فإن نظام التمويل الإسلامي يعد النظام البديل القادر على معالجة اختلالات نظام التمويل الكلاسيكي من خلال تحريمه للمعاملات الربوية والمضاربة غير المشروعة وتبنيه لأساليب تمويل مرنة تؤدي إلى تحقيق أرباح في إطار ضوابط موضوعية تراعي ظروف مختلف الجهات، كما أن المبدأ الأساسي المعتمد في هذا النظام هو مبدأ المشاركة في تحمل مختلف المخاطر وبالتالي المشاركة في تقاسم الأرباح والخسائر.

إن تطبيق نظام التمويل الإسلامي يسمح بتحقيق التوازن وربط التدفقات المالية بالتدفقات الحقيقية في الاقتصاد، ما يمنع حدوث تضخم في التدفقات المالية التي تعد السبب الرئيسي لمختلف الأزمات المالية.

كما يسهم التمويل الإسلامي في تجنب الآثار السلبية والخطيرة للنظام الوضعي، حيث يتم تقديم الخدمة التمويلية على أسس عادلة، من

خلال وساطة استثمارية إنتاجية على أساس المشاركة في المخاطر والمغانم، وقد قدرت سوق التمويل الإسلامي بحوالي ٧٠٠ مليار دولار حالياً، ويتوقع أن تصل خلال عشر سنوات قادمة إلى ١,٣٠٠ مليار دولار.

ويمكن إبراز الكفاءة الاقتصادية المتوقعة لصيغ التمويل الإسلامي على المستويات التالية [1]:

١ـ الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة: يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى إلغاء التكاليف الاقتصادية، سواء كانت تكاليف على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو حتى على المستوى الدولي، بمعنى أنه في ظل اقتصاديين أحدهما يطبق صيغ التمويل الإسلامي، مع افتراض تقاربهما في مستويات التطور وحجم الموارد، فإن تكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد الوضعي بمقدار عبء التكلفة.

٢ـ الكفاءة المتوقعة على مستوى توظيف الأموال والطاقات العاطلة: إن تطبيق الصيغ التمويلية للنظام الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصري العمل ورأس المال في صوره المتعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم ومساقاة ومزارعة...؛ الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل الطاقات غير الموظفة في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهو ما يعمل على المعالجة المباشرة لمشكلة البطالة.

كما يزول الأثر السلبي المترتب عن الحرج والمشقة الناتجة عن فرض النظام الوضعي الذي أدى إلى وجود أموال عاطلة تتحرَّج من التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب التعامل بالفائدة، ومن ثم صعوبة تعبئة أموال كبيرة لا تتحرك ضمن القنوات المصرفية، وباستخدام الصيغ البديلة للنظام الربوي يمكن إزالة ذلك الحرج وتوفير المناخ الملائم لتعبئة تلك الثروات المالية والنقدية غير المنكشفة وتوجيهها نحو التوظيف

---

(١) صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص ٤٠٩- ٤١١.

والنشاطات المجتمعية الهامة، حيث تتجه الأموال المكتنزة إلى الاستثمار في تلك النشاطات التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة، وبناءًا على ما سبق، يتضح بأن صيغ التمويل الإسلامي هي بديل جيد للتنمية، حيث تتعدد آثارها الإيجابية المتوقعة، بحيث تسهم في احتواء التقلبات الاقتصادية الدورية.

من خلال مقارنتنا بين التمويل الوضعي والتمويل الإسلامي تبين لنا ما يلي:

- إن التنمية الاقتصادية وفقا لمفهوم الاقتصاد الوضعي هو تحقيق الإشباع المادي للإنسان، ورغم توسع الفكر الغربي في مفهوم التنمية ومحاولة أنسنتها وجعلها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، إلا أنَّ الاهتمام كان منصبا على تكوين رأس المال كحصيلة نهائية، كما أن هذا المفهوم على غير صلة بالهدي الإلهي الذي ينير السبل ويوضح الأسس ويكشف قواعد الانطلاق في جهود التنمية، مما أدى إلى الإخفاق في إيجاد الحلول الكفيلة للتخلص من المشكلات والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي برمته.
- يعتمد التمويل الإسلامي على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركية الاقتصادية الحقيقية، في حين يعتمد التمويل الوضعي على آلية الفوائد الربوية المسبقة التي تنمي الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي؛ ومن ثم فهو يعد من بين العوامل الأساسية للأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية.
- تؤدي صيغ التمويل الإسلامي دورا حيويا في تحقيق التنمية، حيث أن التمويل لا يمكن تقديمه إلا مقابل نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات، بخلاف التمويل المصرفي الربوي الذي

ينحاز إلى الجدارة الائتمانية الملاءة المالية ، ولا يهتم بمجالات استثمار أو استخدام التمويل المقدم.

- أثبتت التجربة الماليزية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية بعد خروجها من أزمة ١٩٩٧ أن النمط التمويلي الأنجع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الحقيقية هو نهج التمويل الإسلامي.

الفصل السادس
الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية الاقتصادية
ـ دراسة تحليليةـ

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للحكم الراشد

إن مصطلح الحكم الراشد يعد كمعضلة بين المفكرين حيث أن كل أديب وسياسي واقتصادي يريد أن يضع مفهومه حسب ما تقتضيه نظرته و تفكيره بدليل هته الكلمة أصبحت ذات استعمال واسع في الإدارة والسياسة والتسيير المؤسساتي.

المطلب الأول
تطور ومفهوم الحكم الراشد.

١ـ تطور الحكم الراشد: ظهر مصطلح الحكم الراشد أو الحكم الجيد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨ليستعمل في نطاق واسع .وشاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينيات ،في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة .إن الحلول المقترحة من طرف البنك الدولي هي الحكم الجيد والتنمية والتي يعرفها على أنها الطريقة التي يمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية.[1]

---

(1) عمر عبد الله ،الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،٢٠٠٩،ص ١٠٨

وفي بداية الثمانينات أستخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن الأستاذين "جيمس مارش" و"جوهان أولسن" استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوانا ❖ إعادة اكتشاف الهيئات ❖ الذي نشر عام ١٩٨٩م ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم .

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دورا كبيرا ، خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد ، ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى الصندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد .

ـ ٢مفهوم الحكم الراشد : هناك تعريفات كثيرة ومتعددة للحكم الراشد.

٢ـ١ـ التعريف اللغوي الراشد للحكم: إن عبارة الحكم الراشد تتركب من كلمتين:

❖ الحكم: مشتق من حكم يحكم حكماً ، بمعنى القضاء.[1]

❖الراشد: من الرشادة والرشد فنقول مثلا فلان رشيد ، أي حسن التقدير والتدبير[2]، وقد جاء في الآية "أَلَيسَ مِنكُم رَجُلاً رَشِيداً"

أما عبارة الحكم الراشد فهي كلمة تستعمل في إدارة دولة أو منظمة أو منطقة و نعني بها طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون دولة [3]

---

(١) المعتمد ، قاموس عربي- عربي، دار الصادر بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٢

(2)المرجع نفسه ، ص ٢١٧

(٣) راوية توفيق، الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧

٢-٢- تعريف القانون للحكم الراشد ويعرفه الدستور الجزائري من خلال المادة١٠ كما يلي : حماية الاقتصاد الوطني من أي أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة"[1]

٢-٣- التعريف الاقتصادي للحكم الراشد: يرى بعض الاقتصاديين أن الحكم الراشد يمثل مختلف الإجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لتحقيق تنسيقات داخلية كفيلة بتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يواجهها السوق حاليا.

٢-٤-تعريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد: حيث عرفه البنك العالمي سنة ١٩٩٢ بأنه : " الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول"، ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطته بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها، الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون[2].

وترى PUND –**المنظمة العالمية للتنمية** :

" أن الحكم الراشد هو ممارسة سلطة سياسية، اقتصادية وإدارية لأهداف تسيير أعمال بلد ما وهي تقوم على آليات وميكانيزمات وعمليات وكذلك مؤسسات تسمح للمواطنين والجمعيات بالتعبير عن المصالح والحقوق والالتزامات وكذا المجتمعات المدنية والهيئات الحكومية الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاجتماعي والذي يؤول كله في الأخير إلى تحقيق النفع العام خدمة للتنمية وخلق نظرة وطنية ."[3]

---

(١)دستور٢٣ فيفري ١٩٨٩.

(٢) سهيلة أمصران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦ ،ص.٩٨

(3)المرجع نفسه، ص ١٠٤.

وكتعريف شامل للحكم الراشد يمكن القول أن:

" الحكم الراشد هو مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص ومختلف الهيئات الحكومية والمدنية بتسيير الأعمال المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والشفافية والعدالة والمشاركة والتوفيق بين المصالح المختلفة لتحقيق الصالح العام "

وهناك جملة من الخصائص التي يتميز بها الحكم الراشد و هي:

- . مصطلح الحكم الراشد يقودنا إلى فكرة القيادة ويطرح تساؤلات من خلال قيادة الفعل الجماعي في محيط يجمع بين العديد من الأعوان حيث تكون مصلحتهم
- ـ الحكم الراشد يسعى إلى تحقيق تغيير جذري في أسلوب الإدارة على أي مستوى.
- ـ يشير الانتباه بخصوص تعدد الأعوان من خلال مستويات النشاط ومخطط النظام والسلم التدريجي والثقة والتعاون.
- . يذهب إلى فكرة المشاركة والتنسيق والتطابق مع مفاهيم المشروع والشراكة والوئام.
- ـ يهدف إلى ترسيخ الوسائل والقدرات من أجل مساعدة المسير أو المنظمة من أجل تحقيق نتائج إيجابية .
- . يسمح بإمكانية قدرة التعلم و التمهيد و توسيع نظرة العالم للقيادة و العنصر المسير .٧ـ الحكم الراشد يقترح التساؤل عن جملة من الأسئلة التي تسعى إلى تغيير مستديم للممارسات الإدارية التقليدية.

المطلب الثاني

مبادئ وأهداف الحكم الراشد :

قبل التطرق للمبادئ والأهداف لابد من تحديد أهم شروط الحكم الراشد والتي تتمثل في[1] :

- وجود دولة الحق والقانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة.
- التعددية السياسية .
- المراقبة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة.
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة.
- المحاسبة الفعالة التي تقوم بها السلطة القضائية.
- حرية التعبير والرأي والاضطلاع والتبليغ .

وتتمثل آليات أو مبادئ الحكم الراشد فيما يلي والتي تتباين حسب الجهات والمصالح وهي [٢]:

١ـ **الشفافية** : والتي تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها ، وبأن تكون متاحة لكافة المؤسسات وكذا وضوح علاقتها مع المواطنين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف ، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى الغير حكومية .

٢ـ **المسائلة** : وهي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني الخاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء ، وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة ، وتأخذ ثلاث أشكال هي :

---

(1) بلقاسم زايري، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية ، ملتقى علمي دولي، جامعة ورقلة، ٠٨- ٠٩ مارس ٢٠٠٦.

(2)سهيلة أمصران، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

- **المساءلة التشريعية** : وهي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسات الحكومية والرقابة عليها .
- **المساءلة التنفيذية** : خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة .
- **المساءلة القضائية** : تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي ، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذي والحكم على المتهمين والمذنبين .

٣ـ المحاسبة : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم ، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم ، الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

٤ـ المشاركة : وهي تضمن لجميع الأفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وعلى الدول أن تعطي أفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراض وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية .

٥ـ حكم القانون أو سيادة القانون : تعني أن الجميع ، حكاما مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولاشيء يسمو على القانون ، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع ، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية .

٦ـ **الإجماع** : هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن وأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات .

٧ـ **المساواة** : وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز، في إطار الحكم الراشد فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة .

٨ـ **الكفاءة** : وهي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع .

٩ـ **العدل** : والمقصود هنا هو العدل الاجتماعي ، بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفال ورجال وشيوخ الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين الأوضاع للفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية .

١٠ـ **الرؤية الإستراتيجية** : وتتحدد مفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى . لذا يجب الأخذ في الحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول .

١١ـ **اللامركزية** : وهذا من خلال مبدأ تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد ، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار

ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى .

٢ـ أهداف الحكم الراشد : وتتمثل فيما يلي:[1]

- توفير القدرة على المعيشة.
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الحكومات والسلطات التنفيذية وبالتالي تحقيق الحماية للموارد العامة مع مراعاة استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة .
- الالتزام بإحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للحكومات مع تحديد اختصاصات وصلاحيات السلطات التنفيذية بغية تحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.
- التحرر من العبودية وهذا لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.
- تقدير الذات ويطلق عليه الهوية أو الأصالة أو السيادة وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر.

المطلب الثالث

مؤشرات الحكم الراشد ونظام عمله.

١ـ مؤشرات الحكم الراشد : صنفها البنك العالمي في ستة فئات وهي كالتالي [2]:

(1)راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(2)عمر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

- مؤشـرات تتعلـق بالمشاركة والمسـاءلة : وهـي مؤشـرات تقيس إلى أي مـدى يـستطيع المـواطنين المـشاركة في اختيـار حكومـاتهم ، مـدى استقلال وسـائل الإعـلام ومراقبتهـا للقـائمين علـى السلطة ومـسائلتهم على أفعالهم .
- مؤشـرات تتعلـق بالاسـتقلال الـسياسـي : تتعلـق باحتمـال تهديـد وضـع الحكومـة أو الانقـلاب عليهـا بوسـائل غيـر دسـتورية أو وسـائل عنيفـة الإرهـاب وإمكانيـة إدخـال إصـلاحات مشوهة أو مـصنعة تـؤثر علـى اسـتمرارية الـسياسات وتقيـد قـدرة المـواطنين علـى اختيـار وتغـيير القائمين على السلطة .
- مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية : وهـي تقيس كفـاءة الخـدمات العامة وكفاءة البيروقراطية وكفـاءة الخدمـة المدنيـة واسـتقلالها عن الضغوط السياسية ومدى التـزام الحكومـة بتحقيق الالتزامـات الـتي أعلنتها .
- مؤشرات تتعلق بالكفاءة التنظيمية : وترتكـز علـى الـسياسـات ذاتهـا وتضمن قياسا للإجراءات التي لا تدعم آليات السوق الحر مثل تحديد الأسعار أو الأعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية المعقدة في مجـالات التجارة الخـارجية والاستثمارات وغيرها .
- مؤشرات تتعلق بحكـم القـانون : وهـي تهتم بقيـاس معـدل الجـرائم ، فعالية الأجهزة القضائية والقدرة على التنفيذ وتفعيل العقود .
- مؤشـرات تتعلـق بمكافحـة الفـسـاد والـسيطرة عليـه : سـواء أكانـت حـالات الفـسـاد الـصغرى المتكـررة كـالرشـوة في المصالح العامـة ، أو حـالات الفـسـاد الكـبرى في المجـال الـسياسـي وسـعي النخبـة للـسيطرة على ثروات الدولة .

٢ـنظام عمل الحكم الراشد: يعمـل الحكـم الراشـد وفـق نظـام محـدد يمكن شرحه كما يلي:

٢ـ ١ـ العوامل التي تساعد على الحكم الراشد :المقصود بالعوامل توفر مجموعة من الوسائل والإجراءات والمقتضيات التي تساعد الإدارة الحاكمة في تحقيق مبتغاها ، والتي بالضرورة إن نقصت جعلت اختلال في ميزان حكمه وإصدار قراراتها وان وجدت كان خير لها في تنفيذ مسعاها حتى وان لم يكن على أكمل وجه.

أ ـ العامل القانوني: القانون هو القاعدة الرئيسية لبناء دولة الحق لذلك لابد [1]:

- وضع منهج إصلاحي لحماية حقوق الأفراد وممتلكاتهم
- أن يكون الجميع مطلع عليه ويفهم ويلتزم بمحتواه .

بـ العامل الإداري : يتمثل في مجموع الإجراءات [2]:

- إقرار أسلوب موحد للعمل الإداري وتصنيف النفقات وتحديد مبالغ التجهيز والتسيير
- تصميم المخطط الإداري الدولي على شكل هرم وتوزيع السلطات حسب كل منطقة
- تطابق المصالح والأهداف الإدارية مع المتطلبات الدستورية والقانونية .

جـ. العامل البشري : إن العنصر البشري هو أهم عنصر في المجتمع لذلك لابد أن [3]:

- - يكون على اطلاع على جميع الأنظمة والقرارات، ذو سيادة على نفسه ورشيد في اتخاذ قراراته

---

(1) محاضرات الأمين العام للمجلس الثوري العربي، الحكم الراشد ، جامعة مستغانم، ٢٨ جويلية٢٠٠٥.

(2) بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلات الإدارة المحلية في الجزائر، جامعة مستغانم، ٢٠٠٨

(3) عبد الباسط محمد فواد ، أعمال السلطة الإدارية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ، ص ١١٢

- أن يكون محسا بالانتماء الجماعي والروح الجماعية والمعنوية والدافع الانجازي للمصلحة العامة

د- العامل المالي : إن الدولة مطالبة بتوفير الاعتمادات المالية والمادية التي تفصل في تنفيذ القرارات منها [1]:

- توفير الأجور في موعدها ، ضمان مشاركة أكبر في الموارد الاقتصادية
- توفير الشروط الضرورية للمواطن والتي تضمن له العيش بكرامة
- دعم الكفاءات وفق علم التسيير الإداري الحديث .

وهذا سيؤدي للابتعاد عن الضغينة لسياسة الدولة واحترامها والولاء لها وتطبيق قوانينها

٢-٢ - الوظائف التنظيمية للحكم الراشد :وتعني مجموعة من الأنشطة من أجل تحقيق بناء الدولة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري.

أ- **التخطيط** : هو عمل إنساني رشيد غايته رسم ووضع الأهداف والوصول إلى حلول عملية للمشاكل التي ستتواجد في المستقبل وللتخطيط أربعة أسس[2] :

ب- الهدف واضح ومحدد. أي القرب من حقيقة.

- مصادر التمويل : الموارد الوطنية المالية ، البشرية ، الاقتصادية ... وهذا ما يمكن من تنفيذ الأهداف دون صعوبات .
- الوقت الملائم لتنفيذ الأهداف : أي البعد عن فترات الحرب والكوارث.

---

(1)صائغ حنا زروقي، محاسبة وإدارة الأموال العامة، مطبعة زويال، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٦٢.

(2)المرجع نفسه، ص ١٢٨.

- العنصر البشري والإداري : توفر جهاز إداري كفء قادر على الإلمام بمهمة التنفيذ.

بـ التنظيم : ويكون التنظيم رشيدا إذا كانت العناصر والمقومات التي يقوم عليها صحيحة وهي: [1]

- الجهاز الإداري: من إنشاء ، استحداث ، ترتيب وتصنيف الوظائف ، تحديد الأفراد والكفاءة لشغل الوظائف.
- الوحدة الإدارية :وهي الخلية التي تتكون من مجموع الوظائف الرئاسة ، الإقليم ، معيار العملية وطبيعة الأدوات المستخدمة.
- السلطات الإدارية : وتعني حق التصرف في نطاق الدولة باسمها وحق إصدار التعليمات والأوامر.

ج- القيادة : يعرف " أوردواي تيد " القيادة على أنها الجهد المبذول لجذب الآخرين إلى مدار أهداف المنظمة التي يسعى إليها شخص ما بشكل يجعل هؤلاء الآخرين متشوقين للمشاركة في الأهداف ويمكن أن نحدد مواصفات القائد فيما يلي[2] :

- الحيوية وقوة التحمل
- الحزم والرغبة في اتخاذ القرارات
- القدرة على الإقناع والإحساس بالمسؤولية وذو نظرة إستراتيجية .
- القدرة على التعامل والتواصل والمهارة السياسية .

---

(1)حسين توفيق، الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ١٠٨.

(2) فهمي مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٢٥.

المبحث الثاني
التنمية الاقتصادية والحكم الراشد:

تأتي قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فوق قمة اهتمامات وأولويات الدول، كما أصبح من المسلم أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المنشودة دون أن تتوافر لذلك الأداة الإدارية الفاعلة ذات القدرات على الاضطلاع بأعباء التنمية ومتطلباتها، لهذا انصرفت جهود الدول إلى بناء الدول العصرية وتطوير جهازها الإداري حتى يكون عند مستوى التطلعات التنموية المتزايدة، وكل ذلك لا يتم إلا عن طريق ما يسمى بالحكم الراشد.

المطلب الأول
مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

١ـ **مفهومها:** قبل البدء في مفهوم التنمية الاقتصادية لا بد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها ، أما التنمية الاقتصادية فتعني إحداث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسرع من معدلات نموها الطبيعي .

وقد عرفها "NICOLASS KALDON" أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى.[1]

---

(1)طلال البابا، اقتصاديات التخلف والتنمية، دار الطابعة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧٤.

وبالتالي نلاحظ أن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه ، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والتدخل ، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة العامل الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر وتحسن مستويات الصحة وتوقعات الحياة ولا شك أنه شائع في بعض الدول العربية .

٢ـ **أهداف التنمية**: من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج بعض الخصائص و الأهداف التي تحيط بها التنمية :[1]

- التغيير في حجم النشاط و خلال فترة زمنية طويلة
- الاعتماد على القوة الذاتية للمجتمع.
- تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل و مستمر من خلال تجديد موارد المجتمع.
- تلبي حاجات غالبية الأفراد و تحقق قدر أكبر من العدالة بينهم
- استخدام أحدث الأساليب و التقنيات في شتى الميادين و تهيئة الإطارات العلمية و الفنية و تعبئة كل إمكانيات البلد .
- القضاء على العلاقات السلبية خاصة مع العالم الخارجي والتي تعيق التقدم .
- زيادة أداء الحكومة و تعزيز دورها في إستراتيجية التنمية .
- التغيير في المؤسسات و التنظيمات بما يخدم تحقيق أهداف التنمية .

ويمكن القول أنه مهما تعددت المفاهيم والأفكار حول التنمية ستبقي الطريقة المثلى التي تضمن تغييرات هامة في شتى المجالات من

---

(1)رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مركز دلتا للطباعة، عمان، ١٩٩٨أ، ص ٦٥.

خلال إنماء المهارات والطاقات وخلق تنظيمات تساعد في القضاء على الهوة بين العالمين وتبقيها خارج أسوار التخلف.

المطلب الثاني
مشاكل التنمية ومعوقاتها.

تعددت الأسباب معيقات التنمية بتعدد المجتمعات والطابع المعيشي للأفراد نتيجة وجود فجوات في النمو الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويمكن أن نجمل هذه العوامل في :[1]

١ ـ **اهتزاز هيبة القانون** : حيث أصبح مخالفة القانون بين الكثير من المواطنين أمر يدعوا إلى المباهاة والتفاخر أحيانا نتيجة تراخي الشعور بالانتماء ، وكذلك صعوبة استيعاب كل القوانين أو حتى عدم تطبيقها في بعض الأحيان ، كل هذا سيؤدي إلى تعطيل إصدار القرارات وتنفيذ الخطط وعليه تعطيل عجلة التنمية .

٢ ـ **ضعف الثقة بين السلطة والفرد** : ويتمثل ذلك في الشك بأقوال القيادة نتيجة صعوبة تنفيذ الوعود وعليه يحس الفرد باغترابه عن المجتمع وأنه لا قيمة له في هذا المجتمع فيلجأ الأفراد إلى القيام بمهام خدمية وإنتاجية ليس في صالح القيادة ، وبالتالي البلد فيضر بالمصلحة العليا للوطن ومصلحة المواطن .

٣ـ **ضعف مرد ودية العمل**: حيث نجد ميل جهد العامل إلى النقصان مع المطالبة بأجر أكبر ناهيك عن القفز إلى مستويات عليا دون كفاءة وجدارة ، وهذا ما يؤثر على مستوى المشاريع والبرامج من حيث المدة وكفاءة التنفيذ

٤ ـ **انخفاض مستوى الدخل** : حيث أن ذلك يدفع إلى انخفاض مستوى المعيشة وظهور مستوى الفقر فيلجأ بالكثير من المواطنين بالبحث عن

---

(1)المرجع نفسه، ص ٧٢.

عمل إضافي مما يعرقل من مشاركة كل المواطنين من عملية التنمية ، وعليه تكتسب حقوق البعض على حساب الآخرين ، فيجعل عملية التنمية تفقد مصداقيتها من حيث الشمولية والعدالة

٥ـ الابتعاد عن القيم والأخلاق : وهناك نظريات ترجع سبب مشاكل التنمية في الدول العربية مرده الابتعاد عن التراث والأصالة والتلهي بتجارب الدول الغربية ، كذلك نقل العلم والتكنولوجيا من الدول الغربية التي تهدد نظام المعايير والقيم الدينية والأخلاقية

٦ ـ التناقض الداخلي والخارجي : هناك مشكل آخر هو التناقض الذي يعيش فيه الوطن العربي حيث نجده يتمتع بالثروات الطبيعية ، الطاقة ، وذرة الأموال ، مساحة الأرض ، السكان ، وفي المقابل يعيش في حالة التبعية للدول الصناعية على صعيد الاستهلاك ، الإنتاج ، الغذاء، التعلم ، مما أعاق عملية التنمية بالدول العربية.

٧ ـ الصراع على السلطة : حيث نجد قوى خارجية تتغلغل إلى المجتمعات وتتلاعب بمصيرها حيث نجد صراعات وانشقاقات حول السلطة والزعامة مما يثير الخوف أكثر من درجة التبعية ، والذي قد يأخذ حجما مأساويا يجعلنا نتشاءم بمستقبل تنمية المجتمعات وحتى الأجيال القادمة .

٨ـ ظاهرة الفساد: يعد الفساد و الرشوة من أهم العوامل المعيقة للاستثمار و التنمية في مختلف دول العالم، وبشكل كبير في الدول النامية حيث يتفق هذا التقدير مع العديد من المراقبين و الناشطين في المنطقة، الذين يؤكدون أن الفساد اتخذ طابعا منهجيا في العديد من دول المنطقة و أصبح القاعدة لا الاستثناء، بل إن البعض يذهب إلي أن الفساد أصبح أداة من أدوات الحكم و الإدارة في العديد دول المنطقة كما تؤكده إحصائيات البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية.

المطلب الثالث

التنمية الاقتصادية في ظل الحكم الراشد:

تعمل الحكومات على تحقيق التنمية الاقتصادية بناءا على الانجازات المحققة حاليا وتحديد مشاكل الحكم الراشد التي تعيق التنمية و الوقوف على تفسير العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتي يجب إيجاد حلول لها والتي يمكن أن تكون [1]:

- الحاجة إلى إيجاد إستراتيجية محلية متكاملة والتي تضمن التوازن في التنمية خاصة بين المدينة والريف فيما يتعلق بتوفير المؤسسات الخدمية والتنموية مما يتطلب إعادة تنظيم أجهزة الحكم بشكل يحقق التوازن المطلوب .
- تشجيع الاستثمار وخاصة الاستثمار في الموارد البشرية ومحاربة الفقر والبطالة بشتى الطرق
- تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز النظم القانونية الوطنية للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والتجارة الغير مشروعة .
- مواجهة التحديات المختلفة الناتجة عن ثورة الاتصالات والحفاظ على الهوية الحضارية والاستفادة القصوى من شبكة المعلومات بما يخدم مصالح الدولة .
- الأخذ من النماذج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في إدارة الحكم الراشد في تعزيز التنمية والسعي دائما للبحث والتطوير عن أساليب دعم أفضل .
- المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين ، وتعزيز مبدأ عيش الإنسان بكرامة

---

(1)راوية راشد ، مرجع سبق كره، ص ٣٣.

- مساعدة الفئات المهمشة وتشجيع المشاركة في شؤون الحياة العامة .
- المحافظة على موارد الدولة وتحسين طرق استغلالها واستثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وبكل مسؤولية اتجاه المواطن .
- توفير البيئة الملائمة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وإعطاء الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون ضغط سياسي أو مالي أو أمني .

ويمكن القول أن الانجازات والمشاكل والتحديات والآفاق المستقبلية تمثل بعدا من أبعاد التنمية الشاملة المستدامة ، والتي بالرغم من التوجهات الفكرية والخلفيات التاريخية والمكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، فإنه لا يقلل من الجهود المخلصة والمستمرة التي تبذل في مجال الحكم الراشد المتمثلة في الأجهزة والتنظيمات والمسؤوليات في اتجاه الارتقاء برفاهية المواطن .

المبحث الثالث
واقع الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول
الحكم الراشد في الجزائر.

في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر و ذلك في جميع الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، فمن ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها وذلك من خلال مختلف العلاقات التي ما زالت تسود مختلف أشكال التوظيف ،هذا من جهة ومن جهة أخرى التلاعب

بالصفقات العمومية لا سيما فيما يتعلق بمنح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية و حتى الخاصة .[1]

أما فيما يخص مفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون ، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في نشر وإصدار بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر و في حق المواطن الاطلاع على المعلومات فمازالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المفهوم أو المستوى .

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وفرات مالية كبيرة لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية ٢٠٠٨ ما قيمته ١٣٣ مليار دولار ،كذلك صندوق ضبط الإيرادات الذي قارب ٤٠٠٠ مليار دينار جزائري بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي

كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة نذكر منها على الخصوص الطريق السيار شرق - غرب و صندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق تنمية الجنوب .

ومن الناحية السياسية يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها إصلاح هياكل الدولة و إصلاح العدالة والتربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة في تنمية البلاد وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الانجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد.

---

(1) محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مجلة الدراسات السوسيولوجية، جامعة جيجل، ٢٠٠٨، ص ١٧.

لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب أو تغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا عن توجيه جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر ،كيف لا والفساد و التبذير و الرشوة وغيرها أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها هيآتنا المحلية والوطنية.

فبالرغم من إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في ٢٠٠٦و الذي قامت الجزائر بوضع جملة من التدابير الرامية لمواجهته ،كما قامت بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و كيفية سير هذه الهيئة.

زيادة على هذا قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة و الحد منها وعلى سبيل المثال لا الحصر قانون مكافحة غسيل الأموال الذي صدر في أفريل ٢٠٠٥ الذي جاء بعد المخلفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة و عمليات الفساد والاختلاس المالي الكبير التي خلفها.

ونتيجة لكل هذا تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية التي تقوم ببذل جهود مستمرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، وبالرغم من كل هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر نلاحظ أنها غير فعالة وتنتظر وجود آليات فعالة للحد منها حيث لازالت الظاهرة مستفحلة في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة ،وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن إلا دليل على الواقع الجزائري ، ففي التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية في عام ٢٠٠٨ منحت الجزائر المرتبة ١٢٩ من مجموع دول العالم، و المرتبة ١١١ في نهاية ٢٠٠٩.

المطلب الثاني
تصور حكم راشد وتنمية اقتصادية حقيقية في الجزائر

وذلك من خلال:[1]

١- **النهوض بالعامل البشري:** إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والدول ، الذي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة إضافية ، وبخصوص الجزائر لا يمكن القول بأي حال من الأحوال التكلم عن مفهوم جديد للموارد البشرية مادامت مؤسساتنا لم تلحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة في هذا المجال ، فبالرغم من إصرار السلطات العمومية على التكفل بهذا الجانب ، لكن لم يلاحظ ذلك على تنميته نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وتحقيق درجة الإشباع والدليل على ذلك الإحصائيات المقدمة والميزانية المقدمة حول البحث والتطوير التي لم تتجاوز ١٪ في أحسن الأحوال .

٢- **تقريب المواطن بالإدارة** : الهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الشعب ، وتأمين أفضل الخدمات له ، ويمكن تقريب الإدارة من المواطن من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم سليمة ومنصفة مثل الشفافية ، المسائلة ، المشاركة ... والتي تحسن المردودية والإنتاجية والكفاءة وخدمة البلاد بصفة عامة .

٣- **ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية** : وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الآراء ومراعاة المصلحة العامة ، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب ومنافع تخدم المواطنين .

---

(1)نفس المرجع السابق، ص ١٨.

٤ـ توفر مجتمع مدني فعال : فالمطلوب من المجتمع المدني الجزائري هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد ، وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات .

٥ـ وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية : التي تساهم بشكل كبير في تعزيز مفهوم الحكم الراشد وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم حسابات على المهام الموكلة إليه .

٦ـ تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل : وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية على الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح المجال لنقاشات الواسعة ، والتخفيف من ظاهرة الفساد ، لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية .

وقد تعتبر كل خطوة من هذه الخطوات دعامة أساسية للخروج من التبعية النفطية والتخلف في جميع المجالات ، وتحقيقا للبرامج التنموية في الجزائر التي هي في أمس الحاجة إليها.

المطلب الثالث

تطبيق آليات الحكم الراشد وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر.

ويمكن إظهار ذلك من خلال مظهرين هما :

١ـ فشل مسارات التنمية نتيجة المستدامة عدم تطبق آليات الحكم الراشد

وتجسد ذلك بدخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية... ، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية ، وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات التالية:

١.١ـ المؤشرات السياسية : وتتمثل في:

- إبقاء العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع، والتضييق على حرية التعبير والرأي وغيرها...، ويدخل البلاد في دوامة ألا استقرار السياسي، حيث شهدت الجزائر ما بين السنوات ١٩٩٢ و٢٠٠٣ خصوصا أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات ، ومئات الوزراء منهم من أعفي بعد أشهر فقط من تعيينه، بينما كان الجنرالات أصحاب القرار في وظائفهم. وهذا على أساس أن التنمية تقتضي حالة من الاستقرار السياسي، وإعطاء السيادة للشعب في إطار من الشفافية والديمقراطية.
- _ وجود العديد من العوائق الدستورية تطيح بالضمانات التي تم إقرارها سابقا، على غرار القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية خاصة بعد التعديل الدستوري ١٩٩٦ ، واستمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص على استقلاليتها في دستور ١٩٨٩ و١٩٩٦ ، وهذا يتناقض ومؤشرات الحكم الراشد القائمة على استقلالية القضاء.
- _ الإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، بحيث يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، إذ يرى الباحث الهادي شلبي أنه إضافة إلى تعيين الرئيس ثلث مناصب عضوية مجلس الأمة تمتد صلاحياته لتشمل الأحزاب السياسية في إطار "صفقة سياسية "بينها وبين الرئيس الأمر الذي يسلبها لمشروعها الديمقراطي، طبعا هذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات كمطلب جوهري لإرساء دعائم الحكم الراشد.
- تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته، إضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية، على

أساس أن من متطلبات التنمية تقتضي مسؤولية المجتمع المدني في "تلحيم" العلاقة بين القمة والقاعدة، ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا عن ضغوطات النخب الحاكمة.[1]

١-٢- المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في:

- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله ، بالرغم من إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في ٢٠٠٦ [2] ، زيادة على كل هذا قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها وعلى سبيل المثال لا الحصر قانون مكافحة غسيل الأموال والذي صدر في ٢٠٠٥/٠٤/٠٥ بعد المخلفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة بعمليات الاختلاس والفساد المالي الكبير، إذ شكلت هذه القضية نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره حتى اليوم .

ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة ، وتفشي مظاهر الرشوة والفساد بمختلف أنواعه الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية إذ أن" آخر تقرير صدر عن منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٨ منح للجزائر ٩ الرتبة ١٩٢ من مجموع دول العالم والنقطة ٢.٥ من ١٠."

غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة ، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي ويخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة ٧٥ بالمائة من الشعب، وآثارها السلبية في مختلف المستويات:

---

(١) عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧٢.

(٢)www.elhorokonlin.com/economie/3821.html 20/04/2008

- تفاقم الفقر: إذ انخفض مستوى دخل الفرد في الجزائر من ٢٨٨٠ دولار سنة ١٩٨٧ إلى ١٥٥٠ دولار سنة ١٩٩٧ أي بنسبة ٤٥ بالمائة في ظل عشرة سنوات ، ليبلغ ١٥٤٠ دولار سنة ١٩٩٩ .
- عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال: ارتفاع نسبة البطالة من ١٩ بالمائة سنة ١٩٩٠ إلى ٢٩,٥ بالمائة سنة ٢٠٠٠ ، وقد تجاوز عجز المؤسسات العمومية ١٤ مليار دولار نهاية ٢٠٠٢ أي ما يمثل حوالي٢٦ بالمائة من الناتج الداخلي الخام و ٦٠ بالمائة من المديونية الخارجية ، ونتيجة لذلك تم تسريح حوالي ٥٠٠ ألف عامل.
- الاعتماد على عائدات النفط : ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة ٩٠ بالمائة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريبعيا أحاديا، مما قد يدخل اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك ، ليصنف على أنه "اقتصاد اختلالات وليس اقتصاد توازنات" حسب خبراء الاقتصاد. ففي سنة ٢٠٠٤ تم تقدير برميل النفط عند إقرار قانون المالية على أساس ١٩ دولار في حين أن متوسط السعر في هذه السنة بلغ ٣٢ دولار ، وفي سنة ٢٠٠٥ وصل متوسط سعر البرميل حدود ٥٠ دولار، والملاحظ أن من واقع هذه الإجراءات وفي إطار الحكم الراشد تؤكد أن سعر البترول خاضع لهزات وتغيرات موسمية ناجمة بالأساس عن مناطق التوتر في العالم ، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة المقاربة المالية المؤثرة على التوازنات المالية للبلاد.[1]

٢- نجاح مسارات التنمية المستدامة نتيجة فعالية تطبيق آليات الحكم الراشد.

ويعني تمكن الجزائر من تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات داخلية كانت أو خارجية، وفتح بوابة التنمية المستدامة على

---

(١) جلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية، دراسات إستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٢٦.

مصراعيها بفتح ورشات الإصلاح والتحديث عن طريق الأخذ بتطبيق متطلبات وآليات الحكم الراشد ، وترسم معالم هذا المشهد من خلال عدة المؤشرات .

٢-١- المؤشرات السياسية: وتتمثل في النقاط التالية:

- خلق ديناميكية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي من خلال فتح ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة على قضايا المجتمع، كقانون الأسرة، وهذا ما يعزز مسألة حرية الرأي والتعبير كمؤشرات أساسية للحكم الراشد ومسارات لا بد منها لتحقيق التنمية الشاملة.
- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات .
- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة ، بأطر وآليات مؤسساتية سياسية .
- - التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة التنفيذية خاصة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.
- الانتشار الواسع للصحافة الخاصة بمختلف اتجاهاتها الفكرية واتجاه الكثير منها نحو الاحترافية ، هذا على الرغم من محدودية هامش حريتها وبعض التجاوزات الصادرة عنها ، إلا أنها تمثل مؤشر ايجابي نحو تفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي للبلاد خاصة إذا فسح لها المجال أكثر في إطار متطلبات الحكم الراشد القائمة على حرية الرأي والتعبير للمساهمة في مسارات تنمية البلاد والعباد.

- احترام مبدأ التداول على السلطة بفصح المجال أمام جميع القوى السياسية والمعارضة منها تحديدا للتنافس على السلطة بطرق سلمية، في سياق تعددية سياسية وانتخابات دورية تمثيلية نزيهة وشفافة.[1]

٢-٢- المؤشرات الاقتصادية : تملك الجزائر العديد من الامتيازات التي لا تتوفر في العديد من الدول بما فيها بعض الدول المتقدمة ، هذا إذا أشرنا " البحبوحة" المالية التي مازالت تعيشها الجزائر تقريبا منذ عقد من الزمن ، والتي ترجع بالأساس إلى ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول إذ تجاوز سعر البرميل الواحد ١٥٠ دولار، ليبلغ احتياطي الصرف نهاية جوان ٢٠٠٨ ما قيمته ١٣٣ مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات الذي قارب ٤٠٠٠ مليار دينار حيث استطاعت الجزائر من خلاله تحقيق العديد من الانجازات منها:

- التسديد المسبق لأغلب الديون الخارجية وفوائدها، وهو ما يخفف من مسألة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى والمؤسسات العالمية البنك العالمي_ صندوق النقد الدولي
- توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح مشاريع ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاعات التعليم العالي، التربية ، القضاء والتكوين المهني...
- - التخفيف النسبي من ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب جديدة وفي شتى المجالات، وتشجيع منح القروض الصغيرة لفئة الشباب خصوصا .

كما تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الجزائر تملك إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أزمتها الاقتصادية،

---

(١) قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ٣١٤،٣١٣.

وهـذا إذا عرفت كيـف تـستغلها تلـك الإمكـانـات اسـتغلالا عقلانيـا في إطار وضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف.

٢-٢- مؤشرات خارجية : تتعلق أساسا بانفتاح الجزائـر على العـالم الخـارجي بعـدما عاشـت أكـثـر مـن عقـد في عزلـة سياسـية كـادت أن تقـوض أركـان الدولـة نتيجـة لأسـباب متباينـة. ومـع اسـتعادة الاسـتقرار والانتعاش الـداخلي للـبلاد أصـبح وجوبـا الـسعي إلى إعـادة الـدور الريـادي والمحوري للجزائر على المستوى الإقليمـي والقـاري والـدولي، منطلقـة في ذلـك مـن أنـه لا يمكـن تحقيـق تنميـة محليـة دون فـضاء خـارجي ، ولا يمكـن تحقيـق إصـلاحات داخليـة دون إصـلاحات خارجيـة ، وذلـك ببنـاء إستراتيجية قائمة على مختلف المستويات مثل: المستوى الإقليمي العرب، و المستوى الإفريقي، و الأوروبي و الدولي.

وكذا العمل على تسريع المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومختلف الانعكاسات الايجابية التي قد تترتب عن ذلك.

المـــــراجع

١ـالكتب :

باللغة العربية

١) عجمية محمد ،وناصف ايمان عطيه.التنمية الاقتصادية :دراسات ونظريات. جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢) مصطفى صالح ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي.عمان، ٢٠٠٨..

٣) ٣- - .محمد نبيل جامع/التنمية في خدمة الأمن القومي/منشأة المعارف المصرية٢٠٠٠.

٤) ميشيل تودارو/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ د محمود حسن حسني/دار المريخ/السعودية٢٠٠٦ :

٥) حسن عبد القادر صالح. - التوجيه الجغرافي للتنمية الإقليمية والوطنية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٢ .

٦) المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر ١٩٧٩ .

٧) محمد عبد العزيز عحمية "التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية "، ٢٠٠٠، الدار الجامعية الإسكندرية. .

٨) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ٢٠٠٦.

٩) طلال البابا – قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – دار الطليعة –بيروت ١٩٨٣ .

١٠)محمد أحمد الدوري – التخلف الاقتصادي –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر .١٩٨٣

١١)توماس سنتنتش - ترجمة فالح عبد الجبار – الاقتصاد السياسي للتخلف دار الفارابي بيروت ١٩٧٨ الجزء الثاني .

١٢)علي لطفي – التنمية الاقتصادية – دار المعارف مصر ١٩٧٥ .
١٣)محمد فؤاد علي ، د.عاطف عبيد – التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج – دار النهضة العربية ١٩٧٨
١٤)الدليل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري – المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر ١٩٨٩ .
١٥)البنك العالمي للإنشاء والتعمير B.I.R.D – تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٧٩،.
١٦)د.مدحت القريشي .التنمية الاقتصادية..السلط /الاردن.دار وائل للنشر ٢٠٠٧ .
١٧)فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الإقتصادي، المملكة العربية السعودية ،جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥.
١٨)بدر عادل وآخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسّسات الخدمات العربية، عمّان، ١٩٨٨ .
١٩)كمال بكري، التنمية الاقتصادية ،بيروت ،دار النهضة العربية .
٢٠)عجمية محمد ، أحمد عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٩ .
٢١)ميشيل تودارو/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ/السعودية٢٠٠٦.
٢٢)هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ،
٢٣)مصطفى الفار، الادارة المالية العامة ،دار أسامة، الأردن، ط١، ٢٠٠٨،
٢٤)حمدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٩،.

٢٥)صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية: المفهوم ، الأهداف، الأدوات ، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٦)سيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة إلى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط، ٢٠٠٤
٢٧)طارق الحاج ، المالية العامة ،دار الصفاء، عمان،ط١. ٢٠٠٣
٢٨)عبد الهادي عبد القادر سويفي ، سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط، القاهرة،
٢٩)سعد طه علام ، التنمية و الدولة، دار طيبة، ٢٠٠٣.
٣٠)سالم توفيق، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل،العراق، ١٩٩٠ .
٣١)محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، ٢٠٠٠،
٣٢)سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على إدارة البيئة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئة، تونس، ٢٠٠٦، .
٣٣)عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الهناء للنشر، عمان،٢٠٠٧.
٣٤)باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، دار الأهلية، عمان ٢٠٠٣.
٣٥)سلوى محمد موسى فهمي، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة،٢٠٠٧،.
٣٦)سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، القاهرة،٢٠٠٥.
٣٧)صالح وهبي: قضايا عالمية معاصرة، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤ ،
٣٨)محمد عبد الكريم على عبد ربه و محمد عزت إبراهيم غزلان: اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٣٩)عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط ٣، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦،

٤٠). إيمان عطية ناصف: اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧،

٤١)رمضان محمد وآخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤

٤٢)صلاح وزان: تنمية الزراعة الغربية – الواقع و الممكن – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١، ١٩٩٨،.

٤٣)مورد خاي كريانين: الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية ، دار المريخ، السعودية،٢٠٠٧.

٤٤)السيدة إبراهيم مصطفى: اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، ٢٠٠٧، .

٤٥)مصطفى محمد العبد الله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العزبية- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- ، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، ط٢.

٤٦)سوقي أحمد الحليم: التكنولوجيا الحيوية البيئية، دار السحاب للنشر، القاهرة ٢٠٠٩،

٤٧)محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، القاهرة،٢٠٠٥،.

٤٨)طلعت الدمرداش: الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس للنشر، مصر، ٢٠٠٦، .

٤٩)سمير جاد، مهني غنايم: اتجاهات وقضايا التعليم العالي لـ ق ٢١، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط١، مصر، ٢٠٠٥،

٥٠)حمادة فريد منصور: مقدمة في اقتصاديات النقل، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ١٩٩٨، .
٥١)زيد منير سلمان: الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٠٨.
٥٢)أحمد الحلاد: التنمية والأحلام السياحي المستدام، الناشر عالم الكتب، القاهرة، مصر.
٥٣)رعد حسن الصرن: عولمة جودة الخدمة المصرفية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ٢٠٠٧،.
٥٤)محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠،.
٥٥)عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢.
٥٦)عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠،
٥٧) محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣،
٥٨)الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط٣، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٤، .
٥٩)محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، .
٦٠)فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ١٩٩٩، .
٦١)منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط٣، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٤.

٦٢)علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير النشاط التجاري بين البلدان الإسلامية، في: لقمان محمد مرزوق محرر ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط١، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ، جدة.
٦٣)حبيب يوسف داوود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية، دار الفكر، ١٩٩٨، .
٦٤)محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، .
٦٥)عمر عبد الله ،الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،٢٠٠٩، .
٦٦)المعتمد، قاموس عربي- عربي، دار الصادر بيروت، ٢٠٠٠
٦٧)راوية توفيق، الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥
٦٨)دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - ٢٣ فيفري ١٩٨٩
٦٩)عبد الباسط محمد فؤاد، أعمال السلطة الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، .
٧٠)صائغ حنا ، محاسبة وإدارة الأموال العامة، مطبعة زويال، الإسكندرية، ١٩٩٨
٧١)حسين توفيق، الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، .
٧٢)فهمي مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، .
٧٣)رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مركز دلتا للطباعة، عمان، ١٩٩٨

٧٤)عبد الحميد الإبراهيمي، دراسة حول الفساد في الجزائر، نقلا عن إسماعيل الشلبي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠

٧٥)كولن مالكل هول: السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة، ترجمة محمد فريد حجاب، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.

٧٦)قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢،

٢ـباللغة الأجنبية :

1) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle Paris, Ediscience international, 1996.
2) Robert E. holl, Marc Liberman, economics principle and applications, second edition USA, South Western: Thomson, 2003.
3) Jamine Biemonde, Alain Geledan, Dictionnaire des théories et mécanismes économiques, 2eme édition – Paris.
4) Thiwal, Gowth & Development, 6th edition; England, macmillan press ltd, 1999.
5) Christian Brodhag , Développement Durable, université Genéve, 2004.
6) Nathalie Costa, Gestion du développement durable en entreprise, 2006.،
7) 07-Bruno Cohen-Bacrie, Communiquer efficacement sur développement durable , 2006 .
8) Catherine Aubertin et frank dominique Le développement durable enjeux politiques, économique et sociaux.
9) G. Allard ET LES AUTRES, L'agriculture biologique face à son développement les jeux futures. édition, INRA, Lyon .france.
10) Christian brodhag: dictionnaire du développement durable, édition AFNOR, France .

11) abdelatif benachnhou , pour une meilleure croissance , edition alpha design, 2008.
12) Salah El-Din Hassan El-Deissy, contemporary Banhimg Issues, dar El-Fikr Al-Arabi, cairo, 2003.
13) Esquissand Philippe , écologie industrielle, Paris , 1990, .

٢.الرسائل الجامعية مذكرات –أطروحات

١. خالد بوجعدار: مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٧.
٢. كتوش عاشور: الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.
٣. عشي صليحة: الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
٤. سهيلة أمصران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.
٥. يحياوي هادية: السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، الجزائر ،٢٠٠٣
6. Daou lies, essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de Bouira, mémoire du magister, option Gestion du développement, Bejaia, 2006, p37
٧. دراوسي مسعود - السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: ١٩٩٠- ٢٠٠٤- أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة الجزائر – غير منشورة سنة ٢٠٠٥ .

٠٣- المجلات والدوريات.

١) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد ٨، ٢٠٠٨ .
٢) ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٤٦، ٢٠٠٩.
٣) رياض شديد ، إمكانيات وفرص تعزيز الطاقات المتجددة ، مجلة أبعاد ، لبنان، أكتوبر ١٩٩٨ .
٤) سعدون بوكبوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد٢٠٠٤ ،٠٣ ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر.
٥) الجزائر البيئية ، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، رقم ٢ ، الجزائر، ١٩٩٩.
٦) باشي أحمد: دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد ١١، ٢٠٠٤.
٧) عماد سعد: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ، تصور تنموي صديق للبيئة ، مجلة الخفجي ،العدد ٧،أوت ٢٠٠٥ .
٨) مجلة البيئة والتنمية مقتطفات من النص الرسمي المقررات قمة جوهانسبورغ العدد٢ ،٢٠٠٢،
٩) محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، العدد ٢ ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية: جامعة ورقلة ، الجزائر، ٢٠٠٣.

١٠)محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مجلة الدراسات السوسيولوجية، جامعة جيجل، ٢٠٠٨.
١١)جلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجرية الجزائرية، دراسات إستراتيجية، ٢٠٠٦.

٤)المؤتمرات والتقارير.

١. سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، ٢٠٠٦،.
٢. د – خبابة عبد الله، التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة، أوراق عمل الملتقى المنعقد في ٠٧/٠٨/ أفريل ٢٠٠٨، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص:٧٢.
٣. صالح صالحي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزار، الملتقى الدولي ٠٧- ٠٨ أفريل ٢٠٠٨ ، جامعة سطيف، ص: ٨٧٣.
٤. مزراشي فتيحة، مداني صبية، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى الدولي المنعقد بـ ٠٧/٠٨ أفريل ٢٠٠٨،
٥. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، الأفاق والمستجدات، مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكوكب، ١٩٩٧، ص:٢٣.
٦. منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ٢٠٠٧، ص:١١٣.
٧. كلمل الشيرازي، الجزائر تحضر لتصبح بلد منتج للكهرباء على الرابط www.elaph.com
٨. مديرية الطاقات الجديدة المتجددة: " دليل الطاقات المتجددة" وزارة الطاقة والمناجم الجزائر٢٠٠٧، ص: ٤١

٩. رياض شديد: الإمكانيات وفرص تعزيز الطاقات المتدة في لبنان، مجلة أبعاد، أكتوبر ١٩٩٨، ص٩٠.
١٠. منظمة الدول المصنعة للبترول" التقرير السنوي الثالث وثلاثون"٢٠٠٧، ص:١١٠.
١١. د- بوهزة محمد، ابن سديرة عمر، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المناحة، الملتقى الدولي المنعقد خلال ٧- ٨ أفريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف، ص: ٣٠٣.
١٢. فلاح حسن شفيع، التنمية المستدامة ٢٠٠٨/٠٢/٢٦ www. Alnoor.com/Article.asp
١٣. بارتر علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية ١٢ نوفمبر٢٠٠٦
١٤. مرفت تلاوي ، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٠ نوفمبر٢٠٠٧.
١٥. نويبات عبد القادر: استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ١٠- ١١ نوفمبر ٢٠٠٩.
١٦. أحمد مداني و عبد القادر مطاي: دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية، في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، ١٤- ٢٠٠٨/٠٤/١٥.
١٧. المنشور الاقتصادي للتنمية المستدامة -التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية الشاملة – أعمال المؤتمرات المنطقة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر ٢٠٠٦.

١٨. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية البودي جانيرو، جويلية ١٦ منشورات الأمم المتحدة.
١٩. سهام حرفوش وآخرون: الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي ٠٧ و٠٨ أفريل ٢٠٠٨.
٢٠. نبيل بوفليح، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي ٠٦- ٠٧ أفريل ٢٠٠٩، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩.
٢١. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي بتاريخ ٣١ ماي – ٠٣ جوان ٢٠٠٩.
٢٢. محمد بوجلال، تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية، أوراق المؤتمر العالمي السابع الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١- ٣ أفريل ٢٠٠٨،
٢٣. بلقاسم زايري، الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية، ملتقى علمي دولي، جامعة ورقلة، ٠٨- ٠٩ مارس ٢٠٠٦
٢٤. محاضرات الأمين العام للمجلس الثوري العربي، الحكم الراشد، جامعة مستغانم، ٢٨ جويلية ٢٠٠٥.

٢٥. بومـدين طاشمـة، الحكـم الراشـد ومـشكلات الإدارة المحليـة في الجزائر، جامعة مستغانم، ٢٠٠٨.

26. actes des journées internationales sur la désertification et le développement durable , journée mondiale de l'environnement , univ biskra , 10 – 12 juin 2006.
27. Ministére de L'aménagement du Territoire et de l'environnement Le rapport national sur l'etat de l'environnement , 2003 , .
28. O.C.D.E, interdépendence economique et écologique , Paris , 1982, p85.

٢٩. منـشور وزاري مـشترك وزارة تهيئـة الإقلـيم والبيئـة – وزارة الماليـة يتضمن الرسوم البيئية، الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٠. تقرير عام ٢٠٠٨ عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١. هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩،.

٥ـ المواقع الإلكترونية

1. www.arab.api.org
2. http://ar.wikipedia.org /
3. David. N. Wiell, Fiseal policy in the concise encyclopedia of economics, variable en website http://www.econolibe. Org /library /ene /fiscalpolicy.htm/.
4. w w w. islama –go. Forum. Net
5. w w w. ALRIYADH . Com
6. w w w. F AO. ORG
7. dward Barbier, The concept of Sustainable economic development,1987
8. w w w. iqtissadiya. Com/ archive_detail.
9. www. Escwa.org.lb/sp- reading/ towards -
10. ،www.pogar.org/Arabic/ countries/ stats.asp? cid:5
11. www.greenline.com . Kw/ Reports / 019 . asp

١٢. سهام بلقرمي: تجربة الجزائر في حماية البيئة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد٢٩ ، يوليو ٢٠٠٦ ، نقلا من الموقع www.ulum.nl

13. www.unep.org

١٤. موقع وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الجزائر. www.matetdz:.www.

١٥. موقع اليونسكو الخاص بالتعليم من اجل التنمية المستدامة، www.unesco.org /education /desd٢٠٠٦ .

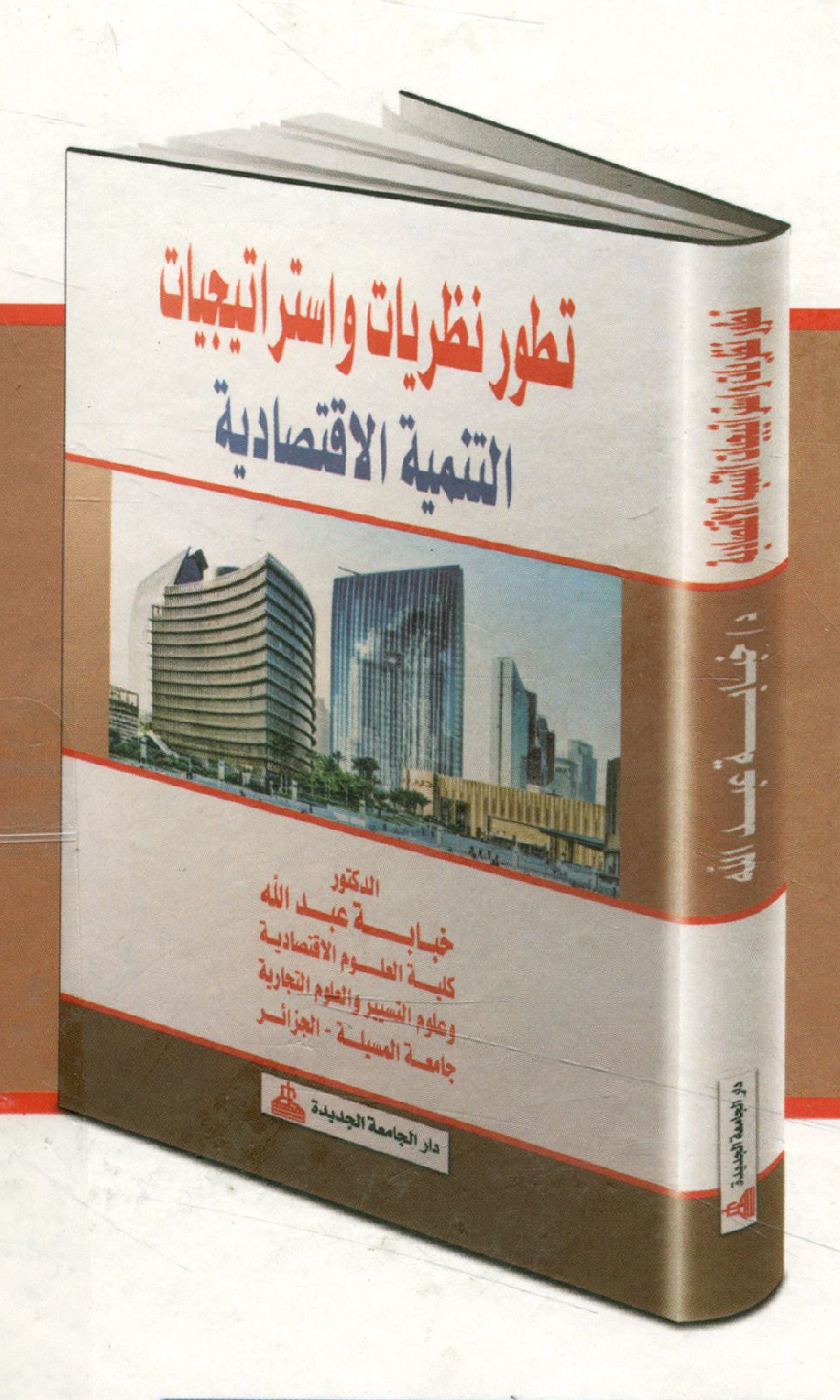
١٦. عبد الجبار السبهاني، آثار التمويل الربوي، في الموقع الإلكتروني: http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY

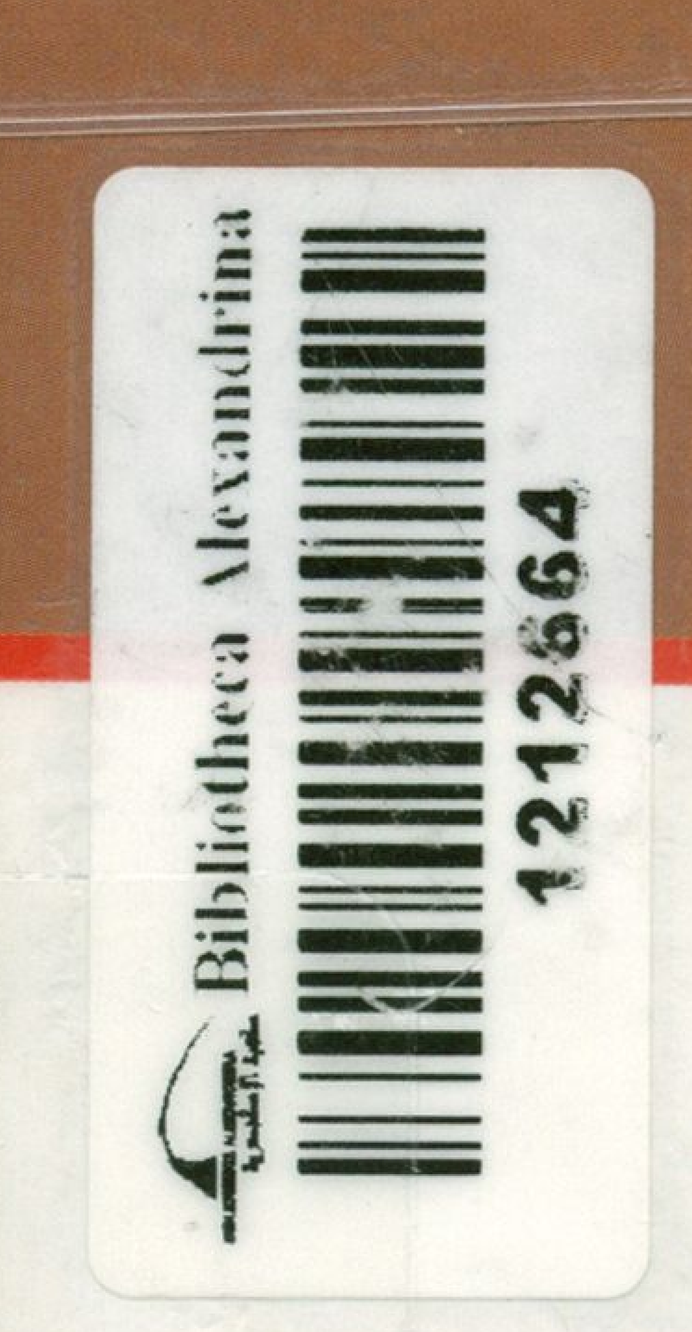
الفهــرس

رقم الإيداع	٢٠١٢/١٩٦٤٠
الترقيم الدولى	I.S.B.N
978-977-6410-18-3	



٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com   info@darggalex.com





ISBN: 978-977-6410-18-3
9 789776 410183

دار الجامعة الجديدة
٣٨-٤٠ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية
تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ - فاكس: ٤٨٥١١٤٣ - تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
Email.darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com